العدد 39 - ربيع الآخر 1446 هـ - أكتوبر/تشرين الأول 2024 م

- د. أشرف راضي: البعد الديني جعل حرب غزة «أشد دموية»
- د. أيمن سلامة: إسرائيل تنفذ «سياسات نازية» في غزة
- د. طارق شندب: ميليشيا «حزب الله» تغطّت بـ«العداء لإسرائيل»

شؤون إيرانية

قضايا

محو غزة

عام من الإبادة والجرائم ضد الإنسانية

IranianAffairsMagazine - No.39 - Oct 2024

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات - USA $10 – United Kingdom £5 – EURO 10 – Austria,France,Germany and Italy.

IRANIAN AFFAIRS

مركز الخليج للدراسات الإيرانية

ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعيًا إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية» الراهنة، فضلًا عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمّق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرّق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يُحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكاتب شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقرّان الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين وصُناع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل ما يخص الشأن الإيراني، داخليًا وخارجيًا. وذلك بهدف صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون الإيرانية، لتوفير تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قبل إيران وأذرعها في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنى «مركز الخليج» عددًا من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

- إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمثقفين.
- إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني بعدة لغات، وفقًا لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.
- تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صُنّاع القرار.
- إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.
- استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة مجالات وأنشطة المركز.
- توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الرحبة، مستشرفًا معالم المستقبل، وطامحًا إلى المساهمة في تعميق الوعي العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصًا.

The Alkhaleej Center for Iranian Studies is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current Iranian situation, as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries. Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

Alkhaleej Center, aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

Alkhaleej Center, adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 39
السنة الرابعة
ربيع الآخر 1446 هـ
أكتوبر/تشرين الأول 2024 م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

أهل غزة كالأشجار «تموت واقفة»

يتصدى قطاع غزة الصامد في وجه الهجمة الإسرائيلية الضارية، المستمرة منذ سنة كاملة، لمخطط «تصفية القضية الفلسطينية» الذي يسعى مجرم الحرب بنيامين نتنياهو وحكومته النازية لتنفيذه، عبر تدمير مُقدرات القطاع وتحويله إلى أرض غير صالحة للحياة، لدفع سكانه إلى الهجرة، بالتوازي مع استهداف الضفة الغربية سعيًا إلى ضمها للكيان الصهيوني نهائيًا. وبذلك، تنتهي وفق مخطط الصهاينة القضية بعد 76 عامًا من نكبة فلسطين عام 1948.

ولكن الصهاينة الذين يخططون – ويمكرون– بهدف تصفية قضية العرب الأولى، وليس قضية الفلسطينيين فحسب، فوجئوا بصمود غزة الأسطوري في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية الغاشمة، وفي وجه التدمير والتقتيل والتجويع، رغم استشهاد 42 ألف شهيد وإصابة نحو 100 ألف، حتى الآن، فضلًا عن آلاف المفقودين تحت أنقاض المباني المدمرة.

أذهل صمود غزة الأسطوري العالم أجمع، الذي شاهد بعينيه المذابح الجماعية اليومية، والدمار الشامل الذي أحدثه جيش الاحتلال، ورأى كيف يتمسك الفلسطينيون بأرضهم رافضين تركها للعدو الصهيوني الذي يعيث في أرض القطاع فسادًا وإفسادًا، فكان التمادي في حرب الإبادة الجماعية ضد السكان ترجمة طبيعية لمبادئ «الأسطورة الأخلاقية» التي كرّس الصهاينة ذرائعها في ذهن اليهود أنفسهم، وسوّقها لهم الغرب المتماهي مع هذه الأسطورة؛ إلا أن هذه الأسطورة سقطت سقوطًا ذريعًا أمام صمود غزة.

لقد دُمرت 87% من المنازل والوحدات السكنية والمدارس في غزة، وكذلك 68% من أراضيها الزراعية، و80% من المرافق التجارية، و68% من شبكة الطرق، كما البنية التحتية للمياه والطاقة في حالة خراب، على أيدي جيش الاحتلال، واستُشهد وأُصيب نحو 150 ألفًا من السكان. ومع ذلك، مازال أهل غزة صامدون ومتمسكون بعدالة قضيتهم، وباقون على عهد فلسطين الحرة المستقلة.

مرّ عام، ودخل العام الثاني من العدوان الإسرائيلي الهمجي، الذي ينتهج سياسة النزوح تحت الموت بحق المواطنين، ويدمر كل مقومات الحياة. غير أن الغزّيين مازالوا صامدين، لأنهم مثل الأشجار الضاربة بجذورها في أعماق الأرض والتاريخ: «تموت واقفة».

شؤون إيرانية

محو غزة... عام من الإبادة والجرائم ضد الإنسانية

06

المحتويات

14
بالأسماء.. القائمة السوداء لـ«مجرمي الحرب» في غزة

22
أمريكا «متهم أساسي» في جرائم الحرب الإسرائيلية

43
هولوكوست غزة... وقائع «المحرقة الفلسطينية»

88
إيران «شريك الصهاينة» في إراقة الدم العربي

6 محو غزة... عام من الإبادة والجرائم ضد الإنسانية

«عام الرعب» في غزة
إسراء حبيب
8 **سحر عزوز**
يوسف شرف الدين
مروان محمود

10 كيف أسقط «طوفان الأقصى» الأساطير الإسرائيلية؟

14 بالأسماء.. القائمة السوداء لـ «مجرمي الحرب» في غزة

18 الجوع «سلاح حرب» في غزة

22 أمريكا «متهم أساسي» في جرائم الحرب الإسرائيلية

26 إسرائيل ترتكب جريمة «إبادة بيئية» في غزة

30 سِجّل «المذابح الجماعية» في غزة

35 لماذا لم تمتثل إسرائيل لحكم «العدل الدولية»؟

39 مقتلة الأطفال والنساء... مخطط لمحو «العرق الفلسطيني»

43 هولوكوست غزة... وقائع «المحرقة الفلسطينية»

47 الاحتلال يُطبّق سياسة «النزوح تحت الموت»

61 الأرقام أدناه لليوم 366 من العدوان

61 الاحتلال يستبيح مختلف مباني الدولة وممتلكات المدنيين ودور العبادة والمؤسسات الصحية والمباني الأثرية

64 د. أشرف راضي: البُعد الديني جعل حرب غزة «أشدّ دموية»

72 إسرائيل تتفذ «سياسات نازية» في غزة
نظام الملالي شارك

79 الأمريكان في احتلال العراق وخلق ميليشيا مسلحة لبنانية تغطّت بـ «العداء لإسرائيل»

88 إيران «شريك الصهاينة» في إراقة الدم العربي
سحر عزوز

92 أكتوبر... شهر الثورات والمجازر في فلسطين

كتاب العدد

51
إبادة غزة: نتنياهو «يكمل المهمة» بينما العالم يتفرج
ديفيد هيرست

56
التغيير الديموغرافي ... سلاح الغزاة المحتلين لتدمير الشرق!
د. أحمد رمضان

57
من بن غوريون إلى نتنياهو... دولة عصابات لم تستوعب التاريخ
خليل حرب

59
دعم ألمانيا الأعمى لإسرائيل في غزة
محمد حسن سويدان

هولوكوست غزة
The Holocaust of Gaza

محو غزة... عام من الإبادة والجرائم ضد الإنسانية

شريف عبد الحميد

لم يتورع جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، حتى هذه اللحظة، عن ارتكاب مذابح يومية في قطاع غزة، يُريق خلالها دماء المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، تحت سمع وبصر العالم أجمع، من مجازر المستشفيات، إلى المدارس التي تأوي النازحين من المدنيين العُزل، وحتى مراكز الإيواء التي جرى قصفها بالقنابل والصواريخ الموجهة على رؤوس النازحين.

لم ينكر قادة الكيان الصهيوني منذ البداية جرائمهم المروعة، بل أعلنوا ذلك صراحة في تحد سافر للقانون الدولي والإنساني، وللرأي العام العالمي الذي انتفض دفاعًا عن الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم.

وبعد أيام 7 أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، أعلن وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت، حرب الإبادة على سكان القطاع الذين وصفهم بـ«الحيوانات البشرية»، قائلًا إن «غزة لن تتلقى كهرباء أو طعامًا أو ماء أو وقودًا». بينما قال وزير الخارجية يسرائيل كاتس: «المساعدات الإنسانية لغزة: لن يتم تشغيل أي مولد كهربائي، ولن يتم فتح أي صنبور للمياه».

كما نشرت عضو «الليكود» في الكنيست الإسرائيلي تالي جوتليب على حسابها في وسائل التواصل الاجتماعي: منشورًا قالت فيه مخاطبة جيش الاحتلال: «أسقطوا المباني!! دمر بلا تمييز!! تسطيح غزة. بدون رحمة! هذه المرة، لا يوجد مكان للرحمة!». أيد وزير التراث عميحاي إلياهو استخدام الأسلحة النووية في غزة باعتبارها «أحد الخيارات».

وخلال السنة الماضية، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي جرائم الحرب، والتهجير القسري، واستهدف المرافق الصّحية ودور العبادة، وقطع إمدادات الماء والكهرباء، وقصف المناطق التي أعلن هو نفسه بأنها «آمنة»، ناهيك عن استهداف الصحافيين وطواقم الإسعاف وشاحنات الإغاثة، فعاشت غزة عامًا من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، في ظل المجازر الإسرائيلية المستمرة.

حملة «الأرض المحروقة»

منذ بدء جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وحتى تاريخه، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 42 ألف شهيد أدرجوا في سجلات وزارة الصحة الفلسطينية، معظمهم أطفال ونساء، وأصيب نحو 100 ألف آخرين، بينما ما تزال آلاف الجثامين للضحايا تحت الأنقاض وفي الشوارع، حيث لم تتمكن الطواقم الطبية والإغاثية من انتشالهم حتى الآن.

وشملت الإبادة الجماعية، قتل المدنيين عمدًا داخل المنازل ومراكز الإيواء والخيام وفي «المناطق الإنسانية» المعلن عنها، إلى جانب قتل المدنيين دهسًا بالآليات العسكرية والدبابات وبالإعدامات الميدانية والقتل بالطائرات المسيّرة، والقتل في التجمعات والأسواق، واستخدام الجوع كسلاح حرب، واستهداف المدنيين الجوعى حول شاحنات المساعدات، فضلًا قتل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، واغتيال العاملين في العمل الإغاثي لحرمان سكان غزة من تناول الطعام، وتعريضهم بشكل متعمد للأمراض المتفشية في القطاع جرّاء تدمير شبكات المياه والصرف الصحي.

> حملة «الأرض المحروقة» التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي في القطاع لا مثيل لها منذ حرب فيتنام

وقدّرت تقارير حقوقية دولية اطلعت عليها «شؤون إيرانية»، أن نحو 10 في المئة من سكان غزة إما قُتلوا أو أُصيبوا أو فُقدوا في الهجمات العسكرية الإسرائيلية، بما يشمل أولئك الذين ما يزالون تحت الأنقاض، فيما 33 في المئة من الضحايا هم من الأطفال و21 في المئة من النساء، وتم اعتقال الآلاف بشكل قسري، ما زال يقبع منهم نحو 3600 أسيرًا في مراكز اعتقال واحتجاز مختلفة خارج القطاع وداخله.

القصف بالطائرات الحربية والصواريخ والمُسيّرات والدبابات وقذائف المدفعية والمدافع البحرية الإسرائيلية، يسحق غزة يوميًا منذ عام مضى، في حملة «الأرض المحروقة» التي لا مثيل لها منذ الحرب في فيتنام. لقد أسقطت 80 ألف طن من المتفجرات – أي ما يعادل قنبلتين نوويتين – على غزة، والعديد من الأهداف التي اختارها الذكاء الاصطناعي.

وكان لاستهداف المنظومة الصحية وتدمير المستشفيات بالغ الأثر على سكان قطاع غزة، لا سيما المصابين والمرضى والنساء والمسنين. واضطر الأطباء إلى بتر الأطراف دون مخدر. وأولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة كالسرطان والسكري وأمراض القلب والكلى – ماتوا بسبب نقص العلاج. تلد أكثر من مائة امرأة كل يوم، مع القليل من الرعاية الطبية أو بدونها. ارتفعت حالات الإجهاض بنسبة 300 في المئة. يعاني أكثر من 90 في المئة من الفلسطينيين في غزة من انعدام الأمن الغذائي الشديد، حيث يأكل الناس الأعشاب وعلف الحيوانات للبقاء على قيد الحياة.

وتفاقمت معاناة النساء، خاصة الحوامل والمرضعات، اللاتي يواجهن مخاطر صحية كبيرة بسبب نقص الغذاء والرعاية الطبية والظروف غير الآمنة في مراكز الإيواء. حرم انهيار المنظومة الصحية عشرات الآلاف من المصابين من تلقي العلاج، فضلًا عن عدم قدرة هذه المنظومة المنهارة على القيام

بالفحوصات المعتادة والعمليات الجراحية اللازمة لآلاف المرضى وكبار السن.

كما صعدّت قوات الاحتلال الإسرائيلي من عدوانها وجرائمها خلال هجومها البري في شمال غزة منذ مساء الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول، والذي تخلله قصف جوي ومدفعي وعمليات نسف وتدمير وحرق للأحياء السكنية والمنازل، وتواصل ارتكاب المجازر والقتل مع عزل المنطقة وحصارها وفصلها عن باقي قطاع غزة، وهو ما ترك عشرات الآلاف من المدنيين عرضة للخطر والمعاناة من نقص الغذاء والماء، نتيجة الحصار ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إليهم.

شاهد من أهلها

سخرّت (إسرائيل) حملات التضليل الإعلامي والمناورات الدبلوماسية لتبرير هذه الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتعتيم عليها، رغم معاملة قطاع غزة كـ «حقل تجارب» للأسلحة المخصصة للتصدير العالمي، وحملة النظام الإسرائيلي الهادفة إلى تقويض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، إحدى المؤسسات الحيوية التي تقدم خدمات منقذة للحياة للاجئين الفلسطينيين.

كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء العدوان على قطاع غزة، الصحافيين والإعلاميين بشكل متعمد، وقتلت العشرات منهم، وذلك في محاولة لإخفاء الحقيقة وطمس الوقائع الدامغة على الهمجية الإسرائيلية، وإرهاب من يوثقون بالصوت والصورة انتهاكات جيش الاحتلال بحق المدنيين والأطفال في القطاع الذي دفع ضريبة العدوان غاليًا من دماء أبنائه.

وفيما يواصل جيش استهداف المراسلين والصحافيين وعائلاتهم في قطاع غزة، رغم اعتبار الاستهداف المتعمد للصحافيين جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي، أعلنت منظمة «مراسلون بلا حدود» مؤخرًا، عن تقدمها بطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة ضد الصحافيين، خلال العدوان الإسرائيلي المستمر.

رغم ذلك، اعترف جنود في جيش الاحتلال، مؤخرًا، ضمن شهادات حول انتهاكات إسرائيلية لحقوق الإنسان واستهداف مدنيين وارتكاب جرائم حرب، اعترفوا بأنهم استخدموا فلسطينيين من سكان القطاع، بينهم فتية ورجال ومسنون كـ «دروع بشرية» بشكل متعمد، لدى الدخول إلى نفق أو مبنى خطير، وأنهم يحمّلونهم كاميرا لتصوير الموقع المستهدف. وهو نوع جديد من جرائم الحرب لم يشهد لها التاريخ مثيلًا.

وفي شهادات دامغة، قال بعض الجنود إنهم تلقوا أوامر عسكرية بإطلاق النار على المدنيين غير المسلحين، دون تمييز، في حالة الشعور بالخطر، مؤكدين أنه تم إرغام بعضهم على قتل الأهالي الذين يهرعون إلى قوافل المساعدات الإنسانية، كجزء من «خطة التجويع» التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة.

في المقابل، يؤكد المراقبون الحقوقيون أن توصيف جريمة «الإبادة الجماعية» ينطبق على ما جرى ويجري في قطاع غزة، إذ يخضع السكان المدنيين العُزل في غزة عمدًا لجرائم حرب تشمل القصف والتجويع والحصار، يُراد بها تدمير مقدرات القطاع، والقضاء على أي رغبة في المقاومة لدى السكان، ودفعهم قسرًا إلى الهجرة لبلدان مجاورة.

«عام الرعب» في غزة

يعيش قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي، تحت النار والقصف اليومي والمذابح الجماعية، التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي على مرأى ومسمع من العالم أجمع، حيث عاش أكثر من 2 مليون فلسطيني في غزة عامًا كاملاً من الرعب والقتل والتدمير.

ومنذ بدء جرائم الإبادة الجماعية في القطاع قبل عام من الآن، وحتى تاريخه، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 42 ألف شهيد أدرجوا في سجلات وزارة الصحة الفلسطينية، معظمهم أطفال ونساء، وأصيب نحو 100 ألف آخرين، بينما ما تزال آلاف الجثامين للضحايا تحت الأنقاض، وبعضها ملقاة في الشوارع تنهشها الكلاب الضالة.

في ظل هذا الوضع المأساوي الذي لم يشهد له العالم مثيلاً، حتى في أيام المغول الغابرة، فإن توصيف جريمة «الإبادة الجماعية» ينطبق على ما جرى ويجري في قطاع غزة، إذ يسقط السكان المدنيون العُزل ضحايا لجرائم حرب، تشمل القصف والتجويع والحصار، يُراد بها تدمير مقدرات القطاع، وجعله مكانًا غير صالح للعيش.

«المحرقة الفلسطينية» الدائرة أمام أعيننا في غزة بالصوت والصورة، بهذه الوحشية غير المسبوقة في التاريخ، يرتكبها النازيون الإسرائيليون الجدد من أحفاد ضحايا «الهولوكوست اليهودي»، الذين عاثوا في أرض القطاع فسادًا، حتى تفوقوا على جلاديهم من النازيين القدامى.

وفي هذا الملف، ترصد «شؤون إيرانية» وقائع هذا العام الدموي بالإحصائيات والأرقام، التي تكشف عن حجم الرعب في غزة، وعن المذابح الجماعية المستمرة، على مدار الفترة الممتدة من السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى يومنا هذا، والمُقدّر لها أن تستمر فترة أخرى قد تطول حتى يفيق الضمير الغربي المؤيد لهذه المذبحة، ويضغط على الكيان الإسرائيلي لوقف حرب الإبادة الراهنة، وإعطاء الفلسطينيين حقهم المشروع في إقامة دولتهم المستقلة، على التراب الوطني الفلسطيني.

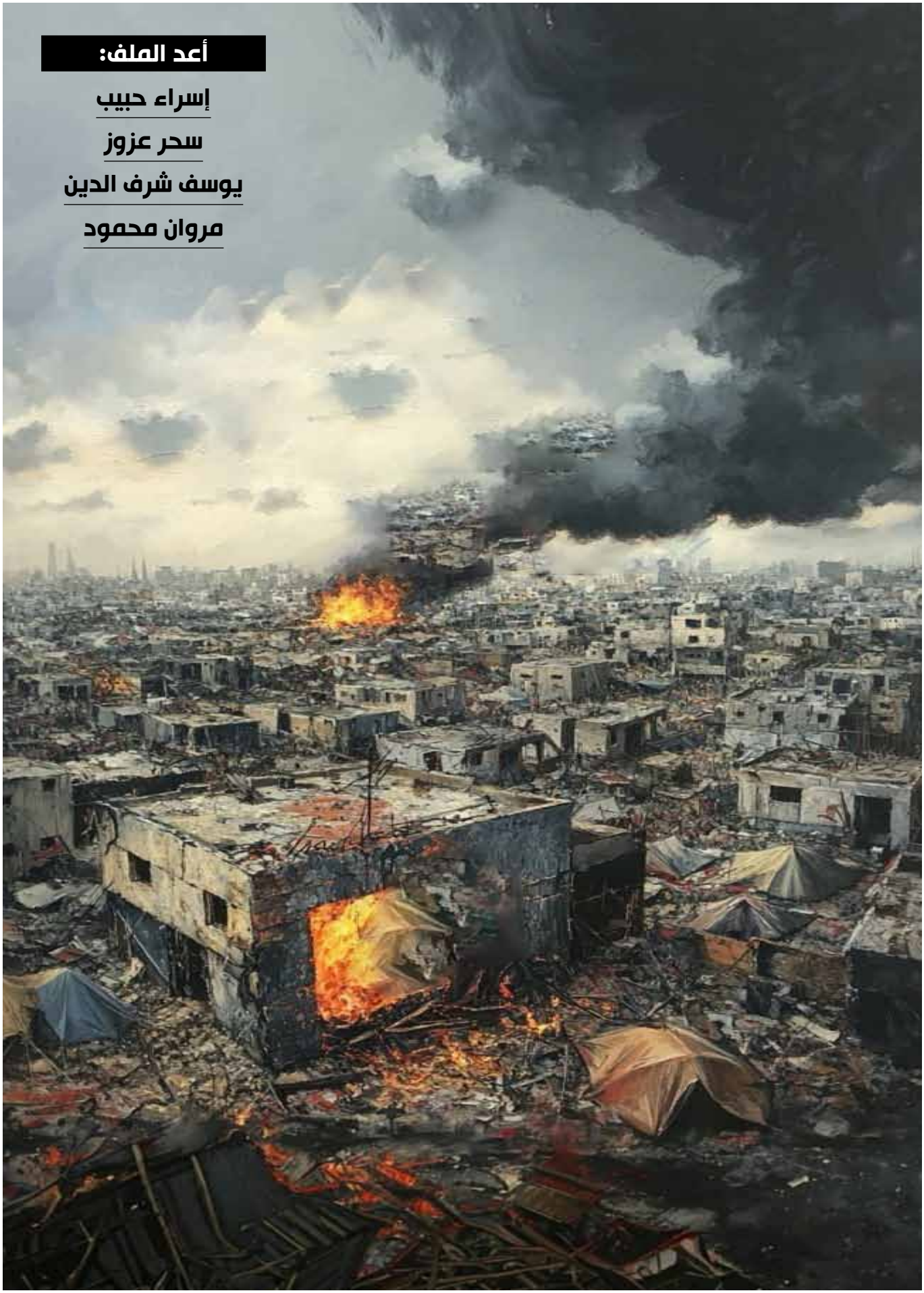

أعد الملف:

إسراء حبيب

سحر عزوز

يوسف شرف الدين

مروان محمود

عام على العملية التي غيّرت موازين الشرق الأوسط

كيف أسقط «طوفان الأقصى» الأساطير الإسرائيلية؟

طوفان الأقصى كسر شوكة نتنياهو

في ساعة مبكرة من صباح السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنّت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة هجومًا مباغتًا تحت اسم «طوفان الأقصى»، استهدف مواقع لجيش الاحتلال الإسرائيلي في مستعمرات غلاف قطاع غزة.

ونظرًا لعنصر المفاجأة الحاسم، تمكنت فصائل المقاومة وقتها من السيطرة على قاعدة عسكرية كبيرة، وعدد من المواقع ونقاط المراقبة الإسرائيلية المنتشرة على حدود القطاع. كما سيطرت وحدات كوماندوز تابعة للمقاومة على نحو 20 مستوطنة داخل ما يُسمى «الخط الأخضر».

وأسفرت هذه العملية غير المسبوقة، عن مقتل أكثر من 1200 عسكري ومدني إسرائيلي، وإصابة نحو 3000 جريح، بينهم العديد من كبار الضباط، كما تم أسر أكثر من 130 شخصًا، باتوا يعرفون في وسائل الإعلام بعد ذلك بـ «الرهائن الإسرائيليين»، كان من بينهم عمال أجانب وأمريكيون.

تسبّب الهجوم المباغت الذي شنّه المقاتلون الفلسطينيون، في شلل القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية وأفقدها توازنها. وعلى الرغم من تبجّح جيش الاحتلال المستمر في كل المحافل - قبل العملية- بجاهزيته الدائمة لمواجهة كل الطوارئ والاحتمالات، فإن هذا الجيش لم يفشل في حماية قواعده العسكرية فحسب، وإنما فشل أيضًا في التدخل سريعًا لاستعادة المواقع العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية التي سيطر عليها المقاتلون

> «طوفان الأقصى» أسسّ لتغيير الواقع الجيوسياسي الذي حاولت إسرائيل تكريسه منذ عقود لتصفية القضية الفلسطينية

الأمم المتحدة: الدمار بغزة غير مسبوق

الفلسطينيون، وظلوا يتحركون فيها لمدة لا تقل عن يومين.

انهيار الخرافات الإسرائيلية

لم تأت عملية «طوفان الأقصى» من فراغ، بل جاءت على خلفية الاعتداءات المستمرة التي قامت بها حكومة اليمين، الأكثر تطرفًا في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي والتي تضم عتاة المستوطنين، ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مستبيحةً أراضيهم تمهيدًا لمصادرتها وتهويدها، إضافة إلى اعتداءات المستوطنين المتكررة على المسجد الأقصى المبارك بحماية جيش الاحتلال وأجهزة الأمن الإسرائيلية.

وحظيت عملية «طوفان الأقصى» بأهمية استراتيجية كبرى، لكونها أسست لتغيير الواقع الجيوسياسي الذي حاولت (إسرائيل) تكريسه منذ عقود لتصفية القضية الفلسطينية، وتثبيت الوضع «الأمني» في قطاع غزة منذ انسحابها منه في عام 2005.

وأدت هذه العملية المباغتة إلى انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع غزة، فضلًا عن كشف الفشل الذريع لمختلف مكونات المنظومة العسكرية والأمنية التي استندت (إسرائيل) إليها في تنفيذ استراتيجيتها؛ ما أدى إلى تكبّدها خسائر بشرية جسيمة بلغت ضعفي مجمل خسائرها في حرب عام 1967، سقط غالبيتهم في اليوم الأول من العملية.

وفاق فشل المنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية فشلها في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، وتمخض عن ذلك تداعيات كبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي، وأجّج الجدل حول من يتحمّل المسؤولية عن هذا الفشل غير المسبوق، فضلًا عن اهتزاز ثقة الإسرائيليين بمنظومتهم الأمنية والعسكرية وقدرتها على حمايتهم.

أصابت عملية «طوفان الأقصى» أسطورة التفوق الإسرائيلي العسكري والاستخباري في مقتل أمام العالم أجمع، وفضحت هشاشة الكيان الصهيوني، وهشاشة التحصينات والجدران التي أنشأتها لحماية نفسها وعزلها عن «الآخر» الفلسطيني المحاصر.

وهناك فرضية أساسية كانت (إسرائيل) لا تزال تتبناها لكنها سقطت مثل غيرها من الأساطير بعد «الطوفان»، وهي أنه بالإمكان الاستمرار في احتلال الأرض الفلسطينية دون دفع الثمن، وإجبار الشعب الفلسطيني على القبول بهذا الواقع مهما كان الثمن.

أثبتت المقاومة أنها قادرة على دخول المستوطنات والسيطرة عليها والتحصن فيها

> العملية العسكرية المباغتة أصابت أسطورة «التفوق» العسكري والاستخباري الإسرائيلي في مقتل أمام العالم أجمع

طوفان الأقصى... انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة

تداعيات الطوفان الفلسطيني أدت إلى سقوط خرافة «أخلاقية إسرائيل» على الملأ وأمام أعين الرأي العام العالمي

وقتل وأسر الجنود والمستوطنين، والسيطرة على مقار أمنية وعسكرية ومستوطنات، والعودة إلى القطاع بالأسرى والغنائم، في وضح النهار، وأمام أعين العدو الذي وقف مشلولًا من هول المفاجأة. والمكسب الأهم هو الفشل الأمني والاستراتيجي والاستخباراتي للاحتلال غير المسبوق، فحينما تفشل كل الأجهزة الإسرائيلية والأمريكية والمطبّعة في الحصول على معلومة واحدة بنوايا المقاومة، فهذا يعني سقوط خرافة قدرتها المطلقة.

وتمثل الفشل الأكبر للأجهزة الأمنية في إخفاق الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» والمخابرات العامة «الشاباك» في توقّع العملية أو الوصول إلى معلومة بشأن العملية. وما زاد من مرارة هذا الفشل الاستخباراتي، في دولة طالما تبجّحت بقوة أجهزتها الأمنية، وقدراتها التجسسية حول العالم، أن الفشل نتج من قطاع غزة الذي تراقبه هذه الأجهزة وتجمع المعلومات عنه على مدار الساعة، بمختلف الوسائل البشرية والإلكترونية.

أما الفشل الثاني الكبير فتمثل في هشاشة «الجدار الآمن» العازل الذي بنته (إسرائيل) حول غزة، وراهنت على قدرته في منع المقاتلين الفلسطينيين من اختراقه، حيث تمكن المقاتلون من اختراقه والعبور من خلاله بأعداد كبيرة إلى أكثر من 20 موقعًا.

كما تمثل الفشل الثالث في إخفاق جيش الاحتلال الإسرائيلي في حماية قاعدته العسكرية الواقعة بالقرب من الحدود الشمالية لقطاع غزة، وفي حماية النقاط العسكرية العديدة وأبراج المراقبة الممتدة على طول حدود القطاع، فضلًا عن فشله في حماية أكثر من 20 مستوطنة واقعة في غلاف القطاع داخل ما يسمى «الخط الأخضر»؛ إذ تمكنت الوحدات العسكرية للمقاومة الفلسطينية من اقتحامها، وفرض سيطرتها عليها، موقعةً خسائر بقوات جيش الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة الأمن المختلفة.

من جهة ثانية، تسبّب هذا الهجوم المباغت في شلل القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية وأفقدها توازنها. وعلى الرغم من تبجّح جيش الاحتلال المستمر بجاهزيته الدائمة لمواجهة كل الطوارئ والاحتمالات وقدرته على حشد ما يكفي من قوة لمواجهة أي هجوم خلال ساعات من وقوعه، فإنه لم يفشل في حماية قواعده العسكرية فحسب، وإنما فشل أيضًا في التدخل سريعًا لاستعادة المواقع العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية التي سيطر

الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر... خدعة روّج لها النظام العربي

عليها المقاتلون الفلسطينيون وظلوا يتحركون فيها لمدة لا تقل عن يومين، بينما يستغيث المستوطنون الذين كانوا يختبؤون في أجزاء منها.

سقوط «الأسطورة الأخلاقية»

من جهة ثانية، زعمت السردية التاريخية الإسرائيلية المُكرسة في الإعلام الغربي دائمًا، أن ما ارتكبوه من إبادة شاملة بحق قرى بأكملها، وعمليات التطهير العرقي والتهجير للشعب الفلسطيني، منذ عام 1948 وحتى اليوم، هي كلّها «أعمال نظيفة» تحتّمها ظروف الميدان. وكان التمادي غير المقيّد في حرب الإبادة هي ترجمة طبيعية لمبادئ «الأسطورة الأخلاقية» التي كرّس الصهاينة ذرائعها في ذهن اليهود أنفسهم، وسوّقها لهم الغرب المتماهي مع هذه الأسطورة؛ إلا أن هذه الأسطورة سقطت بشكل ذريع أمام المقاومة الفلسطينية في «طوفان الأقصى».

كان من السهل على الصهاينة قبل «طوفان الأقصى» ادّعاء تاريخ مزوّر يقلب الحقائق، فيصوّرون العربي الفلسطيني بأنه متوحّش يستحق القتل، ويدّعون أن اليهود «شعب» عانى الأمرّين عبر التاريخ من القتل والتشريد في دول أوروبا، ويسوّقون محرقة «الهولوكوست» على يد النازيين كنموذج لهذه المعاناة، حتى بات العالم يتقبّل مقولة «القتل النظيف»، ويتفهّم الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تفتح خزائنها من الأسلحة والذخائر المحرّمة دوليًا لاستخدامها في حرب الإبادة الإسرائيلية. لكن دولة الاحتلال خسرت هذه المرة، بعد عام من «الطوفان»، معركة الرأي العالمي التي لطالما كانت تراهن عليها في تسويغ جرائمها عبر التاريخ.

وفي التحليل الأخير، مثلت عملية «طوفان

■ المصادر:

1- أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة، موقع الجزيرة، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

2- عملية «طوفان الأقصى»: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

3- ويستمر الطوفان، موقع القدس العربي، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

4- «طوفان الأقصى»... هكذا حطم أسطورة إسرائيل وجيشها الذي لا يُقهر، موقع عربي بوست، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

كتاب العدد

حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة

تبقى السياسة بشكل عام مثل جبل الجليد لا يظهر منه على السطح سوى قمته في حين يظل الهول الأكبر منه قابع في الأسفل مهددًا بالغرق من جراء الاصطدام به ولعل ما يجري على ساحة الأحداث في الشرق الأوسط الآن سيما ما هو متعلق بالمواجهات الأمريكية الإسرائيلية من جهة وإيران من جهة ثانية يؤكد على صدق نظرية السياسة البراجماتية الضاربة في الجذور الأمريكية وتابعتها (إسرائيل) في الشرق الأوسط.

في هذا السياق يأتي هذا الكتاب كأول كتاب يفك ألغاز العلاقات المعقدة والغامضة بين (إسرائيل) وإيران والولايات المتحدة.

من هو تريتا بارزي صاحب هذا الكتاب الإشكالي؟

يعد المؤلف الوحيد الذي تمكن من الوصول إلى كبار صناع السياسة الأمريكيين والإسرائيليين كما أنه خبير في السياسة الخارجية الأمريكية ولعل أهم ما يشير إليه المؤلف هو العلاقات الثلاثية المعقدة التي تربط بين هذه الدول الثلاث ويجادل بأن أمل أمريكا في إرساء الاستقرار بالعراق والتوصل إلى سلام لا جدوى منه بدون فهم المنافسة الإسرائيلية الإيرانية على الوجه الصحي.

يقع الكتاب في نحو أربعمائة صفحة من القطع الكبير ويقسم إلى ثلاثة أقسام موزعة في عشرين فصل يتناول الأول منها حقبة الحرب الباردة والثاني الحقبة أحادية القطب فيما الثالث فشأنه الحديث والتطلع عن المستقبل.

على رأسهم «نتنياهو» وقادة جيش الاحتلال

بالأسماء.. القائمة السوداء لـ «مجرمي الحرب» في غزة

المحكمة الجنائية الدولية... متى تصدر أوامر اعتقال ضدّ قادة الاحتلال

في 11 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، خلص تحقيق دولي أجراه فريق ميداني تابع للأمم المتحدة، إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي اتبع سياسة مخططة، تتمثل في تدمير نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة خلال الحرب، وهي أفعال ترقى إلى «جرائم حرب»، و«جريمة إبادة ضد الإنسانية».

واتهم بيان صادر عن نافي بيلاي، المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان، مع التقرير الأممي، (إسرائيل) بشن «هجمات متواصلة ومتعمدة على العاملين والمرافق بالقطاع الطبي» خلال الحرب.

وأضافت بيلاي، في تقريرها الذي غطى الأشهر العشرة الأولى من الحرب، والمقدّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 أكتوبر/تشرين الأول الجاري: «يحمل الأطفال بصفة خاصة على كاهلهم تبعات هذه الهجمات؛ لأنهم يعانون بشكل مباشر أو غير مباشر من انهيار نظام الرعاية الصحية».

> القائمة تضم الجنرال «عليان» المسؤول عن حصار غزة والذي قال لسكانها: أردتم الجحيم... ستحصلون على الجحيم!

كما اتهم بيان التحقيق التابع للأمم المتحدة، القوات الإسرائيلية، بقتل وتعذيب العاملين في المجال الطبي عمدًا، واستهداف مركبات طبية وعرقلة تصاريح تسمح بخروج المرضى من قطاع غزة المحاصر.

وعلى سبيل المثال، أشار التحقيق إلى مصرع فتاة فلسطينية تُدعى هند رجب في فبراير/شباط الماضي، مع أفراد أسرتها واثنين من المسعفين، الذين جاءوا لإنقاذها وسط القصف الإسرائيلي بينما كانوا ينزحون. وقال التقرير إن سيارة الإسعاف أصيبت بقذيفة

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: نتنياهو ووزير دفاعه يتحملان مسؤولية الجرائم ضد الإنسانية في غزة

دبابة، بينما كانت على مسافة لا تتجاوز 50 مترًا من الأسرة، رغم أن مسارها جرى تنسيقه مسبقًا مع القوات الإسرائيلية.

أوامر اعتقال دولية

في مايو/أيار الماضي، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، أنه قدّم طلبات إلى المحكمة لاستصدار أوامر اعتقال بتهم ارتكاب جرائم حرب، وإبادة ضد الإنسانية، فيما يتعلق بالحرب في غزة.

وقال خان، إن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه يوآف جالانت، يتحملان المسؤولية عن الجرائم ضد الإنسانية في غزة، وأضاف أن الأدلة خلصت إلى أن مسؤولين إسرائيليين حرموا بشكل ممنهج فلسطينيين من أساسيات الحياة، وأن نتنياهو وجالانت متواطئان في التسبب بمعاناة وتجويع المدنيين في غزة.

وأشار إلى أنه «استنادًا إلى الأدلة التي جمعها مكتبي وفحصها، لدي أسباب معقولة للاعتقاد أن نتنياهو وجالانت، يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت على أراضي دولة فلسطين اعتبارًا من الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2023 على الأقل».

وتشمل الجرائم، وفق المدعي العام، «تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب باعتباره جريمة حرب، وتعمد إحداث معاناة شديدة، أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، والقتل العمد، وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين باعتباره جريمة، والإبادة أو القتل العمد، والاضطهاد باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وأفعالًا لا إنسانية أخرى».

وفي يونيو/حزيران الماضي، وصف السيناتور الأمريكي الديمقراطي بيرني ساندرز رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه «مجرم حرب». وقال ساندرز في مقابلة مع محطة «إم إس إن بي سي»، إن غزة تعيش كارثة إنسانية مروّعة.

وأضاف السيناتور أنه «لن يحضر خطاب نتنياهو المقرر قريبا؛ فهو مجرم حرب، وما كان ينبغي دعوته إلى واشنطن بالأساس. هذه

اللواء غسان اليان

المقدم دفير ادري

الفريق هيرزي هليفي

الفريق اول جلعاد كنان

مشكلة حقيقية تواجه إدارة جو بايدن، ولكن دونالد ترامب سيكون موقفه أسوأ تجاهها».

من جانبها، وصفت الصحفية الإيرلندية مايكل جانسن، الكاتبة المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط نتنياهو بأنه «مُكرس لـ (حروب إلى الأبد) للتهرّب من اللوم لفشله في توقع واستباق غارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 يحمون الإسرائيليين».

ستحصلون على «جهنم»

في أواخر العام الماضي، قدمت منظمة «داون» الحقوقية الدولية، قائمة بأسماء 40 ضابطًا عسكريًا إسرائيليًا شاركوا في الهجمات على غزة، أو اضطلعوا بمسؤولية قيادية مباشرة

يوآف جالانت

وجاء على رأس القائمة، وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت. ففي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أمر جالانت بفرض حصار كامل على مدينة غزة وقطع إمدادات المياه الصالحة للشرب عن جميع سكان قطاع غزة، وهم أكثر من 2 مليون شخص، ومنع دخول المساعدات الانسانية. وقال وزير الدفاع موضحًا القرار: «نحن نحارب حيوانات بشرية وسنتصرف وفقًا لذلك». وبعد يوم واحد، قال للقوات الإسرائيلية على حدود غزة: «لقد حررتُ كل القيود»، و«سوف يندمون على هذه اللحظة».

ومن بين هؤلاء أيضًا رئيس وحدة تنسيق الأنشطة الحكومية العسكرية في المناطق، اللواء غسان عليان، المسؤول عن إدارة حصار غزة، وكان مسؤولًا عن قطع إمدادات المياه

منظمة حقوقية دولية قدّمت قائمة بأسماء 40 ضابطًا وعسكريًا إسرائيليًا شاركوا في الهجمات على غزة

المشتبه بهم الرئيسيون.. التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة

والغذاء وإمدادات الوقود في الأيام الأولى للحرب. وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قال اللواء عليان في رسالة فيديو باللغة العربية إلى السكان المدنيين في غزة أن (إسرائيل) تفرض حصارًا كاملًا: «لا كهرباء ولا ماء، فقط دمار»، مضيفًا تحذيرًا مروعًا: «أردتم جهنم، ستحصلون على جهنم»!

وأكدت المنظمة، أن الحرمان المتعمد للمدنيين من الضروريات الأساسية، بما في ذلك منع أو حتى إعاقة توفير إمدادات الإغاثة الإنسانية، يعد جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وشملت القائمة الأولية أيضًا ضباطًا في جيش دفاع الاحتلال الإسرائيلي مثل المقدم دفير إدري، قائد اللواء 460 مدرع، الذي أكدت المنظمة مشاركته في العمليات القتالية في شمال غزة. وقد تم توثيق قوات المشاة والهندسة القتالية والقوات المدرعة مثل تلك الخاضعة لقيادة المقدم إدري، وهي تهاجم مواقع مدنية محمية مثل المستشفيات ودور العبادة والمدارس. لقد شاركوا في التهجير القسري لأكثر من مليون فلسطيني، والحصار الكامل لشمال قطاع غزة، والذي يشكل على الأرجح جريمة استخدام المجاعة كسلاح، وإعاقة المساعدات الإنسانية، وكلها «جرائم حرب».

ومن المؤكد، أخيرًا، أن الحكومة الإسرائيلية على «قلب مجرم واحد» في حربها الدموية ضد المدنيين الأبرياء في غزة، وأن جيش العدوان الإسرائيلي على عقيدة واحدة، وهي المُضي قُدمًا حتى آخر فلسطيني في غزة. والمؤكد أيضًا أن نتنياهو لا يشعر بأي أزمة، بل هو يشعر بالنشوة والانتصار، بعد أن قتل آلاف الأطفال والنساء.

وسيكون عارًا على جبين الإنسانية جمعاء، بل على الأمم المتحدة نفسها، أن يواصل مجرمو الحرب هؤلاء حياتهم في مناصبهم أو منازلهم. بل تقضي قوانين السماء والعدالة والقيم الإنسانية أن يكون أمامهم جميعًا خطوتان أخيرتان: المحاكمة، والسجن.

مراقبون: الحكومة الإسرائيلية على «قلب مجرمٍ واحد» في حربها الدموية ضد المدنيين الأبرياء في غزة

■ **المصادر:**

1- المشتبه بهم الرئيسيون: التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة، موقع منظمة «داون» 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

2- ساندرز: نتنياهو مجرم حرب، موقع الجزيرة، 20 يوليو/تموز 2024.

3- رأي قادم من أوروبا: «نتنياهو يفضل أن يكون مجرم حرب إلى الأبد على أن يكون مجرما عاديا» موقع روسيا اليوم، 27 سبتمبر/أيلول 2024.

4- الأمم المتحدة: إسرائيل ترتكب «جرائم حرب» في غزة وتقتل الطواقم الطبية «عمداً»، موقع الشرق، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

جريمة ضد الإنسانية يرتكبها جيش الاحتلال علنًا

الجوع «سلاح حرب» في غزة

71% من سكان قطاع غزة يعانون مستويات حادة من الجوع

يتعرض قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي الدموي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لـ «حرب تجويع» ضمن جريمة ضد الإنسانية يرتكبها جيش الاحتلال علنًا، وهي استخدام الجوع كـ «سلاح حرب» ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة.

وفي بداية الحصار الإسرائيلي الكامل لقطاع غزة، بعد فترة وجيزة من عملية «طوفان الأقصى»، أعلن وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي يوآف جالانت: «لن يكون هناك لا كهرباء، ولا طعام، ولا وقود بعد الآن. نحن نقاتل ضد حيوانات بشرية، وسوف نتصرف وفقًا لذلك». وسرعان ما أدى هذا الإغلاق التام لمنافذ القطاع، إلى التفاقم السريع للظروف المعيشية للسكان المدنيين، الذين باتوا منذ عام تحت قصف مكثف، أدى إلى دمار شامل لكل مقومات الحياة.

ويومًا بعد يوم من العدوان المستمر، أصبح أهالي غزة يعيشون مجاعة حقيقية. فمن جهة، تضررت مصادر الغذاء مثل الحقول والمعامل والمخازن التجارية جراء التدمير المتعمد لها. ومن جهة ثانية، واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي فرض قيود صارمة على إيصال المساعدات الإنسانية، في إطار سياسة تجويع تبدو ممنهجة بشكل واضح.

وفي عام 2018، تم حظر استخدام التجويع كسلاح حرب من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار رقم 2417. وهذا القرار «يدين بشدة تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب التي يحظرها القانون الإنساني الدولي». ويدين القرار أيضًا «الرفض غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية» و«العرقلة المتعمدة لإيصال المساعدات». ويجب حماية الهياكل اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية والإنتاج الغذائي.

جريمة «التجويع العمدي»

على الرغم من التحذيرات العاجلة التي أطلقتها منظمات الإغاثة الدولية، فقد انخفض

صحفي ألماني: ما يحدث في غزة هو أكبر «انعدام للأمن الغذائي» تم توثيقه على الإطلاق لمجموعة سكانية في العالم

الجوع في غزة أشرس من القصف والأمراض

عدد الشاحنات التي تنقل المساعدات إلى غزة بشكل كبير منذ فبراير/شباط الماضي. فقد سيطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضًا على قوافل المساعدات عند معبر «رفح» الحدودي مع مصر، وباتت تؤخرها بشكل كبير من خلال تقييد الواردات بشكل تعسفي.

ووفقًا لتقارير حقوقية، فإنه جرى «تدمير ممنهج» لمصادر الإنتاج الغذائي، وعرقلة وصول المساعدات الغذائية عبر المعبر البري في جنوب القطاع، كما حيد الاحتلال في شمال القطاع دور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بحجج واهية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات تسليم المساعدات القليلة عبر المعابر الحدودية الإسرائيلية تعرضت للعرقلة والعرقلة بشكل متكرر، بسبب تصرفات الإسرائيليين اليمينيين المتطرفين الذين يغلقون هذه المعابر، ويشاركون بذلك في جريمة «التجويع العمدي» لسكان غزة.

تحكّم جيش الاحتلال أيضًا في حركة البضائع من القطاع وإليه، وأنشأ نظامًا معقدًا من التصاريح يعقّد دخول أساسيات الحياة إلى القطاع، كما قامت بإحراق الحقول الزراعية وقصفت المخابز ومخازن الغذاء ومحطات الكهرباء والمياه.

وأكثر من ذلك، فقد أصبح من يقومون بتوزيع المساعدات هدفًا لنيران الاحتلال، وبين هؤلاء من قُتل بقصف مباشر استهدف مخازن وأماكن توزيع المساعدات أو اغتيل بشكل متعمّد أثناء قيامه بمهام الإغاثة في غزة.

أبرز هؤلاء كان فائق المبحوح، مدير العمليات المركزية في وزارة الداخلية بغزة، الذي كان مسؤولًا عن تأمين الشاحنات المحمّلة بمعونات غذائية حتى وصولها لمستحقّيها في القطاع، فلاحقته فرقة اغتيال إسرائيلية من بيته حتى قرب «مستشفى الشفاء» وقتلته مع عدد من مرافقيه.

اغتيال المبحوح، كان حلقة في سلسلة استهداف طالت المسؤولين عن تأمين المساعدات داخل القطاع واحدًا تلو الآخر، لنشر الفوضى وإرسال تهديد واضح أن حتى من يقومون بمساعدة الناس مصيرهم القتل.

> سياسة «التجويع المتعمد» التي ينفذها جيش الاحتلال أجبرت السكان على أكل الحشائش للبقاء على قيد الحياة

الجوع كـ «سلاح حرب»

في مارس/آذار الماضي، انتقدت الأمينة

طفلة فلسطينية تحمل وعاءً فارغاً وتنتظر مع آخرين المساعدات الغذائية في مخيم رفح للاجئين جنوب قطاع غزة (إ.ب.أ)

العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار المجتمع الدولي لتجاهله التجويع المدبّر في قطاع غزة، الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقالت كالامار إن المجتمع الدولي يتجاهل التجويع المدبر من قِبل (إسرائيل) في قطاع غزة، وينشغل في تصوير الوضع بالمنطقة على أنه أزمة إنسانية.

وفي منشور لها على منصة «إكس»، أوضحت كالامار أن (إسرائيل) تواصل انتهاك القانون الدولي دون أن تواجه أي عقوبات جنائية. وأشارت إلى أن عمليات الإنزال الجوي للمساعدات الإنسانية، وعزم واشنطن بناء ميناء مؤقت على سواحل غزة، لن يجديا نفعًا أمام انتهاكات (إسرائيل) للقانون الدولي.

من جانبها، قالت «هيومن رايتس ووتش» إن الأطفال في غزة يموتون بسبب مضاعفات مرتبطة بالتجويع، منذ أن بدأت حكومة الاحتلال الإسرائيلية باستخدام التجويع كسلاح حرب، وهي جريمة حرب. وروى الأطباء والعائلات في غزة أن الأطفال، وكذلك الأمهات الحوامل والمرضعات، يعانون من سوء التغذية الحاد والجفاف، وأن المستشفيات غير مجهزة لعلاجهم.

قال عمر شاكر، مدير شؤون (إسرائيل) وفلسطين في «هيومن رايتس ووتش»: «ثبت أن استخدام الحكومة الإسرائيلية التجويع كسلاح حرب لقتل الأطفال في غزة. وعلى (إسرائيل) إنهاء جريمة الحرب هذه، ووقف هذه المعاناة، والسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى جميع أنحاء غزة دون عوائق».

إلى ذلك، أفادت مجموعة تنسقها «الأمم المتحدة» تضم 15 منظمة دولية ووكالة أممية تحقق في أزمة الجوع في غزة، أن «جميع الأدلة تشير إلى تسارع كبير في الوفيات وسوء التغذية». قالت المجموعة إنه في شمال غزة، حيث يعاني نحو 70% من السكان من «جوع كارثي».

من جهة ثانية، يتعرض كبار السن أيضًا بشكل خاص لخطر سوء التغذية، ما يرفع معدل الوفيات بين المصابين بأمراض حادة أو مزمنة. وأفادت «الرابطة الدولية لمساعدة المسنين» أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول، ينام 45% من المسنين في غزة جائعين مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، مع 6% ينامون جائعين كل ليلة.

وأكدت الرابطة، أن استخدام حكومة

هيومن رايتس ووتش: الحكومة الإسرائيلية تستخدم الجوع كـ «سلاح حرب» لقتل الأطفال الفلسطينيين في غزة

الموت جوعا كانت حتى وقت قريب عبارة قوامها المبالغة، لكنها أصبحت خطراً إضافياً يلوح في غزة (أ ف ب)

الاحتلال الإسرائيلية التجويع كسلاح حرب يتفاقم تأثيره على سكان غزة، بسبب الانهيار شبه الكامل لنظام الرعاية الصحية.

من جانبه، اتهم كاتب إسباني في صحيفة «إلباييس» (إسرائيل) باستخدام التجويع «سلاح حرب» في قطاع غزة، وبالمماطلة في الاستجابة للمطالب والضغوطات الدولية، الداعية إلى إدخال المساعدات الغذائية للقطاع المدمر، ما يعني تعمد قوات الاحتلال تجويع المدنيين، لكي ينقلبوا على المقاومة، ولتحويل القطاع إلى مكان غير صالح للحياة، من أجل دفع السكان إلى الهجرة القسرية خارج القطاع، وبذلك يتم تصفية القضية الفلسطينية.

وفي مقال رأي بعنوان «الجوع سلاح حرب»، كتب لويس باسيتس أن غزة تغرق في الموت والجوع في حرب تنوعت وامتزجت فيها أنماط الرعب الإسرائيلية من الحصار والحرب الإلكترونية إلى تقطير المعونة الإنسانية، لزيادة الضغط على عناصر المقاومة الفلسطينية.

ومن جهته، قال الصحفي الألماني رينيه وايلدانجيل، إن غزة تواجه كارثة من صنع الإنسان، ظلت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة الدولية تحذر من حجمها منذ أسابيع وأشهر. في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم تجويع المدنيين كسلاح حرب، وهو ما يعد جريمة حرب».

وأضاف وايلدانجيل: «كان هذا هو الحال أيضًا في 27 فبراير/شباط الماضي، عندما أبلغ ممثلو الأمم المتحدة مجلس الأمن بالوضع الحالي: يعتمد جميع السكان حاليًا على المساعدات الإنسانية من أجل بقائهم، لكن هذا نادرًا ما يكون متاحًا. وهذا بالفعل هو أكبر انعدام للأمن الغذائي تم توثيقه على الإطلاق لمجموعة سكانية في جميع أنحاء العالم».

■ المصادر:

1- غزة: التجويع الذي تفرضه إسرائيل يقتل الأطفال، موقع هيومن رايتس ووتش، 4 مارس/آذار 2024.

2- حرب التجويع في غزة.. إسرائيل تحدّد «السعرات الحرارية» للفلسطينيين، موقع العربي، 15 مايو/أيار 2024.

3- الجوع كسلاح حرب، موقع مؤسسة فريدريش ايبرت، 21 مارس/آذار 2024.

كتـــاب العـــدد

من طهران إلى تل أبيب... علاقات قديمة

تحت عنوان: "تحالف أملته الضرورة يتحدث بارزي عن العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية ذلك أنه منذ ولادة (إسرائيل) واجهت إيران مأزقًا ميز تعاملاتها مع دولة الاحتلال منذ ذلك الحين فقد أدرك الشاه أن إقامة دولة ليست عربية موالية للغرب في الشرق الأوسط يمكن أن يعزز أمن إيران عبر لفت انتباه الدول العربية وتخصيص مواردها وهي الدولة التقليدية المنافسة لإيران في المنطقة لكن لو أراد الشاه الاعتراف رسميًا بـ (إسرائيل) أو دعم إنشائها علنًا فسيصب جزء من جام غضب العرب على إيران ولذلك توجب على إيران سلوك مسارين العداء المكشوف والتحالف المكشوف وعلى مدى العقود الثلاثة التي تلت ذلك تعامل الشاه مع هذا العمل الموازن بمهارة فائقة.

كان إحساس الشاه هو أن الإيرانيين شبه محاصرين بالعرب والعرب يتبنون دائمًا سياسات معادية لإيران ولهذا ففي أواخر الخمسينات تبلور اتفاق تفاهمي إسرائيلي إيراني عززه توطيد العلاقات المصرية السوفيتية وبروز عبد الناصر كزعيم للجماهير العربية بعد حرب السويس في العام 1956. ومن جهته لعب بن جوريون على أوتار المخاوف من انتشار الشيوعية ولذلك طلب من الرئيس ايزنهاور دعم حلف إيراني تركي إثيوبي للوقوف بقوة في وجه التوسع السوفيتي عبر الوكيل المصري عبد الناصر وقد تجاوز التوافق بين إيران و(إسرائيل) حدود التهديدات المشتركة التي يشعران بها فالنمو الاقتصادي المذهل لـ (إسرائيل) ورفض العرب بيع نفطهم لـ (إسرائيل) جعلا تل أبيب في أمس الحاجة إلى سلعة تملك إيران الكثير منها وهكذا جرى النفط الإيراني في الأنابيب الإسرائيلية.

ومن الأسباب التي عززت تلك العلاقة وجود جالية يهودية كبيرة في إيران تتلهف (إسرائيل) لانتقالها للدولة العبرية كما كانت طهران على استعداد لتوفير ممر آمن لليهود العراقيين للوصول إلى (إسرائيل) أيضًا وبدورها طمعت إيران في نفوذ (إسرائيل) في واشنطن وكانت في أمس الحاجة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة من أجل نموها الاقتصادي.

وقد شكلت الزيارة التي قام بها بن جوريون لإيران في العام 1961 سابقة في البروتوكول السري فقد أبقيت الزيارة سرًا، واتبعت الرحلات المتتالية التي قام بها رؤساء الوزراء الإسرائيليون لإيران البروتوكول نفسه. وباختصار القول فقد نجحت إيران طوال ثلاثة عقود في الحفاظ بتحالف جيوسياسي مع دولة تمنحها اعترافًا رسميًا وعلى السماح بتواجد إسرائيلي كبير في طهران بدون الاعتراف ببعثتهم كسفارة.

والشاهد أن الشاه قد تعلم بالطريقة الصعبة كيف أن المعرفة العلنية بتعاملاته مع (إسرائيل) تضر بالمصلحة الاستراتيجية وعليه فقد بقيت القنوات السرية فعالة ووصلت إلى حد التجسس على مصر والعراق وبقية الدول العربية وغير خاف على أحد كيف أمدت إيران (إسرائيل) بالنفط في حرب أكتوبر من عام 1973 عندما امتنع العالم العربي كله عن ذلك.

المسؤول الأول عن الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال

أمريكا «متهم أساسي» في جرائم الحرب الإسرائيلية

في منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، أقدم مواطن أمريكي على إشعال النار في نفسه، بالقرب من القنصلية الإسرائيلية في مدينة بوسطن، احتجاجًا على قتل إسرائيل - وقتها- أكثر من 41 ألف فلسطيني في حربها على قطاع غزة، وتواطؤ الولايات المتحدة معها.

وقال الرجل، في مقطع فيديو نشره على وسائل التواصل الاجتماعي قبل الحادث بلحظات: «اسمي مات نيلسون، وأنا على وشك القيام بعمل احتجاجي متطرف. نحن جميعًا مسؤولون عن الإبادة الجماعية المستمرة في غزة»، موضحًا أن الاحتجاج الذي سيشارك فيه هو دعوة للإدارة الأمريكية، للتوقف عن تزويد (إسرائيل) بالأموال والأسلحة التي تستخدمها لقتل الفلسطينيين الأبرياء، والضغط على (إسرائيل) لإنهاء الإبادة الجماعية في غزة.

هذا الحادث الذي شاهده العالم أجمع على الهواء، تعبير عن سخط قطاع كبير من الأمريكيين بسبب إمداد بلادهم لجيش الاحتلال الإسرائيلي بالسلاح والعتاد لمواصلة قتل الأبرياء، وبسبب الغطاء السياسي الذي توفره واشنطن لهذه الجرائم الإسرائيلية في المحافل الدولية.

وحسب دراسة أجراها باحثون أمريكيون مؤخرًا، وافقت الحكومة الأمريكية على ما لا يقل عن 17.9 مليار دولار من المساعدات الأمنية للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وغيرها من الأماكن منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى سبتمبر/أيلول 2024، لكن هذا الرقم يمثل صورة جزئية فقط للدعم الأمريكي

الولايات المتحدة قدّمت لإسرائيل مساعدات عسكرية بـ 22,76 مليار دولار خلال عام دعمًا للعدوان على غزة

الدعم الأمريكي للاحتلال

الكامل لجيش الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الفترة.

100 صفقة أسلحة

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير نشرته منتصف مارس/آذار الماضي، أن إدارة بايدن أبرمت ما لا يقل عن 100 صفقة أسلحة مع (إسرائيل) منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 كانت تحت الحد الذي يتطلب إخطار الكونجرس بالتفاصيل – وهو 14 مليون دولار للمعدات الدفاعية الكبرى و50 مليون دولار للمعدات والخدمات الدفاعية، بما في ذلك أنظمة الأسلحة (المعدات الدفاعية) وصيانة المعدات والتدريب العسكري (الخدمات). هذا الافتقار إلى الشفافية يعقد أي محاولة لتحديد مستوى الدعم الأمريكي لـ (إسرائيل) منذ بداية الحرب في غزة.

في موازاة ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست»، أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن هناك «حاليًا 600 حالة نشطة من عمليات النقل أو البيع العسكري بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) تبلغ قيمتها أكثر من 23 مليار دولار.» بعض هذه الحالات تعود إلى صفقات أُبرمت في السنوات الماضية، وبدون مزيد من التفاصيل، من الصعب معرفة عددها الذي سيسفر عن تسليم الأسلحة قريبًا بما يكفي ليتم استخدامها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وظهرت تقارير أخرى في وسائل الإعلام عن تسليم الأسلحة إلى (إسرائيل) منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك تقارير نُشرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 تشير إلى تسليم 36،000 طلقة ذخيرة مدفعية من عيار 30 ملم، و1،800 من 3،000 ذخيرة خارقة للتحصينات المطلوبة من طراز M141، على الأقل 3،500 جهاز رؤية ليلية من 5،000 طلبتها (إسرائيل)، بعض صواريخ هيلفاير، وأسلحة أخرى تم تسليمها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

من جهة ثانية، أكد تقرير نُشرته «رويترز» في 29 يونيو/حزيران 2024 أهمية الذخائر المقدمة من الولايات المتحدة للجهود الحربية الإسرائيلية. وأشار التقرير إلى أنه حتى تاريخ ذلك اليوم، قرر الخبراء أن محتويات الشحنات الأمريكية بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويونيو/حزيران 2024 «تتماشى مع ما تحتاجه (إسرائيل) لإعادة ملء إمداداتها التي استخدمتها في حملتها العسكرية المكثفة التي استمرت ثمانية أشهر في غزة».

خبراء القانون الدولي: التسليح في زمن الحرب انتهاك لاتفاقية «منع الإبادة الجماعية» الموقعة عام 1948

مجلس الشيوخ الأمريكي يدعم بيع الأسلحة لإسرائيل

تواطؤ لا يمكن إنكاره

في مطلع يوليو/تموز الماضي، اتهم 12 مسؤولًا حكوميًا أمريكيًا سابقًا، استقالوا بسبب الدعم الأمريكي للحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، إدارة الرئيس جو بايدن بـ«التواطؤ الذي لا يمكن إنكاره في قتل الفلسطينيين في القطاع».

وفي بيان مشترك، قال المسؤولون السابقون إن الإدارة تنتهك القوانين الأمريكية، من خلال دعمها لـ(إسرائيل) وإيجاد ثغرات لمواصلة شحن الأسلحة إلى حليفتها. وكان من بين الموقعين على البيان المشترك مسؤولون سابقون في البيت الأبيض ووزارات «الخارجية والتعليم والداخلية والجيش».

وقال المسؤولون السابقون في البيان «إن الغطاء الدبلوماسي الأمريكي لـ(إسرائيل) والتدفق المستمر للأسلحة إليها، يؤكد تواطؤنا الذي لا يمكن إنكاره في عمليات القتل والتجويع القسري للفلسطينيين المحاصرين في غزة».

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، مقالًا للكاتبة ميجان كاي ستاك، انتقدت فيه ما وصفته بالموقف «الساذج واللامبالاة» الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية مع قضية مؤلفة من 84 صفحة قُدمت إلى محكمة العدل الدولية، وتحمل أدلة دامغة تؤكد انتهاك (إسرائيل) لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لمنع الإبادة الجماعية في عام 1948.

> كاتبة أمريكية: إذا تبين لمحكمة «العدل» أن العنف في غزة إبادة جماعية فقد يتم اتهامنا بالتواطؤ فيها

وقالت «ستاك»، في مقالها، «إن إدارة بايدن استخدمت لهجة الرفض فيما يتعلق بالسؤال عمّا إذا كانت (إسرائيل) ترتكب إبادة جماعية في غزة أمام محكمة العدل الدولية، مشيرة إلى أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن قال خلال زيارته (تل أبيب) مؤخرًا: «إن تهمة الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة»!

واختتمت الكاتبة مقالها بالقول، إنه إذا تبين لمحكمة العدل الدولية أن العنف في غزة يمثل إبادة جماعية، فقد يتم اتهام الولايات المتحدة بالتواطؤ فيها، وهي جريمة في حد ذاتها، ونظرًا للقوة المطلقة التي تتمتع بها الولايات المتحدة وسجلها الحافل بالإفلات من العقاب على المستوى الدولي، فإن احتمالات حدوث أي عواقب كبيرة قد تكون ضئيلة، ولكن مع ذلك، ينبغي للأمريكيين أن يفهموا أن القضية جوهرية وخطيرة، وأن حكومتهم متورطة فيها».

ويؤكد خبراء القانون الدولي، أنه من جهة المسؤولية القانونية والأخلاقية، يُعد التسليح السابق في زمن الحرب دعمًا لها، انتهاكًا لاتفاقية «منع الإبادة الجماعية» التي وُقعت

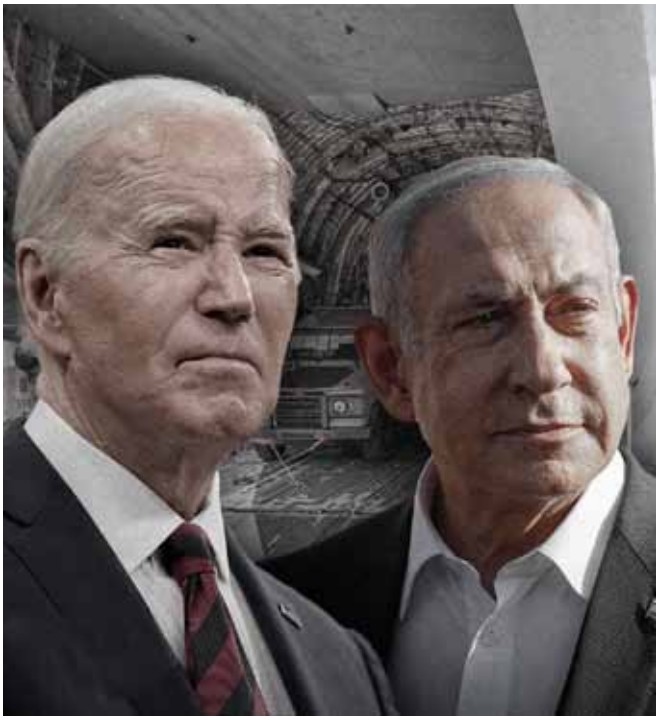

بايدن شريك نتنياهو في جرائم الاحتلال

عام 1948؛ رغم أن من مسؤوليات الولايات المتحدة منع الإبادة الجماعية بموجب القوانين والأعراف الدولية.

ويضيف الخبراء، أنه إذا قارنّا الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي حول الحرب -منذ بدايتها وحتى الآن- بالفعليّن السياسي والعسكري الأمريكيين، سنخلص إلى أن إدارة بايدن ساهمت فعليا في الإبادة الجماعية؛ فقد عطلت أي محاولة لإيقاف الحرب في مجلس الأمن من جهة، وزودت (إسرائيل) بأطنان من الأسلحة خلال الحرب من جهة أخرى، ودافعت عن أداء جيش الاحتلال الإسرائيلي وبررت له باستمرار خلال الحرب، من جهة ثالثة.

صحيح أن الفعل السياسي هو المؤسِّس للفعل العسكري، وأن الفعل العسكري بمثابة خادم للفعل السياسي، ولكن الفعل العسكري يتسم بسمات أساسية تجعله أبلغ تأثيرًا وأصرح في المسؤولية القانونية والأخلاقية.

من جهته، يقول الكاتب البحريني محيي الدين بهلول إن «أمريكا ترى وتسمع وتشاهد عدد الشهداء والمصابين، هل هناك حاكم في الولايات المتحدة؟ واحد يقول اقتلوا الفلسطينيين وآخر يقول ساعدوهم، السؤال الذي يطرح نفسه ما هي هذه التقلبات البهلوانية، لابد من الإجابة على هذه التساؤلات والحرب الغاشمة مستمرة على غزة».

يضيف الكاتب: «قد يكون صحيحًا أن الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة تحاول أن تسترجع هيبتها بالتدخل في حرب غزة، وهي تمثيلية. ولا يخفى على أحد أن العلاقة القائمة بين الرئيس بايدن ونتنياهو هي أقوى مما نتصوره نحن العرب. ومن الطبيعي أن يسعى الرئيس الأمريكي بايدن لتعزيز موقفه وموقف حزبه، بأنه مع (إسرائيل) في كل زمان ومكان».

■ المصادر:

1- التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي في العدوان على غزة، موقع الأيام، 5 أبريل/نيسان 2024.

2- رجل يحرق نفسه في بوسطن احتجاجا على حرب غزة، موقع الجزيرة، 14 سبتمبر/أيلول 2024.

3- مسؤولون أمريكيون سابقون: هناك تواطؤ أمريكي لا يمكن إنكاره في أعمال قتل بغزة، موقع سويس إنفو، 3 يوليو/تموز 2024.

كتاب العدد

إسرائيل والتعاون مع آيات الله

في أعقاب عودة موسوي الخوميني إلى إيران وسقوط دولة الشاه بدا على السطح خسارة استراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) غير أن القنوات السرية كانت لا تزال تعمل ويبدو أنها مستمرة والعهدة على الراوي «تريتا بارزي» ففي فصل يحمل عنوان «تحولات أيديولوجية، واستمراريات جيوسياسية» يوضح كيف أن وحدة الهدف الفارسية الإسرائيلية تتجاوز الخصومات إذا كان الهدف تحطيم قوة العرب.

ففي مستهل العام 1980 أي بعد شهور على اندلاع أزمة الرهائن قام أحمد كاشاني النجل الأصغر لآية الله العظمى أبو القاسم كاشاني بزيارة (إسرائيل) لمناقشة مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري ضد البرنامج النووي العراقي في أوزيراك.

وقد أثمرت رحلته عن موافقة بيجن على شحن إطارات لطائرات الفانتوم المقاتلة إضافة إلى شحن أسلحة إلى الجيش الإيراني وقد جاء قرار بيجن متناقضًا تمامًا مع مصلحة الولايات المتحدة وسياسة واشنطن الصريحة القائمة على فرض العزلة على إيران لتأمين تحرير الرهائن الأمريكيين.

وعلى الجانب الآخر كان الخميني يسمح لعدد كبير من اليهود الإيرانيين بمغادرة إيران وقد عبر الآلاف منهم نحو باكستان باستخدام الحافلات ومن هناك جرى نقلهم بواسطة الطائرات إلى استراليا حيث سمح لهم بالهجرة إلى الولايات المتحدة أو إلى (إسرائيل). واستنادًا إلى محمد رضا أمين زاده وهو مسئول إيراني فر من البلاد في العام 1985 أجرى عقيد في جيش الاحتلال الإسرائيلي اسمه يوري المفاوضات على الصفقة والذي زار إيران في مستهل العام 1980.

كشف استعداد إيران للتعامل مع (إسرائيل) كيف أن المآزق التي كانت تعاني منها طهران حدت من قدرتها على متابعة أهدافها الأيديولوجية. خلال هذه المرحلة المبكرة أظهر الثوريون ميلًا إلى وضع الأيديولوجية جانبًا لتقديم أمنهم ومصالحهم الخاصة، في لحظة معينة قام أحد المقربين من الخميني بإخباره بأن هناك شحنة كبيرة من الأسلحة تفكر إيران في شرائها ومصدرها (إسرائيل)، سعى هذا الشخص إلى الحصول على موافقة الخميني على المضي قدمًا في صفقة الشراء وسأل الخميني إن كان من الضروري مناقشة مصدر الأسلحة والاستعلام عنه عند القيام بعملية الشراء فأجاب ذلك الشخص بالنفي فرد عليه الخميني بهدوء "إذًا نحن لا نبالي".

طهران وازدواجية الخطاب

بدا واضحًا بشكل متزايد فيما بعد أن خطاب إيران المعادي لـ (إسرائيل) لا يتطابق مع سياستها الفعلية ففي الوقت الذي كانت إيران تتعامل فيه سرًا مع الحكومة الإسرائيلية كانت تدين علنًا الدولة اليهودية وتشكك في حقها في الوجود على سبيل المثال دعا وزير الخارجية الإيراني في 14 أغسطس/آب 1980 إلى وقف مبيعات النفط إلى الدول التي تدعم (إسرائيل) وبعد صخب كبير لم يتم تنفيذ ذلك التهديد وقد بدا واضحًا أنه بعد أن تولى الثوريون السلطة تصرفوا بناء على مبادئ مختلفة.

لجعل القطاع مكانًا «غير صالح للحياة»

إسرائيل ترتكب جريمة «إبادة بيئية» في غزة

الجرائم البيئيّة في غزة تهدد النظام الصحي العالمي

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يشن جيش الاحتلال الإسرائيلي حربًا وحشية على قطاع غزة، استهدفت البشر والحجر، والبنية التحتية الحيوية. فتحولت المدن إلى أنقاض، وباتت غزة بفعل الجرائم البيئية المتعمدة التي يرتكبها جيش الاحتلال «مَكب نفايات» كبير.

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلية المياه عن السكان، ودمرت محطات تنقية المياه، كما دمرت نحو 40 بئر مياه جوفية، وتعرضت 16 بئرًا آخر لأضرار جزئية، بالإضافة إلى 8 خزانات ومضخات كبيرة، وفقًا لبلدية غزة. علاوة على ذلك، دُمر نحو 70.000 متر من أنابيب المياه الرئيسية والفرعية، وفقًا للمصدر ذاته. ومن بين 603 منشآت مائية في غزة تم تحليلها، تبين أن 53% منها تعرضت لأضرار أو دمار.

> التدمير العمدي لمصادر المياه والبنية التحتية وشبكات الصرف ليس أزمة إنسانية فقط... بل كارثة بيئية أيضًا

وتدمير مصادر المياه والبنية التحتية ليس مجرد أزمة إنسانية، بل هو أيضًا فعل متعمّد ضد البيئة، هدفه تدمير ما تبقى من مقومات الحياة. إذ تسبّبت الأضرار في البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والوقود، ومنع طواقم البلديات من إجراء الصيانة الروتينية، أو عدم توافر قطع الغيار لإصلاح الشبكات، في عرقلة إمدادات المياه. وهذا خلق بيئة تسهّل تفشّي الأوبئة والجوائح، ما قد يجعل غزة بيئة غير صالحة للحياة.

وفي هذا الصدد، قالت صحيفة «الجارديان» البريطانية في تقرير لها نُشر في أواخر مارس/آذار الماضي، إن تحليلًا لصور بالأقمار الاصطناعية أظهر تعرّض الأراضي الزراعية في قطاع غزة للتدمير، وتجريف ما يقرب من نصف الأشجار بالمنطقة، فيما قال خبراء إن هجوم

خبيرة في القانون الجنائي الدولي: اعتداء الاحتلال الإسرائيلي على منظومات البيئة في القطاع جريمة ضد الإنسانية

تجمع مياه الصرف الصحي في الشوارع نتيجة تدمير خطوط الصرف الصحي

(إسرائيل) على النظام البيئي إلى جانب التلوث المتزايد للهواء والماء، جعل القطاع منطقة غير صالحة للعيش.

«جريمة بيئية» كبرى

وقالت الصحيفة البريطانية، في تقريرها، إن الحجم الكامل للأضرار في غزة لم يُوثق بعد، لكن تحليلات الصور المُلتقطة بالأقمار الاصطناعية تُظهر تعرض نحو 38-48% من الغطاء الشجري والأراضي الزراعية في القطاع للتدمير، وهو ما يُعد بكل المعايير «جريمة بيئية» كبرى.

وأشارت «الجارديان» إلى تدمير حقول الزيتون والمزارع، وتلوث التربة والمياه الجوفية بالذخائر والمواد السامة، وتلوث البحر بمياه الصرف الصحي والنفايات، والهواء بالدخان والجسيمات، فيما رأى باحثون ومنظمات بيئية أن الدمار سيخلف آثاراً هائلة على النظم البيئية والتنوع البيولوجي في غزة.

وأثار حجم الضرر وتأثيره المحتمل على المدى الطويل، دعوات إلى اعتباره عملية «إبادة بيئية» والتحقيق فيه بمعرفة الجهات الدولية المختصة باعتباره «جريمة حرب محتملة».

وقدّر تقرير صادر عن «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» الذي عُقد في نيروبي، 13 يونيو/حزيران الماضي، وهو حجم الأضرار التي لحقت بالمنظومات البيئية وخدمات البيئة الحيوية في غزة خلال عام، بحوالي 411 مليون دولار أمريكي.

وتشير معطيات التقرير لأوجه من الدمار البيئي المتمثل في مختلف أوجه التلوث بأشكاله المختلفة، وما أحدثته من المخاطر البيئية، وخاصة المخلفات الكيماوية والذخائر، على كافة الأوساط البيئية والصحّة الإنسانية وتلويثها للموارد المائية.

وقال «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» إن القصف العنيف للمناطق المأهولة بالسكان يُمكن أن يلوث التربة والمياه الجوفية على

نظام روما الأساسي: إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية «جريمة حرب»

صورة مكب النفايات الصلبة المؤقت على سور جامعة الأقصى غرب خان يونس

المدى الطويل، سواء من خلال الذخائر نفسها، كما يؤدي انهيار المباني إلى انتشار مواد خطيرة، مثل الأسبستوس، والمواد الكيميائية الصناعية، والوقود، في الهواء المحيط، والتربة، والمياه الجوفية.

وسجلت بلدية غزة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، وأشارت إلى تراكم نفايات صلبة يبلغ حجمها 70 ألف طن. وأدى انقطاع التيار الكهربائي، الناجم عن قطع إسرائيل الوقود عن غزة إلى عدم إمكانية ضخ مياه الصرف الصحي إلى محطات المعالجة، ما يؤدي إلى تدفق 100 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميًا إلى الشوارع والأزقة وشواطئ البحر، وهو ما يهدد بانتشار الأمراض والأوبئة خصوصًا مع دخول فصل الشتاء.

من جهة ثانية، ذكر تقرير صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في السادس من هذا الشهر، أن السكان في قطاع غزة يعيشون على خمس كمية المياه المتاحة قبل العدوان الإسرائيلي، حيث تبلغ حصة الفرد اليومية من المياه ما بين 3-15 لتر، وهي أدنى من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لتلبية حاجة الشخص الواحد من المياه.

وخلال العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، تم تدمير 67% من منظومتي المياه والصرف الصحي، حيث تعرضت المرافق الحيوية لأضرار كبيرة، شملت 194 بئرًا لإنتاج المياه، و40 خزانًا كبيرًا للمياه، و76 محطة تحلية، وذلك إما بشكل كلي أو جزئي، بالإضافة إلى ذلك، توقفت جميع محطات معالجة المياه العادمة الست التي كانت تعمل بقدرة تشغيلية تصل إلى حوالي 220 ألف متر مكعب يوميًا.

نتيجة لذلك، يتم الآن التخلص من معظم المياه العادمة دون أي معالجة، حيث تُصرف في البحر، الشوارع، وحتى داخل المنازل، مما يفاقم الأزمات الصحية والبيئية في القطاع بشكل خطير.

وقبل العدوان، كان يتم نقل 98% من النفايات التي يتم جمعها الى المكبات الصحية، إلا أن الحال تغير بعد بدء العدوان، فقد أصبح هناك تراكم كبير للنفايات الصلبة، بسبب نفاد الوقود ومنع الاحتلال طواقم البلدية من الوصول لمكبات النفايات الرئيسية في القطاع، بالإضافة إلى تعرُّض سيارات جمع النفايات وحاوياتها للدمار، وتدمير الشوارع الذي أوقف حركة النقل، وهو ما جعل التعامل مع هذه الكميات الهائلة صعبًا.

وهناك ما لا يقل عن 270،000 طن من النفايات قد تراكمت في مواقع المكبات المؤقتة التي أنشأتها البلديات مؤخرًا على مقربة من المناطق، ناهيك عن إجمالي الركام الذي تراكم حتى الآن في غزة إلى 42 مليون طن، وهذا

«برنامج الأمم المتحدة للبيئة»: حجم الأضرار البيئية التي لحقت بالقطاع خلال عام من الحرب 411 مليون دولار

كوارث بيئية في غزة

الرقم يتصاعد يوميًا.

تدمير البيئة «إبادة جماعية»

لم يتم تعريف «الجرائم البيئية» رسميًا بموجب القانون الدولي. لكن «نظام روما الأساسي» لاحظ الجرائم البيئية في إطار تعريفه لجرائم الحرب، في المادة 8، التي «تعتبر شن هجوم، مع العلم أن هذا الهجوم سيسفر عن إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية كجريمة حرب».

وتؤكد د. ديالا شحادة، الخبيرة في القانون الجنائي الدولي، إن «الاعتداء على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي يمثل جرائم دولية من نوع جرائم الحرب، ولعلها تدخل في إطار جرائم الإبادة الجماعية، إذا ثبت أنها مرتكبة بنية إضعاف الشعب الفلسطيني في غزة وإلحاق الأذى به بهدف اضمحلاله».

إلى ذلك، يقول الكاتب سليمان الأمين، إن غزة تمثل بكل المقاييس نقطة ساخنة في كل أبعاد الأزمة والمخاطر البيئية متعددة الأبعاد، إذ باتت تجمع بين أوجه التلوث بمستوياته القاتلة، وتراكم النفايات بأحجام مهولة، وفقدان التنوع البيولوجي بكافة أشكاله ومظاهره برًا وبحرًا، إضافة لما تدفع به العمليات الحربية المكثفة وآلاف أطنان الذخائر والقنابل من آثار سلبية على تغير المناخ.

أضاف الكاتب: «ولو اتُّخذت غزة مثالًا ونموذجًا للكارثة البيئية لكانت الأكثر نطقًا وفصاحة، ولكفت الخبراء والناشطين البيئيين مؤونة الشرح والتبيان والاستدلال. ولسان حال الشجر المُباد، والزرع المحروق، والمياه الآسنة والهواء الخانق».

■ المصادر:

1- الإحصاء الفلسطيني يستعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد مرور عام كامل على عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- إبادة الحياة في غزة.. جريمة بيئية مكتملة الأركان، موقع الجزيرة، 2 يوليو/تموز 2024.

3- هل تشكل «الإبادة البيئية» في قطاع غزة جريمة حرب؟ موقع الشرق، 31 مارس/آذار 2024.

4- استخدام إسرائيل المياه كسلاح حرب في غزة: جرائم بيئيّة كارثيّة، موقع درج، 7 أغسطس/آب 2024.

كتاب العدد

إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية للحكومة الثورية كانت «المعارضة الخطابية لـ (إسرائيل) والتعاون العملي مع الدولة اليهودية».

ومن الواضح أن الترتيبات لم تكن مثالية بالنسبة إلى (إسرائيل) لكن منطق المبدأ المحيطي أرغم (إسرائيل) على التودد إلى الإيرانيين فتصاعدت شعبية الرئيس المصري أنور السادات في الولايات المتحدة وعلاقات بيجن الخاصة المجمدة مع كارتر عقدا الخيارات الاستراتيجية الإسرائيلية فإذا كان التقارب الأمريكي العربي بعد كامب ديفيد سيتعزز أكثر فإن حاجة (إسرائيل) إلى ثقل موازن إقليمي للعرب. إيران. سيزداد تبعًا لذلك ومن هنا كان من الضروري إبقاء الأبواب مفتوحة للفوز بإيران مجددًا.

ويعلق غاري سيك الذي خدم في مجلس الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت على ذلك بالقول «من منظور إسرائيلي كانت تلك خطة استراتيجية بعيدة المدى كانت تلك السياسة المحيطية كانوا يحاولون تكرار التجربة الإثيوبية مع إيران لكن في 22 سبتمبر/أيلول 1980 تحققت تكهنات الشاه بأن صدام حسين سيهاجم إيران عندما يعطي الفرصة بعد خمس سنين فقط من التوقيع على اتفاقية الجزائر وبدلًا من أن تجد (إسرائيل) نفسها أكثر اعتمادًا على إيران كانت طهران هي التي وجدت نفسها فجأة في حاجة ماسة إلى قدرة (إسرائيل) على الحصول على الأسلحة الأمريكية.

تعاون عسكري في مواجهة بغداد

بعد مرور ثلاثة أيام على دخول القوات العراقية الأراضي الإيرانية قطع موشي دايان زيارة خاصة كان يقوم بها إلى فيينا لعقد مؤتمر صحفي لحث الولايات المتحدة. في غمرة أزمة الرهائن. على نسيان الماضي ومساعدة إيران على مواصلة دفاعها عن نفسها.

بعد ذلك بيومين قال نائب وزير الدفاع الإسرائيلي موردخاي زيبوري لصحيفة معاريف الإسرائيلية بان (إسرائيل) ستقدم مساعدات عسكرية لإيران في حال غيرت موقفها العدائي من الدولة اليهودية وهذا ما جرى بالفعل. وكانت النتيجة أن تم عقد لقاء جمع بين مسؤولين إيرانيين وإسرائيليين لإبرام صفقة أسلحة وهناك ناقش العقيد الإسرائيلي بن يوسف ونظيره الإيراني العقيد زارابي مدير المجمع الصناعي العسكري بإيران اقتراحات كثيرة منها اتفاق يسمح لتقنيين إسرائيليين بتدريب الجيش الإيراني على تعديل العتاد الحربي أمريكي الصنع بحيث يلائم قطع غيار إسرائيلية الصنع وفي واشنطن حث السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة افراييم ايفرون وزير الخارجية الأمريكي ادموند موسكي على تليين موقف إدارة كارتر من مبيعات الأسلحة إلى طهران مع نقل هواجس (تل أبيب) من مضامين الانتصار العراقي.

وعلى العكس من رغبات واشنطن تراجع بيجن عن الوعد الذي قطعه لكارتر واستأنف مبيعات الأسلحة وقطع الغيار لإيران وأثناء اللقاء الأخير بين كارتر وبيجن الذي انعقد في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1980 أعاد بيجن التأكيد على مصلحة (إسرائيل) في استئناف العلاقات مع إيران.

ويجمل البروفيسور «ديفيد مناشري» من جامعة تل أبيب والخبير الأول في الشؤون الإيرانية بـ (إسرائيل) مشهد

أسفرت عن 139 ألف شهيد ومصاب خلال عام

سِجّل «المذابح الجماعية» في غزة

تعرضت غزة على مدار سنة من الحرب الهمجية الإسرائيلية، التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي تحت اسم عملية «السيوف الحديدية»، لمذابح جماعية وعمليات قصف عشوائي بالطائرات الحربية والمدفعية والمُسيّرات طالت المدنيين العزل، الهاربين من جحيم الحرب.

وأدت هذه المذابح الجماعية التي ارتكبها جيش الاحتلال خلال عام، إلى استشهاد نحو 42 ألف شخص معظمهم نساء وأطفال، وإصابة 97 ألفًا آخرين، فضلًا عن عشرة آلاف من المفقودين الذين لم يُعرف مصيرهم حتى الآن.

وفي السابع من أكتوبر/تشرين الأول الحالي، بعد عام كامل من العدوان، أعلنت وزارة الصحة بقطاع غزة، ارتفاع حصيلة حرب الإبادة الإسرائيلية ضد فلسطينيي القطاع إلى 41 ألفًا و909 شهداء، و97 ألفًا و303 مصابين، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وقالت الوزارة، في تقريرها الإحصائي اليومي لضحايا الإبادة الإسرائيلية، إن حصيلة العدوان الاسرائيلي ارتفعت إلى 41 ألفًا و909 شهداء و97303 مصابين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مؤكدة أنه «ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم».

وبالإضافة إلى القتلى والجرحى خلفت الإبادة الإسرائيلية بالقطاع نحو 10 آلاف مفقودًا، ودمارًا هائلًا في الأبنية السكنية والبنى التحتية، ومجاعة قاتلة لا سيما في الشمال أودت بحياة أطفال ومسنين.

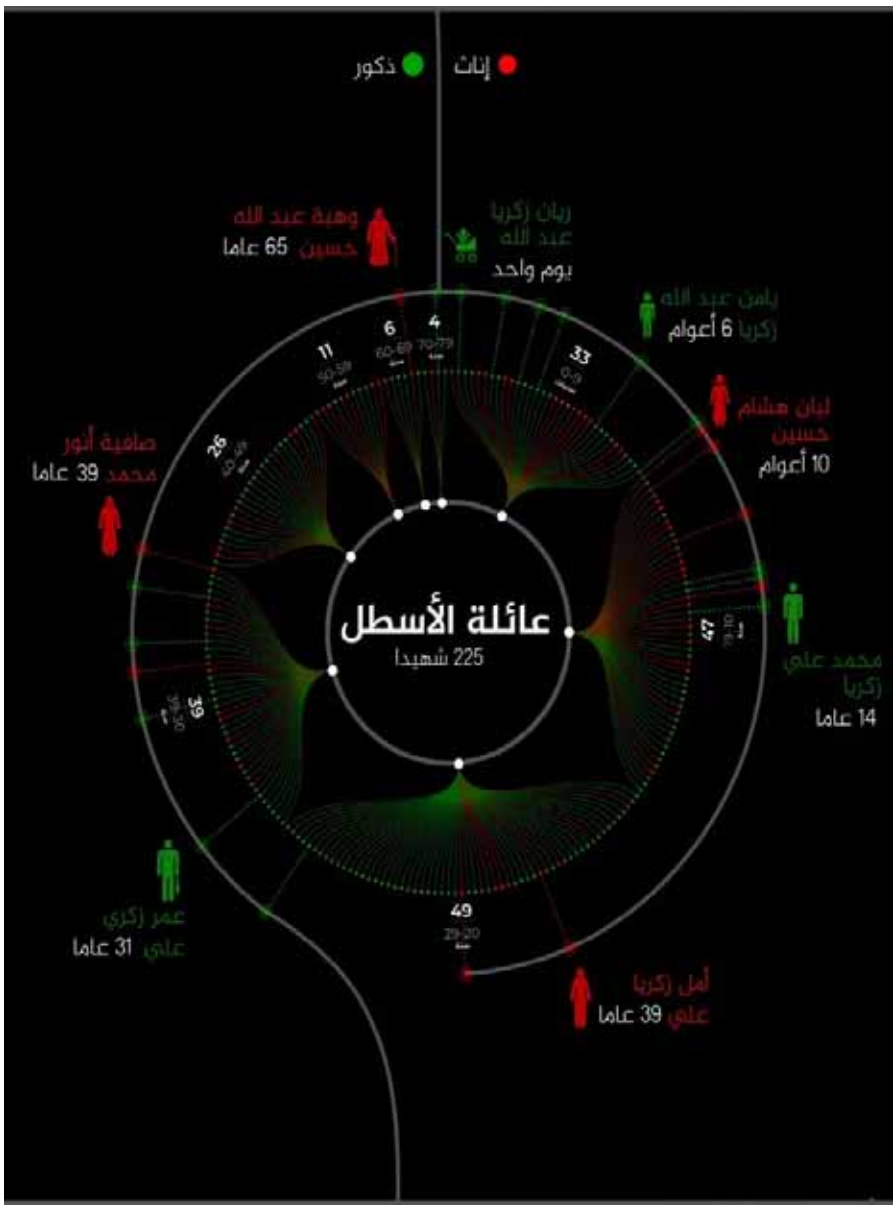

عائلة الأسطل

شواهد على وحشية الاحتلال

قالت الأمم المتحدة، إن قطاع غزة أصبح «مقبرة» لآلاف الأطفال. وقد عاش غالبيتهم صدمة الحروب المتوالية، إلى جانب مكابدتهم لظروف الحصار التي عاشوها منذ ولادتهم وأثرت على كل جوانب حياتهم. في الحرب الأخيرة فقد أكثر من 17 ألف طفل أحد الوالدين، أو كلاهما معًا.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023، استُشهد ما لا يقل عن 38 فردًا من عائلة «الأسطل» من 3 أجيال، بما في ذلك 7 نساء و20 طفلًا، في غارة جوية إسرائيلية على منزلهم في منطقة السطر غربي مدينة خان يونس.

وحسب الإحصائيات الصادرة عن جهات أممية ومنظمات حقوقية دولية، أدت الهجمات الإسرائيلية على غزة إلى إبادة 902 أسرة عن آخرها ومحوها من «السجل المدني» وهذا يعني أن أحدًا من أفراد هذه الأسر لم يبق على قيد الحياة.

بالإضافة إلى ذلك، من بين 1364 عائلة فلسطينية بقي فرد واحد فقط على قيد الحياة، في حين انخفض عدد 3472 عائلة فلسطينية أخرى إلى فردين فقط.

> الهجمات الإسرائيلية على المدنيين أدت إلى إبادة 902 أسرة عن آخرها ومحوها من «السجل المدني»

وكانت عدة مناطق ومنشآت مدنية في القطاع، من بينها «المواصي والمستشفى المعمداني والخيام وبيت لاهيا»، عناوين موثقة لمجازر وجرائم حرب وإبادة جماعية ارتكبتها آلة القتل والتدمير الإسرائيلية في غزة، خلال العام الماضي، ففي كل منطقة وحي وشارع في غزة مجزرة تحمل اسمها وتكون شاهدًا على وحشية الاحتلال.

مجزرة مستشفى المعمداني

في 17 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد مرور 10 أيام فقط على عملية «طوفان الأقصى»، شنّ طيران جيش الاحتلال الإسرائيلي غارة على «مستشفى المعمداني»، الذي كان يؤوي نحو 6 آلاف نازح وقتها.

وأظهر مقطع فيديو نُشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، حجم الغارة التي طالت المستشفى، وما أعقبها من انفجار ضخم هز كامل المناطق المحيطة بموقع الضربة، فضلًا عن ألسنة اللهب التي لم تهدأ.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة استشهاد 500 فلسطيني في قصف الاحتلال للمستشفى الأهلي المعمداني، ولعل ما عقّد الأمور أكثر هو انقطاع الكهرباء بشكل كامل عن مستشفى الشفاء بسبب الحصار الإسرائيلي، وهو المشفى الذي وصل له العشرات من ضحايا المجزرة الإسرائيلية.

وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي؛ شنّ جيش الاحتلال غارة جوية عنيفة على حي سكني مكتظ بالسكان ومحاذ للمستشفى الإندونيسي شمال غزة، مستخدمًا 6 قنابل تزن كل واحدة منها 1000 كيلو جرام، ما أحدث قوّة تدميرية واسعة ظهرت في المنطقة على شكل حفرة ضخمة.

وذكرت صحيفة «الجارديان» البريطانية، في حينه، أن طيران جيش الاحتلال استخدم عدة أسلحة ثقيلة في قصفه لمخيم جباليا، الأمر الذي تسبب في دمار 8 بنايات بشكل كامل على رؤوس سكانها، وبدون سابق إنذار.

ووفق تحقيق لصحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن القصف الإسرائيلي تسبب في واحدة من أكبر الغارات الجوية دموية خلال القصف على غزة، وكان جيش الاحتلال، يعلم بأن هذه الخسائر سوف تقع، وقرر عدم إصدار تحذير لأهالي المنطقة المستهدفة. ويقول الخبراء إنه

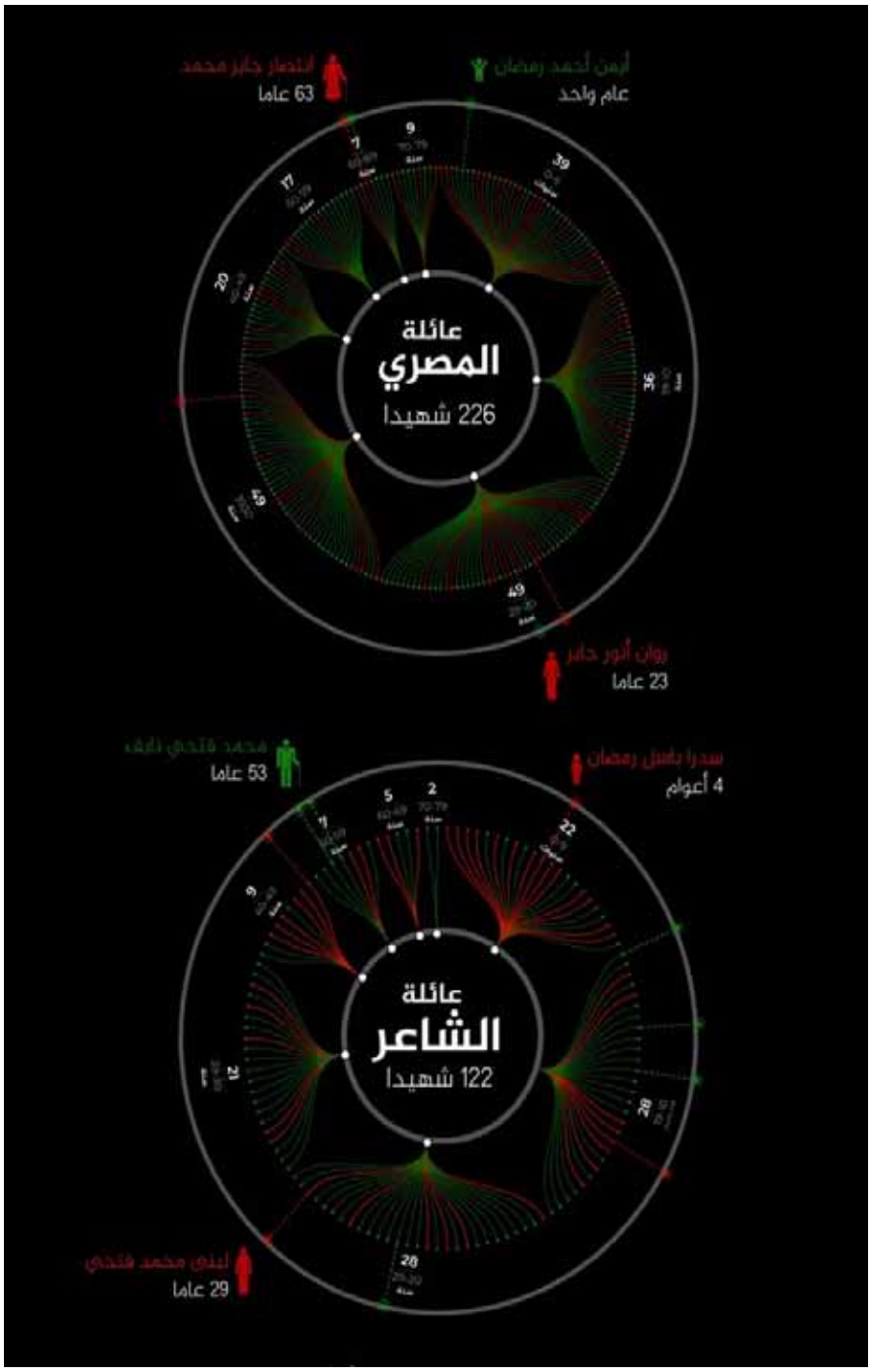

«المواصي والمعمداني والخيام» عناوين موثقة على الهواء مباشرة لمجازر وجرائم حرب وإبادة جماعية

«مجزرة النصيرات» التي ارتكبها جيش الاحتلال بمشاركة أمريكية أسفرت عن استشهاد 274 فلسطينيًا ومئات الجرحى

عدد العائلات

يبدو أن الطائرات الإسرائيلية أسقطت قنبلتين زنة 2000 رطل على الأقل، وهما ثاني أكبر نوع في ترسانتها التقليدية. وأعلنت وزارة الصحة في غزة استشهاد وإصابة أكثر من 400 فلسطيني، 69 منهم من الأطفال.

القتل العلني في «رفح»

في مايو/أيار الماضي، ورغم التحذيرات الدولية والأممية لجيش الاحتلال الإسرائيلي بعدم محاولة دخول أو قصف مدينة «رفح» الفلسطينية، التي كانت تؤوي مليون فلسطيني نازح، لجأوا إليها هربًا من آتون الحرب المستعر في الشمال، إلا أن حكومة بنيامين نتنياهو صمّت آذانها، وارتكبت واحدة من أروع الجرائم في حق الإنسانية.

نفذت طائرات مقاتلة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي غارات جوية مساء 26 مايو/أيار، في محيط منطقة البركسات، التي أوت نازحين شمال غرب رفح الفلسطينية. ولم تمض دقائق حتى عاودَ الطيران الحربي غاراته مستهدفًا خيام النازحين قُرب مخازن منظمة «الأونروا» الدولية في الشمال الغربي لرفح أيضًا.

وأظهرت مقاطع الفيديو التي التقطتها وسائل الإعلام، ضحايا التهمت النيران أجسادهم، خاصة أنهم كانوا في خيام يستحيلُ أن تقيهم من مثل هذه الهجمات أو أن تُخفّف من حدتها على الأقل.

وأظهر مقطع فيديو آخر متطوعين يسحبون جثة فلسطيني، تفحمت بالكامل تقريبًا، فيما انتشر مقطع فيديو على نطاق واسع يُظهر رجلًا يحمل جثة لطفل فلسطيني فُصل رأسه عن باقي جسده خلال الضربة الإسرائيليّة على الخيام.

وبدورها، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة عن استشهاد ما لا يقلُ عن 45 فلسطينيًا في إحصائية أوليّة لهذه المجزرة التي ارتكبها سلاح الجو الإسرائيلي، بالإضافة لأكثر من 200 جريح. وكان من بين القتلى 12 امرأة على الأقل و8 أطفال.

وبعد انسحاب قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم 12 يوليو/تموز، في أعقاب هجوم دام استمر أسبوعًا في أكبر منطقة حضرية في القطاع وهي «تل الهوى والصناعية»، قال محمود بصل، المتحدث باسم الدفاع المدني

في غزة، إنه تم العثور على نحو 60 جثة، بما في ذلك عائلات بأكملها، يبدو أنها استشهدت متأثرة بنيران المدفعية والغارات الجوية أثناء محاولتها الفرار، مضيفًا أن العديد من الجثث التهمتها الكلاب جزئيًا، بينما احترق بعضها داخل المنازل، وظل الركام يمنع الوصول إلى البعض الآخر.

وكان جيش الاحتلال أسقط قبلها منشورات تعلن أنها «منطقة قتال خطيرة»، وقال العديد من المدنيين لصحيفة «ذا جارديان» البريطانية، إنهم خلصوا إلى أنه لا يوجد ملجأ في غزة، مضيفين أنهم يخشون أيضًا إذا غادروا فلن يتمكنوا من أخذ متعلقاتهم أو العودة.

وأظهرت مقاطع فيديو متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، عمال الدفاع المدني وهم يقومون بلف الجثث، ومن بينها عدة نساء، بالبطاطين في شوارع تل الهوى والصناعية التي تناثر فيها الركام، وأظهر مقطع فيديو آخر مباني محترقة.

مجزرة مستشفى كمال عدوان

أما مجزرة مستشفى كمال عدوان، فوقعت في 16 ديسمبر/كانون الأول 2023، وخلفت استشهاد وإصابة عشرات المرضى والجرحى والأطقم الطبية والنازحين الذين لجؤوا إلى المستشفى الواقع في منطقة بيت لاهيا.

وبدأت قوات الاحتلال التحضير لاستهداف مستشفى كمال عدوان في الأيام الأولى من شهر ديسمبر/كانون الأول، إذ فرضت إخراجه عن الخدمة بالقوة، في الوقت الذي كان يؤوي عشرات المرضى، إضافة إلى الطواقم الطبية والإدارية وأكثر من 3 آلاف نازح.

وبعد أيام من الحصار اقتحمت قوات الاحتلال المستشفى، ووفق شهود العيان فقد جرفت الجرافات الإسرائيلية خيام النازحين وهم بداخلها، ودُفن عشرات النازحين والمرضى والجرحى تحت التراب وهم أحياء، مع تسجيل إعدامات ميدانية للحوامل، وإطلاق النار على الطواقم الطبية. وحسب وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، فقد حول جيش الاحتلال المستشفى إلى ثكنة عسكرية، وتعمّد إذلال الطواقم الطبية والجرحى.

وشهد يونيو/حزيران 2024، ما بات يُعرف بـ «مجزرة النصيرات» التي أسفرت عن استشهاد 274 فلسطينيًا، إضافة إلى مئات الجرحى في واحدة من أكبر المجازر التي تعرض القطاع خلال العام الأول من العدوان.

شنت طائرات حربية إسرائيلية سلسلة غارات على مخيم النصيرات وصفت بأنها غير مسبوقة، وذلك للتغطية على عملية نفذتها القوات الخاصة لاستعادة 4 مختطفين. وعقب

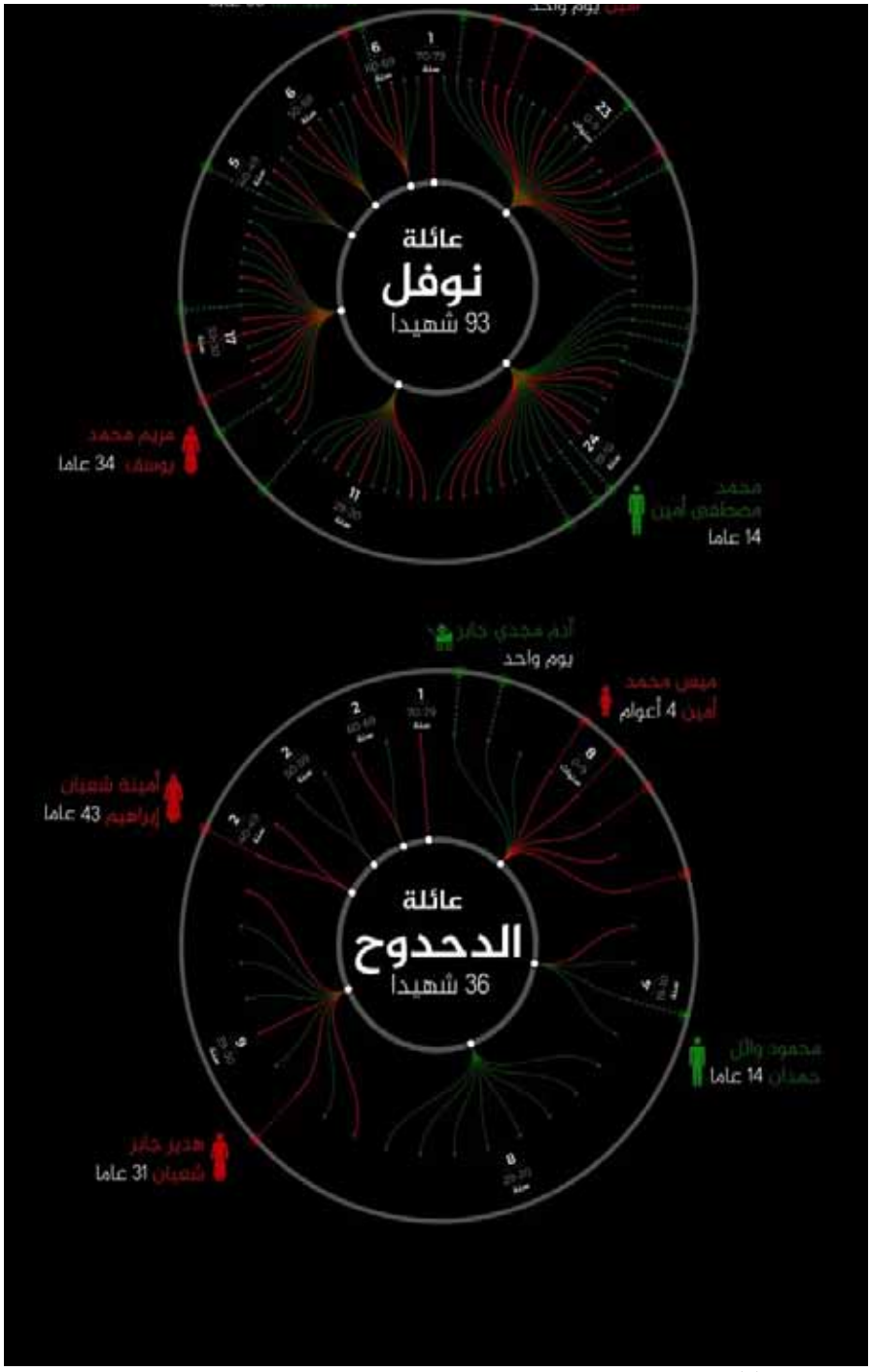

115 شهيدا يوميا كمعدل وسطي وعائلات بأكملها مسحت من السجل المدني

الأمم المتحدة: في الحرب الأخيرة فقد أكثر من 17 ألف طفل أحد الوالديّن أو كلاهما معًا

انتهاء العملية تكشفت معطيات تؤكد استخدام قوات الاحتلال في تنفيذها شاحنة مساعدات وسيارة مدنية يختبئ بداخلهما عناصر أمن إسرائيليون.

كما تكشفت مشاركة خلية المختطفين الأمريكية مع (إسرائيل) في تنفيذ العملية من خلال العمل الاستخباراتي والدعم اللوجستي، بما في ذلك نقل المختطفين عبر رصيف غزة العائم، إضافة إلى مشاركة بريطانية على مستوى جمع المعلومات من خلال الطلعات الجوية التجسسية.

ووقعت «مجزرة المواصي» في 13 يوليو/تموز 2024 في منطقة المواصي الساحلية جنوبي غرب قطاع غزة، وأسفرت عن سقوط نحو 90 شهيدًا و300 جريح، نصفهم أطفال ونساء.

بدأت المجزرة بقصف عمارة سكنية على الطريق العام، ما بين مفترق النص ودوار جامعة الأقصى بواسطة الصواريخ، ما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء والجرحى. ثم شن الاحتلال هجومًا بالأحزمة النارية على خيام النازحين والطواقم الطبية والدفاع المدني الذي وصل إلى المكان عينه.

وارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرته في «المواصي»، على الرغم من أنه ظل على مدى أشهر يدعو النازحين للتوجه إليها بدعوى أنها «منطقة آمنة».

وأعقب ذلك مجزرة «مدرسة التابعين»، التي وقعت في 10 أغسطس/آب الماضي بمدرسة التابعين شرق مدينة غزة، وخلفت سقوط أكثر من 100 شهيدًا وعشرات المصابين والمفقودين معظمهم من الأطفال والنساء.

ووفق شهود العيان، فقد قصف جيش الاحتلال المدرسة المكتظة بالنازحين أثناء صلاة الفجر، عبر غارة جوية استخدم فيها الصواريخ الحربية. وتسببت الغارة في اندلاع حريق داخل المدرسة، فيما تحولت الجثث إلى أشلاء، كما واجهت فرق الدفاع المدني صعوبة في التعرّف على العديد من الضحايا بسبب تفحم الجثث.

وكشف حجم الإصابات البليغة والدمار الهائل عن استخدام أسلحة خاصة، ووصفت منظمة الأمم المتحدة المجزرة بأنها «إحدى أشد الهجمات دموية على مدرسة تؤوي نازحين منذ بداية الصراع».

■ المصادر:

1- صحة غزة: ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 41 ألفا و909 منذ 7 أكتوبر، موقع وكالة الأناضول، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- 115 شهيدًا يوميا كمعدل وسطي وعائلات بأكملها مسحت من السجل المدني، موقع الجزيرة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

3- من المعمداني لـ المواصي.. أحياء وشوارع غزة عنوان لمجازر الاحتلال، موقع القاهرة الإخبارية، 13 يوليو/تموز 2024.

4- أبرز 10 مجازر إسرائيلية بغزة بعد عام من طوفان الأقصى، موقع الجزيرة، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

كتاب العدد

الميل الإسرائيلي لإيران بالقول "طوال فترة الثمانينات لم يقل أحد في (إسرائيل) شيئًا عن وجود خطر إيراني لم يتفوه أحد حتى بهذه الكلمة" كان الهدف الإسرائيلي حتمية هزيمة جيش صدام حسين وبالأحرى الخلاص من جيش عربي يزيد حجمه بمقدار أربعة أضعاف عن حجم الجيش الإسرائيلي.

إيران تعرض وواشنطن ترفض

في 9 أبريل/نيسان 2003 سقط نظام صدام وشعرت إيران بأن الأيادي الأمريكية تمتد إليها. لهذا بادر الإيرانيون بإعداد اقتراح شامل بين حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة نقاط النزاع بينهما حملها إلى واشنطن "تيم غالديمان" السفير السويسري القائم بالأعمال الأمريكية أذهل الاقتراح الأمريكيين سيما وأنه حصل على موافقة المرشد الأعلى للثورة خامنئي.

يقول "فينت ليفريت" المدير الرفيع لشؤون الشرق الأوسط لدى مجلس الأمن القومي اعترف الإيرانيون بأن أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب قضايا قابلة للتفاوض كما عرضوا وقف دعمهم لحماس والجهاد ودعم عملية نزع سلاح حزب الله وتحويله إلى حزب سياسي. وفي الموضوع النووي عرض الاقتراح فتح البرنامج النووي الإيراني بالكامل أمام عمليات تفتيش دولية غير مقيدة من أجل إزالة أية مخاوف من برامج التسلح الإيرانية إضافة إلى استعداد إيران لتوقيع البروتوكول الخاص بمعاهدة عدم الانتشار كما عرضت إيران التعاون الكامل في مواجهة المنظمات الإرهابية. فيما البند الأكثر إثارة هو قبولها بإعلان بيروت الصادر عن القمة العربية أي خطة السلام التي أعلنها ولي العهد السعودي عام 2002 في بيروت.

وفي المقابل كان للإيرانيين مطالب تكتيكية مثل تسلم أعضاء من المنظمة الإرهابية. بحسب المؤلف. الإيرانية العاملة في العراق منظمة مجاهدي خلق في مقابل تسليم ناشطين من القاعدة تحتجزهم إيران أما المطالب الاستراتيجية فقد أراد الإيرانيون التوصل إلى تفاهم على المدى الطويل مع الولايات المتحدة عبر وقف كافة التصرفات المعادية التي تقوم بها أمريكا مثل خطاب محور الشر والتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية وإنهاء كافة العقوبات الأمريكية واحترام المصالح القومية الإيرانية بالعراق ودعم مطالب الإيرانيين بالحصول على تعويضات عن الحرب واحترام حق إيران بالحصول غير المقيد على التكنولوجيا النووية والبيولوجية والكيميائية. وأخيرًا الاعتراف بالمصالح الأمنية الإيرانية المشروعة في المنطقة كما أوضحت الوثيقة الإجراءات الخاصة بالتفاوض المتدرج إلى حين التوصل إلى اتفاقية تكون مقبولة لدى الطرفين.

والتساؤل كيف جاء الرد الأمريكي؟ واقع الحال أنه لم يقتصر على رفض العرض الإيراني فقط بل وجهت واشنطن لومًا وتقريعًا بالغًا للسفير السويسري باعتباره تجاوز حدود التفويض الدبلوماسي.

والشاهد أن الكتاب ملئ بالمناورات والأسرار والعلاقات الخفية بين مثلث واشنطن. طهران. تل أبيب سيما وأن كل منهم تسعى للسيطرة على المنطقة الشرق أوسطية ما يستدعي تساؤل ماذا عن المستقبل؟

جنوب أفريقيا تقدّمت بمستندات أكدت وقوع جرائم إبادة

لماذا لم تمتثل إسرائيل لحكم «العدل الدولية»؟

قضاة محكمة العدل الدولية إبان النطق بحكمهم حول الاستيطان الإسرائيلي

بعد 80 يومًا من بدء العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة، وتحديدًا في أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي، رفعت دولة جنوب أفريقيا دعوى قضائية أمام «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، طالبت فيها بمحاكمة قادة (إسرائيل)، بتهمة ارتكاب جيش الاحتلال جرائم حرب و«أعمال إبادة» يجرّمها القانون الدولي، ضد المدنيين الفلسطينيين خلال حربه العدوانية على غزة، المستمرة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وقالت جنوب أفريقيا، في أورق الدعوى، إن «أفعال (إسرائيل) وأوجه تقصيرها تحمل طابع إبادة جماعية، لأنها مصحوبة بالنية المحددة المطلوبة لتدمير سكان غزة، كجزء من المجموعة القومية والعرقية والإثنية الأوسع، أي الفلسطينيين بشكل عام».

> دولة جنوب أفريقيا للمحكمة: أفعال إسرائيل تحمل طابع «إبادة جماعية» لأنها مصحوبة بنيّة محددة لتدمير سكان غزة

وفي طلبها إلى محكمة العدل الدولية، أكّدت جنوب إفريقيا، إمكانية «الاستدلال على تلك النية من طبيعة العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة وسيرها، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص، أن (إسرائيل) لم توفر أو تضمن الغذاء الأساسي والمياه والدواء والوقود والمأوى، وغيرها من المساعدات الإنسانية لأفراد الشعب الفلسطيني المحاصرين والعالقين، ما يدفعهم إلى حافة المجاعة».

ووفقًا للدعوى، فإن «سلوك (إسرائيل) من خلال أجهزة الدولة ووكلاء الدولة، وغيرهم من الأشخاص والكيانات التي تعمل بناء على تعليماتها أو سيطرتها، يشكل انتهاكًا لالتزاماتها تجاه الفلسطينيين في غزة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية».

وذكرت الدعوى أيضًا أن (إسرائيل)،

ما يجري في غزة بعد 7 أكتوبر أدى إلى تصاعد الاتهامات ضد إسرائيل بارتكاب جرائم ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية (رويترز)

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على وجه الخصوص، فشلت في منع الإبادة الجماعية وفشلت في مقاضاة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية». وطلبت جنوب أفريقيا من المحكمة الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة من أي ضرر جسيم إضافي وغير قابل للإصلاح بموجب الاتفاقية، ولضمان امتثال (إسرائيل) لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها».

«جرائم إبادة» في غزة

على إثر ذلك، أرسلت حكومة بريتوريا إلى مقر المحكمة في لاهاي، وفدًا مكوّنًا من ثمانية محامين. ترأس الوفد وزير العدل رونالد لامولا الذي أوضح، في تصريح صحافي، أن بلاده عازمة على إنهاء «الإبادة الجماعية في غزة من خلال هذه المحاكمة»، مشيرًا إلى أن جنوب أفريقيا «تستمد قوتها من زعماء العالم الذين يقفون على الجانب الصحيح من التاريخ».

ووفقًا لما قاله وزير العدل ورئيس الوفد الجنوب أفريقي، فإنه «مهما كانت الفظائع التي ارتكبت في مستوطنات غلاف غزة، فلا يمكن لأي هجوم أن يبرر الأحداث والأعمال التي وقعت في غزة».

> المحكمة لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ أحكامها بالقوة... ومجلس الأمن الدولي هو الوحيد الذي يستطيع أن يفعل ذلك

من جهته، قال تمبيكا نجكوكايتوبي، المحامي في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، إن «(إسرائيل) لديها نية الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة»، وأضاف أن هذه النية «واضحة في الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا الهجوم العسكري»، وجلية في «التصريحات المقدمة، والتعليقات الصادرة عن الوزراء الإسرائيليين أو أفراد الجيش».

وحثّ محامو جنوب أفريقيا على أنه قبل أن تبت المحكمة في حقيقة «الإبادة الجماعية» التي قد تستغرق سنوات، فإنه يجب إصدار أمر فوري باتخاذ «تدابير مؤقتة لمنع الخطر».

وبعد أكثر من سبعة أشهر من الحرب على غزة، ووصول جيش الاحتلال إلى منطقة «رفح» الحدودية مع مصر، التي لجأ إليها نحو مليون فلسطيني هربًا من القصف المستمر، أصدرت محكمة العدل الدولية، في 24 مايو/أيار الماضي، أمرًا دعا (إسرائيل) للوقف الفوري لهجومها العسكري وأي عمل آخر في «رفح».

وأصدرت محكمة العدل الدولية هذا الأمر بناء على الطلب الذي قدمته جنوب أفريقيا في العاشر من مايو/أيار، لاتخاذ «تدابير مؤقتة» من شأنها وقف العدوان الدموي على غزة.

وأشارت المحكمة إلى أن الوضع الإنساني في رفح «كارثي»، داعية (إسرائيل) لاتخاذ

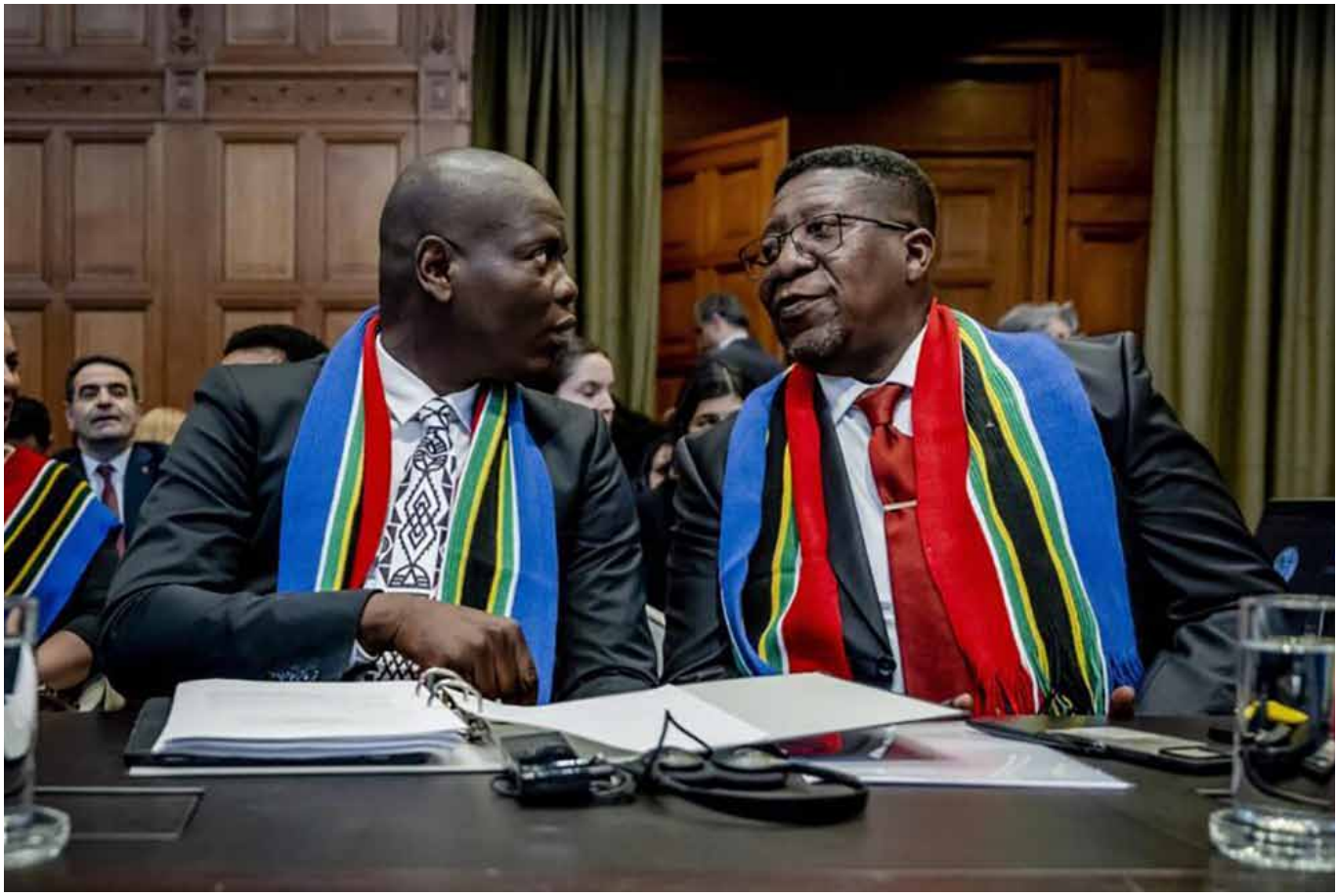

تدابير مؤقتة بشأن تداعيات الحرب في قطاع غزة، وأن على (إسرائيل) تقديم تقرير للمحكمة خلال شهر بشأن الإجراءات التي اتخذتها بناء على الأمر الأخير.

ولم تمتثل (إسرائيل) لأمر المحكمة، ومضت في عدوانها على القطاع بدعم أمريكي وأوروبي، رغم البيانات التي أصدرتها جهات حقوقية دولية بضرورة الامتثال لهذا الأمر القضائي بشكل فوري.

فتوى تاريخية

أصدرت محكمة العدل الدولية، في يوليو/تموز الماضي، فتوى تاريخية خلصت فيها إلى أن احتلال (إسرائيل) وضمها للأرض الفلسطينية المستمرين منذ عقود غير قانونيَيْن، لأنهما ينتهكان بعض أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ويحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية.

وفي 18 يوليو/تموز، قالت محكمة العدل الدولية إن استمرار وجود جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، مؤكدة أن «المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني».

جاء ذلك خلال جلسة علنية عقدتها المحكمة، بشأن طلب الجمعية العامة من المحكمة إصدار فتوى حول التبعات القانونية لسياسات وممارسات (إسرائيل) في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وفي بداية الجلسة، قال رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي نواف سلام إن الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ المحكمة رسميًا، في 19 يناير/كانون الثاني 2023، بقرار الجمعية العامة حول طلب الفتوى الاستشارية من المحكمة.

وأكدت المحكمة، أن «الطابع المطول للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية يؤدي إلى تفاقم انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي امتدت لعقود من الزمن، فقد حُرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على مدى فترة طويلة. كما أن استمرار هذه السياسات والممارسات يؤدي إلى تقويض ممارسة هذا الحق في المستقبل. ولهذه الأسباب، ترى المحكمة أن سياسات (إسرائيل) وممارساتها غير القانونية تنتهك التزام (إسرائيل) باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير».

واعتبر فرانسوا دوبويسون، أستاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة، أن صدور

> أكاديمي بلجيكي: أمريكا ستستخدم «حق النقض» ضد أي محاولة لفرض أحكام على إسرائيل من خلال مجلس الأمن

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان يتحدث خلال مؤتمر صحفي في قصر سان كارلوس في بوغوتا في 25 أبريل 2024. © أ ف ب

حكم عن «محكمة العدل الدولية» بتفعيل التدابير الاحترازية، لكي تمتنع (إسرائيل) عن الأفعال الحربية، وتسمح بتمرير المزيد من المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، هو حكم إلزامي، لكن هذا لا يعني أن (إسرائيل) ستلتزم به، ذلك إن المحكمة لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ أحكامها بالقوة، ولا يستطيع أن يفعل هذا إلا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن التدابير الاحترازية من شأنها أن تشكل وسيلة ضغط على الدول الأخرى، بحيث تزداد الضغوط على (إسرائيل)، بما في ذلك من حلفائها الغربيين، لوقف المذبحة في غزة.

وإلى ذلك، يقول الدكتور ألكسندر لونجاروف، أستاذ القانون الدولي بجامعة لوفان البلجيكية، «من غير المرجح أن يكون لإجراءات محكمة العدل الدولية، على الرغم من تصدرها عناوين الأخبار وإقناع (إسرائيل) بالامتثال لبعض التدابير المؤقتة خلال حرب غزة، تأثير كبير على هذه المهمة الأساسية. فالآراء الاستشارية مثل تلك التي صدرت في يوليو/تموز الماضي غير ملزمة، ومن المفترض أن تستخدم الولايات المتحدة حق النقض ضد أي محاولة لفرض أحكام ضد (إسرائيل) من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لكن المناقشة المتعلقة بكيفية تعامل المحاكم الدولية مع القضية الإسرائيلية- الفلسطينية، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى زيادة الاستقطاب في جميع أنحاء العالم إذا لم تجد الحكومات التعامل معها أو تجاهلتها».

■ المصادر:

1- جنوب إفريقيا ترفع دعوى إبادة جماعية على إسرائيل بمحكمة العدل الدولية، موقع العربية، 30 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- محاكمة إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية.. الأمل في «العدل» وليس «الجنائية الدولية»؟ موقع الخليج الجديد، 15 ديسمبر كانون الأول 2023.

3- إسرائيل ومحكمة العدل الدولية: مقارنة قضايا المحكمة الدولية خلال حرب غزة، موقع معهد واشنطن، 19 يوليو/تموز 2024.

4- محكمة العدل الدولية: استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، موقع الأمم المتحدة، 19 يوليو/تموز 2024.

كتاب العدد

بين طموحات إيران وأهداف إسرائيل

الإجابة بحسب "تريتا بارزي" أن التصادم بين طموحات إيران الإقليمية وإصرار (إسرائيل) على الهيمنة الاستراتيجية سيبقى سببًا لزعزعة الاستقرار والأضرار بمصالح واشنطن في المنطقة ما لم تعترف أمريكا بأنه لا يمكن إرساء الاستقرار ولا الديمقراطية بدون إنهاء لعبة الموازنة والسعي بصدق إلى بناء شرق أوسط يكامل بين التطلعات المشروعة للدول كافة بما في ذلك إيران لكن إدارة بوش لا تزال مصرة لغاية الآن على مقاومة مثل هذا التحول.

غير أنه في مرحلة ما على الطريق سيعتري أمريكا ضعف شديد بسبب إخفاقها في العراق لدرجة أن المنافسة الإسرائيلية الإيرانية ستطغى على المخاوف التي تساور واشنطن من أن إيران ستنجح في تحدي هيمنتها ففي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش في 10 يناير/كانون الثاني 2007 اتهم إيران بزعزعة استقرار العراق ودعم الميليشيات الشيعة وبدافع من رغبة جامحة للمحافظة على هيمنة أمريكا على المنطقة أشار بوش إلى أنه ستتم مواجهة إيران وفرض مزيد من العزلة عليها من قبل الولايات المتحدة عبر تشكيل تحالف مناوئ لإيران يتألف من الدول العربية و(إسرائيل) بمعنى أن سياسة توازن القوى ستبقى الدليل الذي يوجه أمريكا.

ولعل أفضل من عبر عن محتوى هذا الكتاب كان مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زيجينو بريجنسكي والذي قال: "إن الكتاب دراسة ثاقبة ومثيرة وفي الوقت المناسب تمامًا تفك ألغاز كيفية تلاعب كل من إيران و(إسرائيل) بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالرغم من أن العلاقات بين الطرفين تراوحت بين التواطؤ السري والتصادم العلني".

أما شلومو بن عامي وزير الخارجية الإسرائيلية السابق فيقول عن الكتاب إنه شرح رائع لواحد من أكثر الصراعات التي نشهدها اليوم استعصاء في تحليل رصين ومبتكر يكشف عن التلاعب الذي تقوم به كافة الأطراف وبخاصة الإسرائيليين والإيرانيين على الاختلافات الأيديولوجية بغرض إخفاء ما يحتمل أن يكون نزاعًا استراتيجيًا قابلًا للحل ويضيف إن هذه دراسة عن التلاعب بالإيديولوجية والدين في الصراع على الهيمنة على الشرق الأوسط.

وباختصار القول فقد نجحت إيران طوال ثلاثة عقود في الحفاظ بتحالف جيوسياسي مع دولة تمنحها اعترافًا رسميًا وعلى السماح بتواجد إسرائيلي كبير في طهران بدون الاعتراف ببعثتهم كسفارة.

الأمم المتحدة أكدت أنهم شكّلوا 70 % من الشهداء

مقتلة الأطفال والنساء... مخطط لمحو «العرق الفلسطيني»

أطفال غزة باتوا أهدافا للاحتلال الإسرائيلي (مواقع التواصل الاجتماعي)

على مدار عام تحت النار والقصف والتدمير، بات نساء وأطفال غزة «هدف استراتيجي» للعدوان الإسرائيلي، ضمن عمليات تطهير عرقي يجري تنفيذها على الهواء مباشرة، بحيث بدا للعالم كله بوضوح، أنها تهدف إلى محو الوجود الفلسطيني.

ولم يمر يوم واحد خلال عام من الحرب الدموية على غزة، دون أن نرى نساءً وأطفالًا جددًا في القطاع ينضمون إلى قائمة الشهداء من ضحايا آلة الحرب، التي وصلت حتى الآن إلى نحو 42 ألف شهيد، أو يصرخون ألمًا ضمن المصابين تحت أنقاض بيوت مدمرة، قصفتها الطائرات والمدافع والزوارق الإسرائيلية.

يومًا بعد يوم من العدوان المتواصل،

> نساء وأطفال غزة باتوا «هدفًا استراتيجيًا» للعدوان الإسرائيلي ضمن عمليات تطهير عرقي مُخططة سلفًا

صارت هذه هي أول حرب في التاريخ وقودها الأطفال والنساء، ممن كانوا على مدار تاريخ العالم يتمتعون من قبل بحصانة خاصة خلال النزاعات والمعارك المسلحة، لكنهم يعيشون منذ سنة كاملة، بين مطرقة الموت وسندان الوباء والأمراض، التي انتشرت في القطاع جرّاء تراكم مياه الصرف الصحي في الشوارع والأزقة، بعد أن دمر العدوان الإسرائيلي المستمر البنية التحتية لشبكات المياه والصرف بشكل متعمد.

وفي مايو/أيار الماضي، أدان عدد من خبراء الأمم المتحدة الهجوم المستمر والمنهجي والعنيف على الفلسطينيين في غزة، مؤكدين في تقرير غطى السبعة أشهر الأولى من الحرب، أن معظم الشهداء والضحايا الذين سقطوا هم

رضيع فلسطيني فقد حياته نتيجة القصف الإسرائيلي المتواصل على منازل المدنيين في عموم غزة وأخيرا في رفح (الأناضول)

تقارير أممية: جيش الاحتلال دمر عمدًا أكبر «عيادة للخصوبة» في غزة كانت تخزّن 3,000 جنين

من النساء والأطفال.

شهداء دُفنوا أحياء

قال الخبراء الأمميون: «لقد روّعتنا التفاصيل التي ظهرت من المقابر الجماعية المكتَشَفة في قطاع غزة. فقد تم اكتشاف أكثر من 390 جثة في مستشفيي ناصر والشفاء، بما في ذلك جثث نساء وأطفال، حيث أفادت التقارير بأنّ آثار التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة تظهر على العديد منها، بالإضافة إلى حالات محتملة لأشخاص دُفنوا أحياء.»

وأشاروا إلى أن النساء والفتيات والأطفال بشكل عام هم من بين الأكثر تعرضًا للخطر في هذا النزاع. وحتى 29 أبريل/نيسان 2024، من بين الفلسطينيين الـ34،488 الذين قُتلوا في غزة، 14،500 طفلًا و9،500 امرأة.

وأفادت التقارير أن 77،643 آخرين أصيبوا بجروح، ويقدر أن 75 في المئة منهم إناث. وتم الإبلاغ أيضًا عن وجود أكثر من 8،000 آخرين في عداد المفقودين أو تحت الأنقاض، وأشار الخبراء إلى أن نصفهم على الأقل يمكن افتراض أنهم من النساء والأطفال. ومن جهة أخرى، أشاروا إلى أن ما يقدر بـ63 امرأة، من بينهن 37 أمًا يقتلن يوميًا، ويُعتقد أن 17،000 طفل فلسطيني أصبحوا أيتامًا منذ بدء الحرب على غزة. كما دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي عمدًا أكبر عيادة للخصوبة في غزة، كانت تخزّن 3،000 جنين.

من جهة أخرى، فإن القصف المباشر للمستشفيات والحرمان المتعمد من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية من قبل القناصة الإسرائيليين، عرض ما يقدر بـ50،000 امرأة فلسطينية حامل و20،000 طفل حديث الولادة لخطر داهم.

من جهة ثانية، أثرّ التدمير الجماعي غير المسبوق للمساكن والظروف المعيشية غير المستقرة في الخيام بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، بما في ذلك على أمنهن الشخصي وخصوصيتهن.

واستنكر الخبراء قائلين: «ما من شيء يجسد العنف المنهجي الذي يُمارس ضد النساء وأطفالهن أفضل من قصة الرضيعة التي أُنقذَت من رحم أمها بعد أن قُتلت في هجوم إسرائيلي على قطاع غزة، ثمّ توفيت بعد أيام في حاضنة».

وفي الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ذكر تقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن حوالي 70% من الضحايا الذين تم التحقق من وفاتهم نساء

رغم التنديد الدولي وقرارات محكمة العدل الدولية يستمر القصف الوحشي على منازل المدنيين التي راح ضحيتها عائلات كاملة ومنها عائلة بركة

وأطفال، مُدينًا «الانتهاك الممنهج» للمبادئ الأساسية التي أقرّها القانون الإنساني الدولي.

وقالت المفوضية، في بيان مرفق بالتقرير المكون من 32 صفحة، إن هذا الاستنتاج يشير إلى «انتهاك ممنهج للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التمييز والتناسب».

وذكر التقرير الأممي، أن أصغر الضحايا الذين تم التحقق من وفاتهم من قبل مراقبي الأمم المتحدة، كان طفلًا يبلغ من العمر يومًا واحدًا، مشيرًا إلى أن الأطفال يمثلون النسبة الأكبر من الشهداء، وهناك أطفال تراوحت أعمارهم بين خمس وتسع سنوات كانوا الفئة العمرية الأكبر بين الأطفال الذين لقوا حتفهم جراء الحرب، يليهم أولئك الذين بين 10 و14 سنة، ثم الأطفال الذين يبلغ عمرهم أربع سنوات.

وتعليقًا على ذلك، قال المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك: «من الضروري أن يكون هناك حساب مناسب فيما يتعلق بادعاءات الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي من خلال هيئات قضائية موثوقة ونزيهة. في نفس الوقت، نجمع كل المعلومات والأدلة ذات الصلة ونحفظها».

الهدف «قطع النسل»

ظهرت على مواقع التواصل مؤخرًا عشرات المقاطع لنساء وأطفال استشهدوا، أو أصيبوا في القصف الإسرائيلي على مناطق غزة كافة.

ونشر المصور والصحافي ربيع أبو نقيرة مقطع فيديو عبر حسابه على «إنستجرام» لرضيع استشهد في القصف على رفح، وعلق على الفيديو بالقول: «وُلد خلال الحرب، ماذا جناه هذا الطفل؟! طفل فلسطيني رضيع ارتقى إثر غارات الاحتلال الإسرائيلي على رفح جنوبي قطاع غزة».

ومَن نجا من استهداف الاحتلال عانى من تكرار التهجير القسري بحثًا عن رقعة آمنة، إذ تشير التقديرات إلى أن 85% من سكان غزة، أي نحو 1.93 مليون مدني اضطروا إلى النزوح، عائلات وأطفال، خصوصًا بعد خروج المستشفيات عن العمل.

لا تقتصر الظروف القاسية التي يعاني منها أطفال غزة على فقدان ذويهم أو التهجير فقط، فشبح الموت جوعًا ما زال يطاردهم، إذ تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي وصول المساعدات والمواد الأساسية إلى قطاع غزة، ما أدى إلى موت 36 طفلًا من الجوع وسوء التغذية.

وفي هذا الصدد، أجرى «ديوان المظالم»،

مؤسسة حقوقية: أفعال جيش الاحتلال الإسرائيلي تؤكد أن هناك مساعٍ لـ «قطع نسل» الفلسطينيين في غزة

طفل ينزف دما يحمل شقيقه المصاب بينما يحاول الأطباء في مستشفى شهداء الأقصى إسعاف الثالث الذي يعاني إصابات خطيرة نتيجة القصف الإسرائي

وهي مؤسسة حقوقية حكومية رسمية تمثل فلسطين في المحافل الدولية، دراسة حول استهداف (إسرائيل) الأطفال والنساء بالحرب لـ «قطع النسل»، أظهرت أنه «بعد تتبع أسلوب وأفعال الجيش الإسرائيلي، فإن هناك مساع إلى قطع نسل الفلسطينيين في قطاع غزة».

وكشف الدراسة أن «(إسرائيل) فرضت تدابير تحول دون الإنجاب عبر قتل النساء الحوامل والأطفال وتدمير المراكز الصحية، وتعمدت ارتكاب المجازر الجماعية التي أدت إلى محو عائلات بكاملها من السجل المدني»، موضحة أن (إسرائيل) ركزت على استهداف النساء الحوامل، من خلال القتل المباشر أو دفعهن إلى الإجهاض أو الولادة الباكرة.

ونتيجة عدم وصول الإمدادات الطبية، يضطر الأطباء إلى إجراء استئصال غير ضروري لرحم بعض النساء من أجل إنقاذ الحياة، مما يجعل الأمهات غير قادرات على الحمل مجددًا. كما أن الجيش دمر مركز الإخصاب وأطفال الأنابيب، ما أدى إلى حرمان 120 ألف ثنائي من القدرة على الإنجاب مرة أخرى.

وأكدت ليلى بكر، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الشرق الأوسط، أن (إسرائيل) تعمل على إجراءات تهدد العرق الفلسطيني، مشيرة إلى إن هناك تدميرًا واضحًا للنسيج الاجتماعي جراء الحرب في غزة، وهذا يؤثر على النساء والفتيات بصورة أكثر سلبية من بقية سكان القطاع.

وأضاف بكر، أن «الأرقام والإحصاءات تعكس جزءًا من الظلم، وهذه الحرب قد تهدد النسل الفلسطيني للأبد، فالمرأة تدفع الثمن الأعلى للحرب في غزة، وبلغة الأرقام تقتل 63 امرأة كل يوم، بينهن 48 أمًا، فيما تقتل اثنتان من الأمهات كل ساعة».

المصادر:

1- أطفال غزة.. ضحايا الحرب والحصار، موقع روسيا اليوم، 4 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- ناشطون: أطفال غزة «أهداف نوعية» لإسرائيل في رفح، موقع الجزيرة، 12 فبراير/شباط 2024.

3- خبراء من الأمم المتّحدة: الاعتداءات العنيفة والشرسة على النساء والأطفال في غزّة غير مقبولة بتاتًا، موقع الأمم المتّحدة، 6 مايو/أيار 2024.

المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: إسرائيل تعمل على تنفيذ «إجراءات» تهدد الوجود الفلسطيني

فظائع جيش الاحتلال فاقت جرائم النازية

هولوكوست غزة... وقائع «المحرقة الفلسطينية»

واصلت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، عدوانها الغاشم على قطاع غزة، برًا وبحرًا وجوًا منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي. وارتكبت خلال هذا العدوان المستمر على مدار هذا العام الدامي، جرائم كبرى ضد الإنسانية، تمثّلت في استهداف المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم النساء والأطفال بكل أنواع القصف، الذي استهدف الأعيان المدنية والبيوت والمستشفيات ودور العبادة، ما أسفر حتى الآن عن استشهاد نحو 42 ألف فلسطيني، بما يُشكّل جريمة إبادة جماعية.

وفي مايو/أيار الماضي، قالت فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، إن الإبادة الجماعية التي ترتكبها (إسرائيل) ضد الفلسطينيين تذكّرنا بـ «الهولوكوست»، أي «المحرقة النازية» التي استهدفت اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

جاءت هذه التصريحات الأممية، في كلمة ألقتها ألبانيز خلال افتتاح «المنتدى الاجتماعي مغرب- مشرق» في تونس وقتها، تحت شعار «فلسطين مستقبلنا.. حرب الإبادة على غزة تمثل تحديا للقيم الإنسانية والديمقراطية».

وفي معرض حديثها عن الهجمات الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة قالت

الرئيس البرازيلي: ما يحدث في قطاع غزة الآن سبق أن حدث من قبل حين قرر «هتلر» قتل يهود أوروبا

مقررة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل تذكّرنا بـ «الهولوكوست اليهودي»

قال فولكر تورك لوكالة الأنباء الألمانية إن مكتبه يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي من المرجح أن تصبح ذات صلة في المحاكمات المستقبلية.

المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، فرانشيسكا ألبانيز

ألبانيز: «كيف يمكننا تجاهل ما يحدث في غزة الآن؟ هذه مأساة»، مشددة على أن (إسرائيل) تهدف بهذه الهجمات إلى الانتقام من جميع الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

ودعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف الهجمات الإسرائيلية، مضيفة «أقول دون تردد إن ما يحدث في غزة ليس حربًا، بل إبادة جماعية، ورغم أن الدول الغربية غير مرتاحة لاستخدام كلمة إبادة جماعية، لكن الإبادة الجماعية في غزة تذكرنا بـ «الهولوكوست».

وقائع «المحرقة» الجديدة

«محرقة غزة»، ارتكبها أحفاد ضحايا «الهولوكوست النازي»، حينما تحولوا من ضحايا إلى جناة، وعاثوا في أرض غزة فسادًا وتدميرًا وتقتيلاً وتجويعًا، حتى رأى العالم أجمع وقائع «الهولوكوست الفلسطيني» الجديد.

ولم يجد الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا طريقة للتعبير عن دعمه لغزة ورفضه لما ترتكبه (إسرائيل)، في فبراير/شباط الماضي، أفضل من تشبيه ما تفعله (إسرائيل) في غزة بـ «محرقة اليهود إبان الحرب العالمية الثانية».

وقال دا سيلفا، «إن ما يحدث في قطاع غزة مع الشعب الفلسطيني لم يحدث في أية مرحلة أخرى في التاريخ، ثم استدرك قائلًا «في الواقع سبق أن حدث بالفعل، حين قرر هتلر أن يقتل اليهود» في إشارة إلى الهولوكوست النازي.

وفي هذا الصدد، وثّقت منظمات حقوقية دولية الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها (إسرائيل) في غزة، حيث ذكرت «منظمة العفو الدولية»، في تقرير مطوّل لها نشرته في العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أي بعد 13 يومًا فقط من بدء العدوان على غزة، أنه «مع استمرار القوات الإسرائيلية في تكثيف هجومها الكارثي على قطاع غزة المحتل، وثّقت المنظمة ارتكاب القوات الإسرائيلية هجمات غير قانونية، من بينها غارات عشوائية، تسببت في سقوط أعداد كبيرة في صفوف المدنيين، ويجب التحقيق فيها على أنها جرائم حرب».

وحسب التقرير، «تحدثت المنظمة إلى ناجين وشهود عيان، وحللت صور الأقمار الاصطناعية وتحققت من الصور ومقاطع الفيديو للتحقيق في عمليات القصف الجوي التي نفذتها القوات الإسرائيلية في الفترة من 7 إلى 12 أكتوبر/ تشرين الأول، والتي أدّت إلى دمار مروّع، وفي بعض الحالات، قضت على عائلات بأكملها. وفي كل من هذه الحالات، انتهكت الهجمات الإسرائيلية القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق عدم توخي الاحتياطات الممكنة لدرء الخطر عن المدنيين أو من خلال شن هجمات عشوائية أخفقت في التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، أو من خلال تنفيذ هجمات ربما كانت موجهة مباشرة ضد الأعيان المدنية».

بعدما احتكر الصهاينة دور الضحية طيلة 79 سنة.. غزة تحرّر العالم من أكذوبة الهولوكوست

باحث مصري: المحرقة في غزة هي «بنت الصوت والصورة» الراهنين والحيين والمستمرين عبر الهواء مباشرة

جريمة ضد الإنسانية

بعد نحو 70 يومًا من العدوان، تحرّك الضمير العالمي، حيث قال المفوض الأممي لحقوق الإنسان فولكر تورك، في الثاني من يناير/كانون الثاني 2024، إن «هناك دلالات على ارتكاب جرائم حرب، ومن المحتمل أيضًا جرائم ضد الإنسانية في الحرب على غزة. وأشار تورك إلى الهجوم على (إسرائيل) في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بما في ذلك إطلاق النار بلا تمييز على (إسرائيل) والعمل العسكري ضد المنشآت المدنية.

وأضاف المفوض الأممي لحقوق الإنسان، أن 70% من الذين تضرروا من القصف الإسرائيلي العنيف هم من النساء والقصر وتابع: «يمكن افتراض أن أغلبية المتضررين من المدنيين». وأوضح تورك: «علاوة على ذلك، فإن العقاب الجماعي للفلسطينيين يعد جريمة حرب. بالطبع، يجب أن تقرر المحاكم في النهاية من ارتكب أيًّا من الجرائم».

وأشار، إلى أن «هناك دلالات على أنه ربما يكون قد تم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. في ظل القصف العنيف وغير المتناسب، بالإضافة إلى الافتقار للمساعدة الإنسانية الفعالة، هناك مخاوف حقيقية يجب النظر إليها عن كثب بدرجة أكبر».

ويؤكد المراقبون، أن توصيف «جريمة ضد الإنسانية» ينطبق على ما جرى ويجري في قطاع غزة، إذ يخضع الإنسان في غزة عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميره المادي كليًا أو جزئيًا، مثلما يرد في المادة الثانية من اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية، من خلال الحصار وفرض إدخال محدود للمواد الغذائية، فيتأثر جميع السكان بذلك، ولا سيما الأطفال الذين يبقون في قيد الحياة، والذين سوف يعانون من نقص في النمو، ما يعني قتلًا مستقبليًا لجماعة كاملة من البشر، كما عرّفت محكمتا يوغوسلافيا ورواندا «الإبادة الجماعية».

وتعليقًا على ذلك، يقول الباحث الفرنسي من أصل لبناني زياد ماجد، إنه بالاستناد إلى ما تم توثيقه والإبلاغ عنه في قطاع غزة، وبالرجوع إلى اتساع مدى القصف التخريبي الموثّق وإلى الاستهداف المباشر للفلسطينيين (بصفتهم هذه) في منطقة محددة، عبر ممارسة القتل والحصار وأشكال التعذيب الجماعي الجسدي والنفسي والعقلي بحقّهم، وتدمير شروط المعيشة عبر قطع المياه الجزئي أو الكلي والكهرباء والوقود ووسائل التواصل وتعطيل دخول المساعدات الإنسانية (الغذائية والطبية) الكلي أو الجزئي، وقصف المشافي وعربات الإسعاف، وموت المرضى والأطفال لعدم التمكن من إسعافهم، فقد أضحى من الممكن تسجيل العديد من العناصر التي تُبيّن أن (إسرائيل) تضع حيّز التنفيذ عملية إبادة جماعية و«جريمة ضد الإنسانية» في القطاع المحاصر.

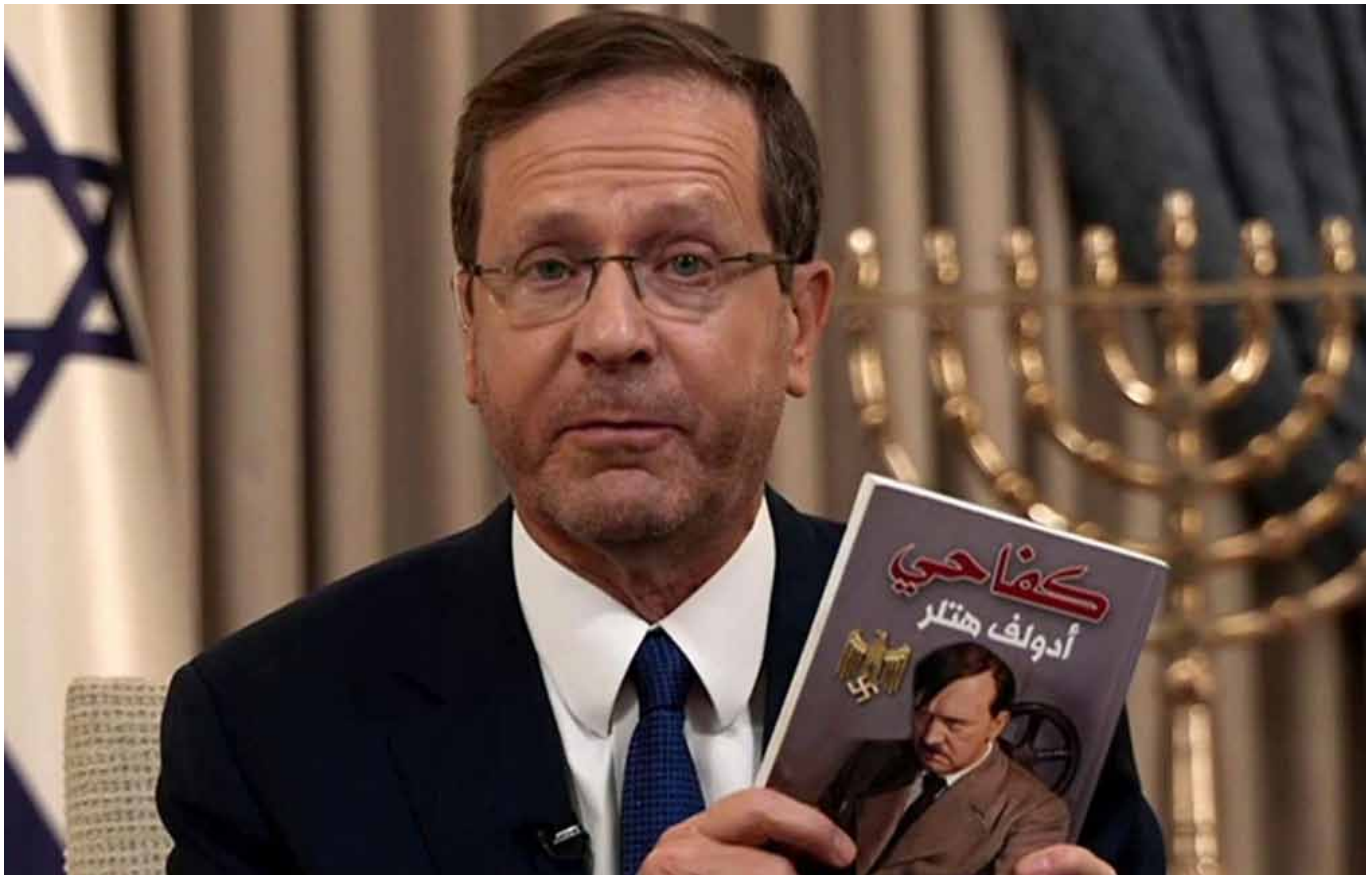

هرتسوغ يحمل كتاب كفاحي لهتلر بالعربية (رويترز)

«محرقة فلسطينية» بالصوت والصورة

يقول الباحث المصري د. عبد الخالق فاروق، إن المدقق في تاريخ ما يسمى «المحرقة اليهودية» أو الهولوكوست، ومقارنتها بـ«المحرقة الفلسطينية» الدائرة أمام أعيننا في غزة بالصوت والصورة، وبتلك الوحشية غير المسبوقة، سوف يكتشف مقدارًا كبيرًا من التباين والتفاوت، سواء من حيث الدلائل والوقائع، أو من حيث الدوافع والأسباب، أو من حيث الضحايا والأعداد.

يضيف الباحث، أن المحرقة في غزة هي بنت الصوت والصورة الراهنين والحيين والمستمرين عبر الهواء مباشرة يوميًا، وفي كل ساعة، بل في كل دقيقة من دون مبالغة أو تهويل، وعلى مدار الفترة الممتدة من يوم الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى يومنا هذا، والمُقدّر لها أن تستمر فترة أخرى قد تطول حتى يفيق الضمير الغربي المؤيد لهذه المذبحة، ويضغط على الكيان الإسرائيلي لوقف المذبحة وحرب الإبادة الراهنة.

وبقدر ما كان «الهولوكوست» عملية تطهير، عرقيًا وسياسيًا، وإبادة لمجموعات بشرية – بما فيها المعوّقون عقليًا وذهنيًا وجسديًا – فإن محرقة غزة هي أيضًا عملية تطهير عرقي وإبادة إنسانية ممنهجة للسكان الفلسطينيين في هذه الرقعة من الأرض. وإذا أضفنا إليها عملية القتل والاعتقال، واسعَي النطاق، ضد سكان غزة، فإن ما تقوم به (إسرائيل) أمام العالم على مرأى ومسمع من الجميع هو «هولوكوست فلسطيني» جديد.

من جهته، يقول الأكاديمي الكويتي د. عبد الله المشوخي، إن المطلوب من كل ولاة الأمر وأصحاب الشأن، هو وضع سياسة مناسبة تقابل مظلومية اليهود المتمثلة بـ(الهولوكوست) وذلك بربط هذا المصطلح بجرائم اليهود ووصفهم بـ (النازيين الجدد) وتوثيق ما اقترفوه من جرائم بشعة تجاه أهلنا في غزة وسائر فلسطين وغيرها من الدول العربية.

ويؤكد المشوخي، أنه ينبغي استخدام نفس الأساليب التي اتبعوها في بيان ظلم النازية لهم وذلك بصناعة الأفلام وبناء المتاحف وتأليف كتب ودوريات وتوثيق كافة جرائمهم ووضعها ضمن المناهج الدراسية لتصبح شاهدة على جرائم اليهود وبشاعة تصرفاتهم وسوء أخلاقهم، ودليلاً على ما اقترفوه من مجازر بشعة بحق الشعب الفلسطيني منذ وصولهم إلى أرض فلسطين إلى معركة «طوفان الأقصى»، وتوثيق ذلك بالصوت والصورة من أجل قلب السحر على الساحر، وكشف الوجه الحقيقي البشع لهم، وربط مصطلح «الهولوكوست» بهم، وأنهم هم النازيون الجدد، وأن ضحايا «الهولوكوست» الحقيقي الآن، هم أطفال فلسطين وشيوخها ونساءها.

أكاديمي كويتي: ضحايا «الهولوكوست» الحقيقي الدائر الآن هم أطفال فلسطين وشيوخها ونساءها

■ المصادر:

1- مفوض حقوق الإنسان: هناك دلالات على ارتكاب جرائم حرب في غزة، موقع دويتشه فيله، 2 يناير/كانون الثاني 2024.

2- مسؤولة أممية: الإبادة الجماعية في غزة تذكرنا بالهولوكوست، موقع الجزيرة، 12 مايو/أيار 2024.

3- اللعب على أوتار هتلر والنازية في حرب غزة، موقع إندبندنت عربية، 6 يونيو/حزيران 2024.

بعد تدمير المنازل ومحو أحياء بكاملها من الوجود

الاحتلال يُطبّق سياسة «النزوح تحت الموت»

الممرات الإسرائيلية التي يزعم الاحتلال أنها آمنة كانت محفوفة بالأهوال والموت والمخاطر (مواقع التواصل)

أجبر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جميع السكان تقريبًا، البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة على النزوح قسرًا، من مكان إلى آخر، بعد قيام جيش الاحتلال بتدمير المنازل ومحو أحياء بكاملها من الوجود. وبعضهم نزح أكثر من 10 إلى مناطق مختلفة.

وجعلت الهجمات الإسرائيلية على مدار العام الماضي معظم مناطق غزة غير صالحة للسكن، وهو ما فاقم المخاوف لدى الفلسطينيين من أن النزوح سيكون دائمًا. ووفقًا لـ «الأمم المتحدة»، فقد تضررت أو دُمرت 87% من الوحدات السكنية والمدارس في غزة، وكذلك 68% من أراضيها الزراعية، و80% من المرافق التجارية، و68% من شبكة الطرق، كما البنية التحتية للمياه والطاقة في حالة خراب، وهو ما دفع الأهالي إلى النزوح مرغمين تحت النار.

وأفادت مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، في مطلع يوليو/تموز الماضي، أن نحو تسعة من كل عشرة أشخاص في قطاع غزة نزحوا لمرة واحدة على الأقل منذ بدء الحرب العدوانية قبل عام من الآن. وذكر مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة أندريا دي دومينيكو، وكشف أن نحو 1.9 مليون شخص يُعتقد أنهم نزحوا في غزة.

وقال دي دومينيكو في تصريحات: «نقدّر أن تسعة من كل عشرة أشخاص في قطاع غزة نزحوا داخليًا مرة واحدة على الأقل، إن لم يكن ما يصل إلى عشر مرات، للأسف، منذ أكتوبر».

وأضاف المسؤول الأممي، موضحًا هذه الزيادة: «في السابق كنا نقدر أن هناك 1.7 مليون، ولكن منذ الوصول إلى هذا الرقم كان لدينا العملية في رفح والنزوح الإضافي هناك».

وقال دي دومينيكو: «خلف هذه الأرقام، هناك أناس لديهم مخاوف وشكاوى. وربما

> الأمم المتحدة: تسعة من كل عشرة أشخاص في قطاع غزة نزحوا لمرة واحدة على الأقل منذ بدء الحرب

جيش الاحتلال الإسرائيلي يستهدف مخيملت ومراكز إيواء النازحين في دير البلح

كانت لديهم أحلام وآمال، أخشى اليوم للأسف أنها تتناقص شيئًا فشيئًا».

بحثًا عن «مكان آمن»

مع أن سكان غزة لا يبحثون عن الاستقرار بقدر ما يرنون إلى الأمان، وإلى مكان لا يقترب فيه الموتُ منهم، ولا تقع عليه قنابل (إسرائيل)، إلا أن مراكز الإيواء والمدارس والمستشفيات التي لجأ إليها النازحون، كانت أيضًا هدفًا إسرائيليًا. ومع ذلك لا يبرحها الأهالي، فلا بديل لهم عنها في ظل شبح الموت الذي يطاردهم في كل مكان.

وعندما نزح سكان غزة من بيوتهم، توجه جزء منهم إلى مدارس «الأونروا»، وحولوا غرف الفصول الدراسية إلى مأوى. وجزء آخر انتقل للعيش في المدارس والجامعات والمستشفيات، وآخرون أقاموا أو نصبوا خيامًا بدائية في أراضٍ فارغة أو مشاع.

وحسب المركز الإعلامي الحكومي، فإن أكثر من مليون و700 ألف نازح في قطاع غزة يعيشون في مراكز الإيواء، بينما يتوزع 200 ألف نازح آخرين بشكل منفرد في أماكن منفصلة غير مراكز الإيواء.

> أكثر من مليون و700 ألف نازح يعيشون في «مراكز الإيواء» المنتشرة في جميع أنحاء غزة

وتعرف الأمم المتحدة جيدًا أن مراكز الإيواء هذه تفتقر إلى كل شيء، وأن مخيمات النزوح لا توجد بها أي مقومات للحياة. ويقول أحمد المنظري منسق «منظمة الصحة العالمية»: «خمسة مقومات حياتية أساسية مفقودة في غزة من أصل ستة، هي الماء والغذاء والدواء وكذلك العمل وأماكن الإيواء، لم يتبق لهم سوى الهواء، وهذا مقلق جدًا».

إلى ذلك، قالت مدير الاتصالات في «أونروا» إيناس حمدان، إن «دخول المساعدات البطيء هو سبب معاناة النازحين، إضافة إلى مساحة المنطقة الإنسانية الضيقة. أعداد النازحين الكبيرة أدت إلى خلق بيئة غير صالحة للحياة»، وتختم الحديث بقولها «مدارس الإيواء مثلًا قدرتها الاستيعابية 1000 فرد، لكنها اليوم تضم خمسة أضعاف قدرتها، هناك 155 منشأة تابعة لنا، بلغ عدد النازحين فيها نحو مليون ونصف المليون نازح، التعامل مع هذا العدد الكبير مرهق بخاصة في ظل تحكم وتقييد (إسرائيل) دخول المساعدات الإنسانية والغذائية إلى غزة».

لم يكتف جيش الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق سياسة «النزوح تحت الموت»، بل إنه

حتى مخيمات الإيواء لم يتركها الاحتلال

عمد أيضًا إلى قصف واستهداف مراكز الإيواء، لإيقاع أكبر قدر ممكن من الضحايا، الشهداء والمصابين، ضمن عمليات الإبادة الجماعية التي ينفذها منذ عام كامل.

وقال المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة، في مقابلة تليفزيونية مؤخرًا، إن «الاحتلال استهدف بشكل مباشر 178 مركزًا للإيواء والنزوح، بينها 158 مدرسة، أغلبها تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)». وتجاوز عدد الشهداء الذين ارتقوا داخل هذه المراكز 1.100 شهيد، معظمهم من الأطفال والنساء.

من جانبها، قالت المديرية العامة للدفاع المدني في غزة، إن سياسة «النزوح تحت الموت» التي تنفذها قوات الاحتلال في المناطق التي تعود للتوغل فيها، فاقمت الصعوبات أمام عمل طواقم الدفاع المدني، وحالت دون الوصول إلى المواطنين الذين يحاصَرون في هذه المناطق خاصة الذين يصابون، ويصل بهم الأمر إلى الموت.

وأضافت مديرية الدفاع المدني أن الاحتلال الإسرائيلي أصبح ينتهج سياسة النزوح تحت الموت بحق المواطنين، وهو الأمر الذي تسبب في قتل وإصابة مئات المواطنين العزل. وطالبت المجتمعَ الدولي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الطفل بالتدخل لمنع الاحتلال الإسرائيلي من الاستمرار في هذه السياسة.

> الاحتلال استهدف 178 مركزًا للإيواء والنزوح بينها 158 مدرسة أغلبها تابعة لوكالة «الأونروا»

تصفية القضية الفلسطينية

لا تقتصر معاناة النازحين في قطاع غزة على فقدان مصادر الرزق والممتلكات ومرافق الخدمات، والعيش في بيئة لا إنسانية جراء التجويع ومنع المحتل دخول الإمدادات الطبية والغذائية، واستهداف مصادر المياه والصرف الصحي والكهرباء، إذ خلق النزوح والانتقال للنازحين بيئة اجتماعية جديدة، وانعكس ذلك سلبيًا على مجموع النازحين بمختلف مكوناتهم رجالًا ونساء وكبار سن وأطفال. وهو ما يعني تفريغ المجتمع الفلسطيني في غزة، وخلق مجتمعات جديدة منعزلة عن بعضها البعض، وغير مترابطة اجتماعيا، الأمر الذي من المساعدة على تصفية القضية الفلسطينية في نهاية المطاف.

وتقول ساري بيشي، الناشطة في منظمة

نزح الآلاف من شمال قطاع غزة تحت نيران الاحتلال- غيتي

منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية: النزوح القسري للسكان يمكن أن يرقى إلى جريمة حرب

«هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، إنه «منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، أمر الجيش الإسرائيلي نحو 400 ألف شخص في شمال غزة بمغادرة منازلهم ومنع المساعدات من الوصول إليهم. يمكن أن يرقى النزوح القسري إلى جريمة حرب، وينطبق الأمر نفسه على استخدام التجويع سلاح حرب. وبذلك، يخاطر الجيش بارتكاب هاتين الجريمتين بشكل متكرر، خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة المستمرة منذ أكثر من عام».

وأضافت بيشي: «يعيش الناس في شمال غزة بين الخوف من الهجوم والموت جوعًا، والخوف من عدم السماح لهم بالعودة إذا غادروا منازلهم. إن الحفاظ على التفوق الديموغرافي اليهودي في مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، بما فيه من خلال النزوح القسري، يشكل عنصرًا أساسيًا في الجريمة ضد الإنسانية المستمرة المتمثلة بالفصل العنصري التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية، والتي تهدف إلى الحفاظ على هيمنة اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين. دعا بعض وزراء الحكومة الإسرائيلية علنًا إلى إعادة إنشاء المستوطنات اليهودية في غزة، ما يشكل جريمة حرب».

وأكدت الناشطة الحقوقية، أن «المدنيين يتمتع بالحماية وفق القانون الدولي، سواء التزموا بأوامر الإخلاء العسكرية أم لا. وعلى الجيش الإسرائيلي باعتباره سلطة الاحتلال أن يضمن وصول المساعدات الكافية إليهم أينما كانوا. على (إسرائيل) أن توفر المساعدات الإنسانية دون نقص في قطاع غزة، بما فيها الإمدادات للمستشفيات، وأن تمتنع عن شن الهجمات غير القانونية، وأن تنهي كل أشكال النزوح القسري».

■ المصادر:

1- الحياة كما يرويها النازحون في الخيام شمال قطاع غزة، موقع الجزيرة، 14 سبتمبر/أيلول 2024.

2- شمال غزة: بين الموت والنزوح، موقع منظمة «هيومن رايتش ووتش»، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

3- الأمم المتحدة: 9 من كل 10 أشخاص أجبروا على النزوح في غزة، موقع العربية، 4 يوليو/تموز 2024.

إبادة غزة: نتنياهو «يكمل المهمة» بينما العالم يتفرج

ديفيد هيرست

مدير تحرير ميدل إيست آي، وكبير الكتاب في الجارديان البريطانية سابقًا

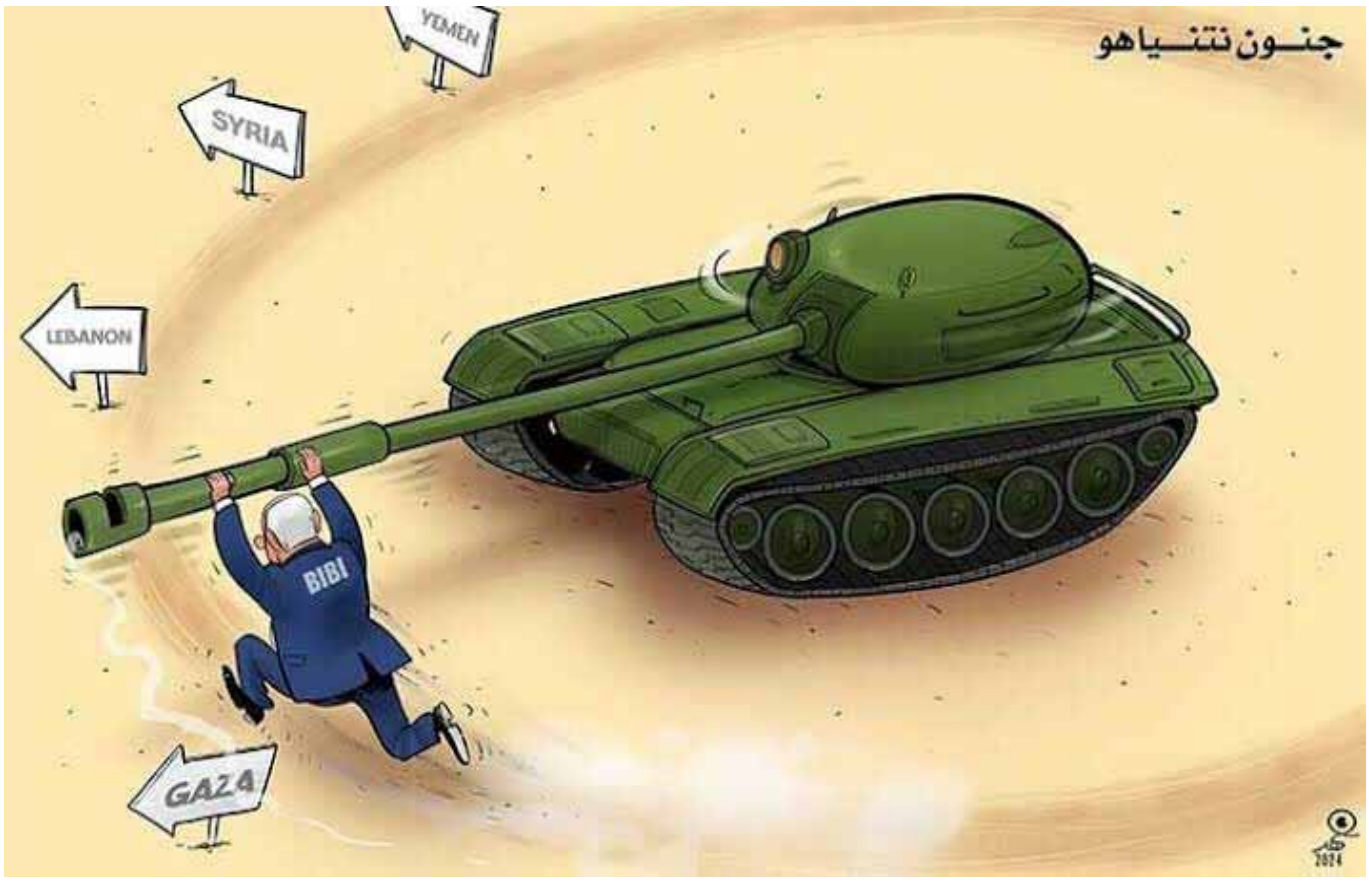

ما يجري أمام أعيننا أسوأ من النكبة في عام 1948 عندما تم تحويل 700 ألف فلسطيني إلى لاجئين، وذلك لأن ما حدث في دير ياسين أو في الطنطورة يحدث كل ليلة في شمال غزة

في التاسع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 1995، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة لائحة الاتهام بحق الزعيم الصربي راتكو ملاديتش.

ورد في اللائحة أنه ما بين الثاني عشر والثالث عشر من يوليو/تموز 1995 تقريبًا، وصل راتكو ملاديتش إلى بوتوكاري، التي لاذ بها آلاف المسلمين من الرجال والنساء والأطفال المسلمين داخل وحول المقر العسكري للأمم المتحدة، وكان مصحوبًا بمساعديه العسكريين وبطاقم تلفزيوني.

صور الجنرال البوسنوي الصربي نفسه وهو يقول للمسلمين إنه سوف يتم نقلهم بأمان إلى خارج سريبرينتشا. ارتقى ملاديتش حافلة مكتظة باللاجئين المرعوبين وألقى فيهم خطابًا.

«مساء الخير. منذ وقت طويل وأنتم تسمعون الحكايات عني، وها أنتم اليوم تنظرون إلي (قاطعه السائق). أنت إخرس. أنت وظيفتك أن تقود الحافلة.

«أنا الجنرال ملاديتش. يوجد من بينكم أشخاص بنية أجسامهم جيدة. كلكم في أمان. وكلم سوف يتم نقلكم إلى كلادانى. نتمنى لكم رحلة آمنة. أنتم في سن الخدمة العسكرية، فلا تذهبوا إلى الجبهة تارة أخرى. لا تسامح بعد اليوم. ها أنذا الآن أمنحكم حياتكم هدية مني».

في بوتوكاري تم فصل الرجال والفتيان عن النساء، واقتيدوا إلى براتوناك حيث أطلق الجنود البوسنويون الصرب الرصاص عليهم.

في ذلك التاريخ أو قريبًا منه، حسبما ذكرت

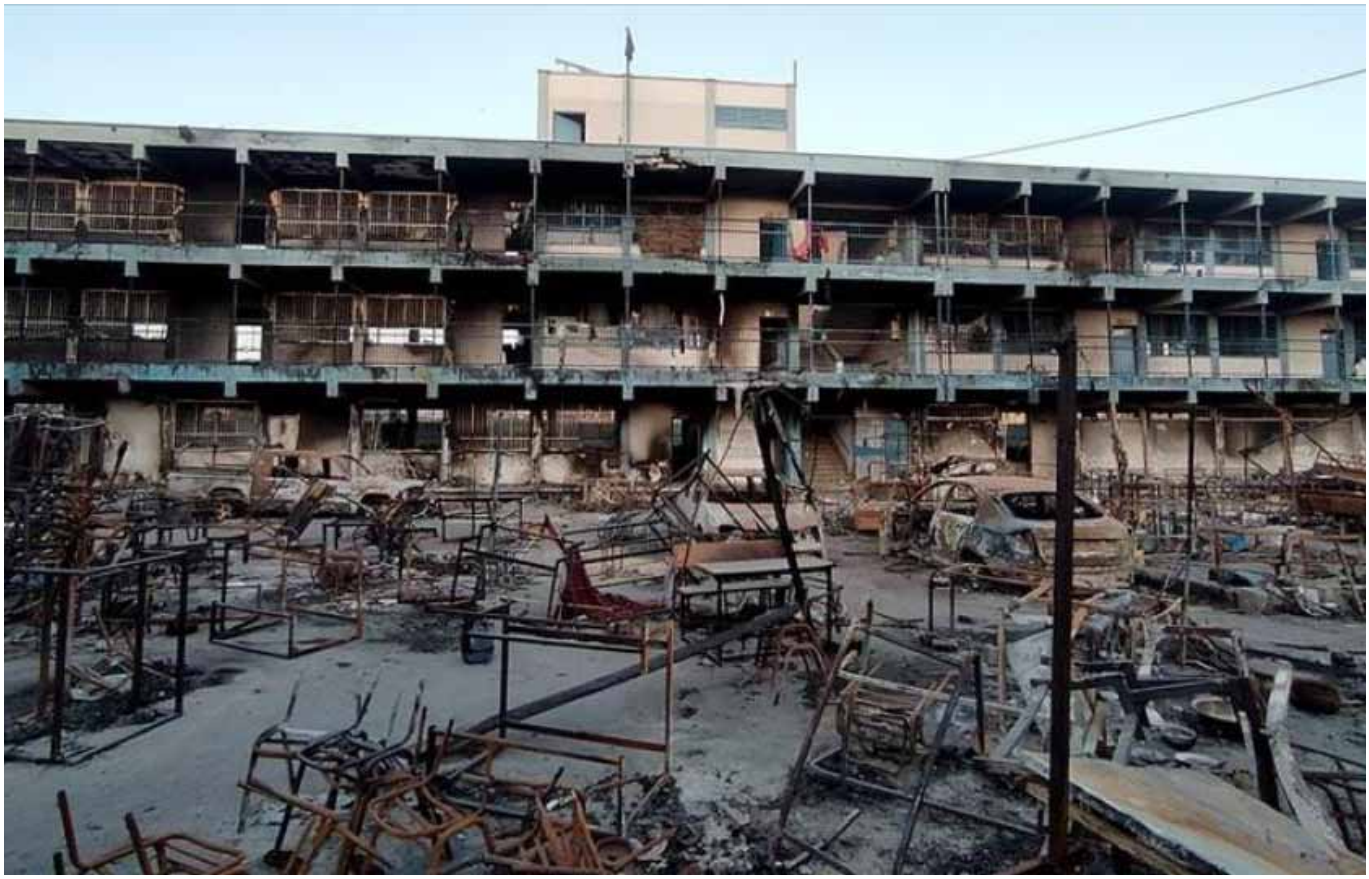

الاحتلال يبيد التعليم.. استشهاد أكثر من 9 آلاف طالب منذ 7 أكتوبر

لائحة الاتهام، تم سريعًا إعدام المسلمين من الرجال والنساء الذين لجأوا إلى مقر الأمم المتحدة وتركت جثثهم ملقاة في الحقول وداخل مباني المقر.

بعد ما يقرب من ثلاثة عقود، يحدث نفس الشيء – إن لم يكن أسوأ – بشكل يومي داخل مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة.

عمليات القتل منظمة بنفس الأسلوب.

يتم فصل الرجال عن النساء ثم يتم اقتيادهم إلى مصير غامض، بعضهم لن يُرى بعد ذلك أبدًا، فالجثث منتشرة في شوارع جباليا.

تعج الشوارع بالأدلة على الإعدامات السريعة، فجثث الرجال والنساء والأطفال التي اجتزت رؤوسها ملقاة في مداخل المباني.

إلا أن الفرق بينها وبين حقول القتل في سريبرينتشا هو أنها كلها موثقة بمقاطع مصورة.

في هذه الأثناء يتم تصوير أحد الجنود الإسرائيليين وهو يوزع الحلوى على الأطفال وهم ينتظرون نقلهم.

ما يجري في شمال غزة اليوم يختلف نوعيًا عن أي رعب تعرضت له غزة في العام الماضي.

أسوأ من النكبة

ما يجري أمام أعيننا أسوأ من النكبة في عام 1948 عندما تم تحويل 700 ألف فلسطيني إلى لاجئين، وذلك لأن ما حدث في دير ياسين أو في الطنطورة يحدث كل ليلة في شمال غزة.

لقد اختلفت تكنولوجيا القتل، أما نية عدم ترك أحياء في المكان فلم تتغير.

يتم اليوم فرض حصار تام.

لا يدخل إلى المكان طعام ولا ماء ولا رعاية طبية، وما بقي من نظام رعاية صحية بعد عام من القصف يتم الآن تفكيكه بشكل منتظم، كما يتم قصف المدارس، ويتم تحويل شمالي غزة إلى مكان لا يصلح للمعيشة.

وكما في سريبرينتشا، يتم شحن الضحايا المدنيين إلى «مناطق آمنة» ثم يجري قتلهم.

وكل هذا يتم بشكل منظم.

كتب رئيس وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) فيليب لازاراني يقول: «رائحة الموت في كل مكان، فالجثث متروكة، ملقاة في الطرقات أو تحت الأنقاض. بينما عمليات إخلاء الجثث وتقديم المساعدة الإنسانية مرفوضة».

أكثر من ثمانية آلاف مسلم من الرجال والفتيان تم قتلهم في سريبرينتشا.

هناك ما يصل إلى 400 ألف فلسطيني في شمال غزة، يموت العشرات منهم كل ليلة بنيران القصف، وهجمات المسيرات، أو بالإعدامات

رئيس وكالة غوث اللاجئين (الأونروا): رائحة الموت في كل مكان، فالجثث متروكة، ملقاة في الطرقات أو تحت الأنقاض. بينما عمليات إخلاء الجثث وتقديم المساعدة الإنسانية مرفوضة

نتنياهو يكمل مهمة إبادة غزة بينما العالم يتفرج

السريعة عن قرب.

وهذا الأمر مستمر منذ ثلاثة أسابيع، ولا يوجد أي ضغط دولي على بنيامين نتنياهو حتى يتوقف. لم تصدر أي بيانات إدانة من قبل أي زعيم غربي.

تتضمن القضيتان المنظورتان من قبل محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية بعضًا من أفدح المزاعم في العصر الحديث حول ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي، مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. ومع ذلك، فهما معطلتان.

لقد مرت خمسة شهور منذ أن طلب مدعي المحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت. أما قادة حماس المطلوبون بتهمة ارتكاب جرائم حرب، إسماعيل هنية ويحيى السنوار فقد توفيا، وكذلك حسب ما تقوله (إسرائيل) محمد الضيف.

وذلك يترك فقط المسؤولين الإسرائيليين في مواجهة مذكرات التوقيف، ومع ذلك لم يصدر منها شيء على الإطلاق، وذلك مع أن معدل فترة الانتظار التي تستغرقها موافقة قضاة غرفة ما قبل المحاكمة على طلب إصدار مذكرات التوقيف من قبل المدعي العام هي شهران.

> ينص نظام روما على أن الغاية من المحكمة ليس فقط محاكمة من يتهمون بارتكاب جرائم حرب، ولكن أيضًا الحيلولة دون الاستمرار في ارتكاب تلك الجرائم

ينص نظام روما على أن الغاية من المحكمة ليس فقط محاكمة من يتهمون بارتكاب جرائم حرب، ولكن أيضًا الحيلولة دون الاستمرار في ارتكاب تلك الجرائم.

ولكن، وعلى مدى خمسة شهور، ظلت هذه المحكمة مشلولة بينما استمر ارتكاب جرائم الحرب بشكل يومي.

«أتموا المهمة»

بدلًا من أن يواجه مذكرة توقيف، ها هو نتنياهو ينحني شكرًا لما يلقاه من تصفيق.

فمحليًا، اعتبر موت السنوار دليل صحة سياسته في تحدي الرئيس الأمريكي جو بايدن، مسلحه وحاميه الرئيسي، والذي طلب منه وقف الحرب قبل عدة شهور.

قال آميت سيغال، المعلق في قناة التلفزيون الإسرائيلية رقم 12، إن «النجاح» في قتل السنوار كان بفضل عدم استماع (إسرائيل) لأي أحد طوال عام كامل واستمرارها في استراتيجيتها العسكرية، متجنبة وقف إطلاق النار بالرغم من الضغط الدولي.

وفي الخارج، شعرة تفصل بين المعسكرين التقليديين ليسار الوسط ويمينه حول فلسطين.

نتنياهو.. مجرم نازي

يقول بايدن شيئًا، ولكنه – وكما يعلم الجميع – يستمر في تسليح (إسرائيل) بكل ما تحتاج إليه. وما يميز ترامب عنه فقط هو أنه يعبر عما يجول بخاطره.

كلا الطرفين مذعنان تمامًا من خلال صمتهما. بل إن كير ستارمر ومن على شاكلته وأنطوني بلينكن ومن على شاكلته في هذا العالم أسوأ من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو ومن صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنر.

في جولته الحادية عشر إلى المنطقة، قال بلينكن لنتنياهو إن ثمة انطباعًا بأن الخطة التي وضعها الجنرالات المتقاعدون لإجبار سكان شمال غزة على الخروج من خلال التجويع يتم حاليًا تنفيذها. فما كان من نتنياهو إلا أن ربت على كتفه، وكذب عليه بكل بساطة كما لم يزل يفعل مع بايدن مرارًا وتكرارًا.

انطباع بارتكاب مجزرة؟ أو ليس هذا ما ننشر أخباره يوميًا؟

يتم القتل الآن في غزة لأن نتنياهو يعلم أن بايدن على بعد أسبوعين من الانتخابات الرئاسية وأنه لم يعد لديه من رأس المال السياسي ما يمكنه من وقفه عند حده.

سواء اعترفوا بذلك على الملأ أم لا، لقد أقنعهم نتنياهو جميعًا بأنه يغير مسار هذه الحرب في غزة ولبنان وأنه ينبغي أن يسمح له بأن «يكمل المهمة».

ولكن ماذا يعني ذلك؟ ومتى وأين تكتمل المهمة؟

بالنسبة للصهاينة المتدينين في حزب القوة اليهودية، تنتهي الحرب بطرد جميع الفلسطينيين وبالاستيلاء التام على غزة من قبل المستوطنين.

وللتأكيد على «قوتهم»، نُظم مؤتمر يوم الاثنين على بعد 3 كيلومترات من الحدود مع غزة وعلى مسمع من أصوات القصف، حضر إليه عدد لا بأس به من أعضاء الكنيست من حزب الليكود.

كثيرون ممن شاركوا في المؤتمر كانوا يحملون ملصقات تحتفي بمائير كاهانا، الحاخام الذي ولد في الولايات المتحدة وأدين بالإرهاب، والذي قال إنه ينبغي إجبار جميع الفلسطينيين على الخروج من (إسرائيل).

ادعت زعيمة المستوطنين، المتشددة دانييلا ويس، بأن منظمتها، والمسماة ناهالا، أبرمت صفقة قيمتها «ملايين الدولارات» لعمل وحدات سكنية مؤقتة تمهيدًا لإقامة مستوطنة في القطاع، وقالت: «سوف تشاهدون كيف سيذهب اليهود إلى غزة وكيف سيختفي العرب من غزة».

مشاهدة غزة وهي تحترق

يقلل من أهمية مثل هذه التجمعات أنصار (إسرائيل) في بريطانيا، كالسواعد الملونة، لا يعكسون حقيقة الدولة التي مازالوا يطلقون عليها عبارة «إسرائيل الحقيقية»، حيث يقولون إن معظم الإسرائيليين يرفضون خطة إعادة احتلال غزة.

إلا أن معظم الإسرائيليين يشهدون خطة إخلاء غزة ولا يفعلون شيئًا للحيلولة دون ذلك. إن ذلك كله نوع من خداع الذات.

إن الأخطر من وجود وزير الأمن الإسرائيلي إيتامار بن غفير في المؤتمر الذي راح اليهود يرقصون فيه احتفالًا بانهيار غزة، هو أعضاء الكنيست من حزب الليكود الذين حضروا للمشاركة فيه.

ينفي نتنياهو وجود خطة لديه لإخلاء غزة، ولكن عضو الكنيست تالي غوتليف تعرف جيدًا زعيم حزبها، فقد قالت في تصريح لموقع ميدل إيست آي: «ليس لدي أدنى شك في أنه يدعم الاستيطان في غزة لأن ذلك من شأنه أن يجلب المزيد من الأمن ليس فقط للمناطق المحيطة

بغزة ولكن لكل إسرائيل».

تدعم غوتليف بالكامل ما يجري في شمال غزة، وتقول: «لقد سمح الناس في شمال غزة لمقاتلي حماس بالعبور يوم السابع من أكتوبر. لا أشعر بالشفقة تجاههم. والشفقة الوحيدة التي نملكها هي منحهم الفرصة للمغادرة. يجب عليهم أن يغادروا ويتجهوا إلى الجنوب».

لقد غدت مشاهدة غزة وهي تحترق رياضة لها جمهورها، فها هم الإسرائيليون يتجمعون في سياراتهم عند نقطة مميزة للمراقبة.

لم يسبق أن بلغت الهوة في الفهم بين الغزاة وضحاياهم هذا الاتساع، ولم يسبق أن كان الإسرائيليون بهذه الغفلة عن القوى التي يثيرونها في نفوس العرب، بغض النظر عن الخلفية أو العشيرة أو المعتقد.

ولا أدل على ذلك من الآراء التي يعبر عنها الناس في القطرين العربيين اللذين وقعا معاهدات سلام مع (إسرائيل)، مصر والأردن.

مرتضى منصور سياسي مصري وصف ثورة عام 2011 بأنها «أسوأ يوم في تاريخ مصر»، فهو ليس إسلاميًا على الإطلاق.

ولكنه كتب عن موت يحيى السنوار قائلًا: «استشهاد المناضل الفلسطيني يحيي السنوار علي يد الصهاينة المجرمين وإصابته في وجهه يؤكد أنه جندي جسور واجه الموت بشجاعة دفاعًا عن وطنه المحتل ولم يهرب ولم يكن مختبأ في نفق كما كان يدعي الصهاينة العرب».

وأضاف: «لم يفر إلى باريس أو لندن حيث نضال بعض الأثرياء العرب في صالات القمار والملاهي الليلية ينفقون ملايين الدولارات على نزواتهم وأطفال شعب فلسطين الشقيق لا يجدون شربة ماء بل ظل في وطنه المحتل يقاوم حتى استشهد».

كان حمدين صباحي، الناصري، من أشد منتقدي الرئيس المصري الراحل محمد مرسي. ولكنه كتب مخاطبًا زعيم حماس المتوفى: «صورة استشهادك تلقم المرجفين حجرًا، فقد استشهدت مثل كل أهل غزة الأبطال، لا متخفيًا في الأنفاق ولا محاطًا بأسراهم، كنت مع رجالك في مواجهة العدو. دمك الزكي مدد ملهم للمقاومة حتى تحرير فلسطين. طبت حيا في الدنيا والآخرة».

وهي الحالة ذاتها في الأردن.

لم تتحقق العدالة

تدفقت سيول المهنئين في الأردن على عائلتي المقاتلين اللذين شنا هجومًا عبر الحدود جنوبي البحر الميت، نجم عنه جرح جنديين إسرائيليين.

حمل الناس على أكتافهم والد أحد الرجلين، عامر قواس، أثناء مظاهرة نُظمت في عمان. وفي تصريح له، قال ناصر قواس إن دم ابنه ليس أثمن من دماء الشعب الفلسطيني.

لقد نسي الجميع الرجل الذي أطلق اسمه على كتائب القسام.

لقد كان ذلك هو الداعية السوري عز الدين القسام الذي قضى نحبه في انتفاضة ضد المستعمرين الأوروبيين في بلاد الشام أثناء فترة الانتداب في عام 1936. بعد ستة وخمسين عامًا من استشهاده أنشأت حركة حماس جناحها العسكري، مطلقة عليه اسمه، وهو الجناح الذي قاتل حروبًا ضد (إسرائيل) تفوق من حيث طول مدتها كل حروب الجيوش العربية مجتمعة.

بقتلها يحيى السنوار أوجدت (إسرائيل) أسطورة للمقاومة فاقت في قوة تأثيرها في عقول الفلسطينيين والعرب القسام نفسه.

وكما أشار محقًا في ذلك المعلق فادي قرعان، كلما زاد عدد الأرواح التي تزهقها (إسرائيل)، مثل روح شعبان الدلو، الذي قضى نحبه وهي يحترق حيًا في ساحة المستشفى، أو روح حنان أبو سلامي، المرأة التي تبلغ من العمر 59 سنة، والتي قتلها الجنود الإسرائيليون بينما كانت تقطف محصول الزيتون من أشجار لها في الضفة الغربية، كلما ظهر مئات ألوف آخرون من القساميين والسنواريين وانضموا إلى المقاومة.

يظن نتنياهو أنه يكسب هذه الحرب من خلال دفنه لأعدائه تحت الركام. بل إنه يدفن بذلك أي فرصة أمام اليهود الإسرائيليين لعقود قادمة لكي يتمكنوا من العيش في سلام مع جيرانهم العرب.

مثل كارادیتش وملاديتش ذات يوم أمام المحكمة، وها هما الآن يقضيان عقوبة بالسجن المؤبد في لاهاي وفي بارخيرست.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام قرارًا باعتبار الحادي عشر من يوليو/تموز «يومًا دوليًا للتدبر وتذكر الإبادة الجماعية في سريبرينتسا في عام 1995»، وقضت بأن تكون تلك مناسبة سنوية.

أشك في أن يتم في يوم من الأيام جلب نتنياهو وغالانت وجميع من شاركوا في ارتكاب هذه الإبادة الجماعية إلى العدالة في حياتهم.

أما في الحياة الآخرة فذلك شأن آخر.

> يقول بايدن شيئًا، ولكنه -وكما يعلم الجميع - يستمر في تسليح (إسرائيل) بكل ما تحتاج إليه.. وما يميز ترامب عنه فقط هو أنه يعبر عما يجول بخاطره

■ **المصدر:**

- ميدل إيست آي

■ **الترجمة:**

- نون بوست

التغيير الديموغرافي ... سلاح الغزاة المحتلين لتدمير الشرق!

د. أحمد رمضان

مدير مركز لندن للاستراتيجية الإعلامية

ليس جديدًا أنْ تطلب (إسرائيل) تفريغ مدينة عربية قبل أن تنسفَها، أو تقصفَ مخيمًا وتهدمَه على رؤوس أطفالِه ونسائه، وأن تتباهى بضحكات جنودها وهم يُفخخون المنازل ويدمرونها، فتلك عقيدة المحتل، وقد عُجنت بالكراهية والسادية والتوحش!.

منذ ١٩٤٨ تكرر (إسرائيل) المشهد نفسَه، والمحيط صامت والعالم متواطئ، ويتيحُ كلّ مرّة للمجرم الإفلات من العقاب وتكرار جريمته.

التغيير الديموغرافي بات عنوان الحروب الراهنة، وهو جزء من مخطط مدروس لهندسة الشرق الأوسط الجديد، فتغيير تركيبة الدولة والنظام الإقليمي، يقتضي تغييرًا ديموغرافيًا حادًا، وإعادة تشكيل الحدود والجغرافيا السياسية، وهو ما يجري في معظم دول الإقليم: ليبيا، اليمن، العراق، السودان، سورية، لبنان، وفلسطين، وعدد النازحين واللاجئين في دول الإقليم يزيد عن ١٥ مليونًا.

في العراق عاش العرب السُّنة منذ الاحتلال في ٢٠٠٣ ثم ٢٠١٤ واقعًا مأساويًا، مع التهجير القسري الدموي، وما زال مستمرًا، حيث عشرات الآلاف منهم يعيشون في مخيمات بلا خدمات، ولا يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم التي تحتلها ميليشيا طائفية تابعة لإيران، وهو الأمر الذي تكرر في سورية منذ ٢٠١٣ على يد ميليشيا إيرانية متحالفة مع نظام الأسد، ثم في ٢٠١٥ عقب الغزو الروسي لسورية، وبدء التهجير الواسع باستخدام الطائرات، وما يسمى «السجادة النارية» حيث تقوم الطائرات الروسية بمسح مناطق كاملة بالأسلحة الصاروخية، مع إلقاء النظام براميل متفجرة.

مشاهد التهجير القسري ذاتها في السودان عبر ميليشيا مجرمة مدعومة من الخارج، وفي اليمن انقسمت البلاد بفعل التدخل الخارجي، والدعم الميليشياوي، والقضاء على الدولة، وفي ليبيا مُنعت وحدة البلاد، وتمّت تغذية الانقسام، وشطر الدولة إلى شطرين.

غزة ولبنان... التغيير بآلة الإجرام

في غزة كان مخطط نتنياهو منذ بدء حربه الوحشية، تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وعندما عجز عن ذلك، لجأ إلى التدمير الكامل للبيوت والمشافي والمدارس والبنى التحتية، لجعل الحياة مستحيلة في القطاع، وإرغام الأهالي على الهجرة تحت ضغط الواقع، وهو ما يفسّر إصرار الاحتلال على القتل الجماعي والتدمير اليومي، مستفيدًا من صمت وتواطؤ دولي مريب.

في لبنان، يتكرر المشهد على نحو مماثل، وعمليات تفريغ مدن كاملة والقيام بتدميرها، يتجاوز حدود الانتقام إلى رغبة إسرائيلية/أمريكية بالتغيير الديموغرافي، ونقل كتل سكانية من بلد إلى آخر، وهو ما يجري حاليًا، من خلال تفريغ مناطق كاملة في لبنان (جنوبًا وشرقًا)، ونقل هؤلاء إلى مناطق أخرى في سورية (القلمون، ريف دمشق، حمص) والعراق (ديالى، بغداد، الجنوب)، وهي خطة تهدف إلى زرع الفوضى والصدام في دول الإقليم، وإيجاد مساحات مُفرّغة من السكان على حدود الكيان ضمن منظومة أمن جديدة يجري العمل عليها.

الذين تورطوا في التهجير سابقًا، لأسباب طائفية أو مصلحية، لم يدركوا أنّ ما فعلوه سيعود وبالًا عليهم، وهم أول من يتضرر منه، عندما تنقلب الموازين.

ثمة حاجة لإدراك خطورة ذلك، فليست هناك دولة في الإقليم بمنأى عما يجري، وهندسة الدول، وفق التصور الإسرائيلي/الأمريكي، تشمل هندسة المجتمعات، وبناء حدود جديدة، وإعادة السيطرة على الثروات، وهو ما يقتضي وعيًا وتحركًا عاجلًا قبل أن تحل كارثة هي الأكبر منذ قرن.

كي تنجح في التصدي لجرائم نتنياهو.. عليكَ أن لا تكرر ما فعل، وتُصحح ما فعلت!

التغيير الديموغرافي بات عنوان الحروب الراهنة، وهو جزء من مخطط مدروس لهندسة الشرق الأوسط الجديد

من بن غوريون إلى نتنياهو... دولة عصابات لم تستوعب التاريخ

خليل حرب

صحافي مقيم في بيروت ومدير تحرير سابق لصحيفة السفير اللبنانية

في 31 مايو/أيار 1948، صدر قرار بتحويل عصابات «الهاغاناه» و«شتيرن» و«الأرغون» و«البالماخ» إلى ما يسمى «جيش الدفاع الإسرائيلي». القرار أعلنه رجل من مواليد بولندا، هو ديفيد بن غوريون الذي يوصف بأنه «أول رئيس وزراء» لكيان الاحتلال في فلسطين.

يختصر هذا الخبر حقيقة ساطعة: (إسرائيل) هذه التي نراها الآن، والتي تدوس بدباباتها جثث وأجساد جرحى كما في غزة، أو تلقي بهم من على سطوح المنازل في قباطية بالضفة الغربية، أو تسقط المباني فوق رؤوس الناس الآمنين في بيوتهم بحجة «اغتيال» مقاوم كما في بيروت، أو تشرع القتل داخل مستشفيات وكنائس ومساجد، وتسخر معدات اتصال تقنية لمحاولة «إبادة» آلاف الناس دفعة واحدة في منازلهم ومكاتبهم وشوارعهم، هي فعليًا صورة مكتملة لجذور دولة العصابات التي نشأت عليها.

«الإرهاب» واقعًا وليس نظريًا، هي الكلمة الأكثر تعبيرًا عن (إسرائيل). النشأة الأولى، والتأسيس، وبلورة الكيان والدويلة والهيمنة وصولًا إلى الإجرام المتفلت حاليًا، في غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا والعراق وإيران واليمن، وقبلها مصر والأردن وتونس والسودان، من كل المبادئ الأخلاقية والمعايير الدولية.

دولة العصابة

«الإرهاب» هو السلاح الأمضى بالنسبة لـ(إسرائيل) «الدولة العصابة» المختصرة رمزيًا الآن بـ«عصابة نتنياهو» وأجهزتها الأمنية والعسكرية، وهو الأكثر نجاعة بمفهومها، للتفوق الصهيوني المتلطي باليهودية. السطوة الإسرائيلية التي تقتل يمنة وشمالًا بلا حسيب أو رقيب، هي للمفارقة أيضًا، بمثابة انعكاس لعجزها، بعد نحو 100 سنة على عقلية العصابات التي صاغتها، على اكتساب شرعية البقاء.

دعك من كل ضلال استخدمه الغرب لإقناع الرأي العام بأن الكيان الاحتلالي هو «واحة الديمقراطية الوحيدة» في صحاري الاستبداد. في المقابل، هناك مقولة شعوب المنطقة أكثر صدقًا: ما بني على باطل، فهو باطل. وربما ما من قول شائع أكثر دقة في التعبير عن «إسرائيل» وأجهزتها، وعصاباتها ومستوطنيها، من هذه الحكمة.

بن غوريون البولندي نفسه، رجل «دولتهم» الأول، كان منغمسًا كالعصابات الصهيونية المؤسسة للكيان، في حملات الجرائم و«التطهير» والتهجير، متأثرًا بأفكار زئيف جابوتينسكي، الأوكراني الأصل، الذي كان أول من دعا إلى فكرة «عسكرة» الصهاينة فيما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لكي يبدأوا في مواجهة السكان الأصليين للأرض وإقامة كيانهم المنشود على المنطقة التي تشمل فلسطين والأردن وصحراء سوريا.

إرث الإرهاب

الكيان الإسرائيلي الذي تشكل تدريجيًا، ساهم فيه بقوة الصهاينة الأوائل الذين قاتلوا إلى جانب القوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى ضمن ما كان يعرف باسم «الفيلق اليهودي» الذي يعتبر جابوتنسكي من مؤسسيه، حيث يعتبر العديد من المؤرخين أن الصهاينة حصلوا مقابل خدمات هذا «الفيلق» على «وعد بلفور» البريطاني الذي تعهد بتأسيس دولة لهم في فلسطين.

«إسرائيل» بهذا المعنى، هي نتاج تزاوج لا شرعي بين سلطة استعمار آخذ بالانكفاء، وبين سلطة احتلال آخذ بالنشوء. ومن الطبيعي أن «المولود» الذي جاء به هذا الزواج المريب، سيحمل الكثير من سمات المستعمرين والمحتلين والعصابات.

خذ مثلًا، حادثة جرت قبل تأسيس الكيان الإسرائيلي، وتحديدًا في يوليو/تموز العام 1938، حيث فجرت عصابة «الأرغون» سيارتين مفخختين في سوق حيفا ما تسببت باستشهاد

> منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، كانت إسرائيل تتشكل من عقلية «دولة العصابات»، التي تتسم بالعنف غير المتوازن والقمع الذي لا يؤدي إلا إلى تعميق دورة عدم الاستقرار فيها، وهو التاريخ الذي يبدو أنها غير راغبة في الهروب منه

دولة عصابات لم تستوعب التاريخ

وجرح 70 فلسطينيًا.

وخذ مثلًا، تفجير السفارة البريطانية في روما العام 1946، من قبل «الأرغون» أيضًا، وتحديدًا من جانب الجناح الفاشي الصهيوني الذي كان يشتبه بأن بريطانيا لا تتساهل بما يكفي لتسريع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن تلك السفارة تحديدًا كان لها دور في ذلك. لكن المؤكد أيضًا أن هذا التفجير أدى إلى تأجيج الكراهية ضد اليهود في بريطانيا، وشجع أبناء الطائفة على المبادرة إلى الهجرة، وهو ما يذكر بالمؤامرات الصهيونية التي نفذت في مصر والعراق وسوريا، ضد الأقليات اليهودية باستهداف أبنائها مباشرة، أو إثارة نعرات داخل هذه الدول من خلال أعمال إجرامية، لاستثارة المجتمعات ضد اليهود، ومن ثم ترهيبهم بما يدفعهم إلى الهروب والهجرة إلى فلسطين.

في خطاب الدولة البريطانية الرسمية، بما في ذلك في خطاب ومراسلات سلطة الانتداب في فلسطين، كان مصطلح «الإرهاب الصهيوني» شائعًا، خصوصًا في مرحلة الثلاثينات، وتحديدًا قبل الحرب العالمية الثانية، بعد انفجار ما سمي بـ«الثورة الكبرى» بين عامي 1936 و1939 عندما انتفض السكان الأصليون من العرب ضد سلطات الاحتلال البريطاني وضد ظاهرة الاستيطان اليهودي المتزايدة.

وعلى سبيل المثال، اغتالت «عصابة ليحي» الصهيونية الوزير البريطاني لورد موين في القاهرة العام 1944. أما «الأرغون» بقيادة مناحيم بيغن الذي للمفارقة اللافتة أيضًا صعد لاحقًا لتولي رئاسة الحكومة، فقد فجرت فندق الملك داوود في القدس العام 1946، الذي كان مقرًا لحكومة الانتداب البريطاني، ما أدى إلى مقتل وجرح نحو 150 شخصًا، بينهم عشرات البريطانيين والفلسطينين وحتى اليهود.

وحتى بعد الخروج البريطاني من فلسطين، وجهت العصابات الصهيونية، أنظارها أيضًا إلى الأمم المتحدة. في سبتمبر/أيلول العام 1948، اغتالت «عصابة ليحي» الوسيط الأممي الكونت بيرنادوت، بتهمة تأييده للعرب.

من عصابة إرهابية إلى جيش «تقليدي»

لكن عصابات الدولة التي كانت تريد أن تولد، ركزت دائمًا على السكان الأصليين، فتنقلت الجرائم والتفجيرات والاغتيالات، ما بين الأسواق والمساجد والأماكن العامة والقرى الآمنة، من حيفا والقدس وبلدة الشيخ والعباسية والخصاص وأبو شوشة ودير ياسين والطنطورة. لكن قيام هذه الدولة، لم يبدد ذهنية العصابة من رجالاتها، فاستمرت بارتكاب المجازر، وإنما بشكل نظامي وأكبر حيث أشرف عليها «جيش الدفاع الإسرائيلي» نفسه الذي شكله بن غوريون: قبيا في 1953 (200 شهيدًا) وقلقيلية في 1956 (70 شهيدًا)، كفر قاسم 1956 (49 شهيدًا) .... واللائحة تطول وصولًا إلى يومنا هذا.

تصرفت هذه «الدولة العصابة» في غرب آسيا، في ظل حصانة دولية، وانتقلت من الحضن البريطاني، إلى الحضن الأمريكي مبكرًا. البريطانيون مهدوا بوعد تأسيس الكيان، وسهلوا الهجرة اليهودية، والولايات المتحدة كانت أول من اعترف بـ (إسرائيل) «دولة مستقلة» في 14 مايو/أيار 1948، وأجمع الحزبان الديمقراطي والجمهوري على عدم المساس بالعلاقات معها منذ تلك الأيام الأولى. وفي العام 1972، استخدمت واشنطن للمرة الأولى حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي لصالح (إسرائيل)، لعرقلة شكوى لبنانية، وهو حق استخدمته واشنطن 50 مرة منذ ذلك الوقت.

بين عامي 1946 و2023، بحسب بيانات «الوكالة الأميركية للتنمية»، بلغ حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للكيان الاحتلالي، أكثر من 260 مليار دولار، ونحو ثلثي هذه المساعدات، كانت ببساطة من أجل تمكينها من القتل.

ومع ذلك. فإن تفلت آلة القتل الإسرائيلية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وصولًا الآن إلى محاولة قتل 4 آلاف إنسان بدقيقة واحدة بتفجيرات أجهزة الاتصالات والـ«بايجر» في بيروت، وملاحقة الفلسطينيين بالموت في المناطق المفترض أنها «آمنة»، وإن كانت محاولة لإظهار سطوة الكيان وتفوقه بالبطش، إلا أن ذلك لم يجلب للكيان لا سلامًا ولا استقرارًا.

■ المصدر:
The Cradle عربي

دعم ألمانيا الأعمى لإسرائيل في غزة

محمد حسن سويدان

باحث في الدراسات الاستراتيجية، ومؤلف العديد من الدراسات في مجال العلاقات الدولية

منذ تاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تاريخ عملية طوفان الأقصى، احتشد الغرب حول «إسرائيل» مظهرًا الدعم المطلق لهذا الكيان على مختلف الأصعدة، السياسية والعسكرية والإعلامية والاستخبارية وغيرها. وفي ظل هذا التوحّد الغربي ظهر موقف ألماني بشكل استثنائي ليكون في طليعة المواقف الأوروبية الداعمة لـ (إسرائيل) والمعارضة لأي شكل من أشكال دعم الفلسطينيين، وحتى الأطفال منهم.

يتحجّج المستشار الألماني أولاف شولتز بالقول بأن «لدى ألمانيا مسؤولية تاريخية لحماية (إسرائيل)». فأجداد شولتز، بحسب الرواية الإسرائيلية، قتلوا ملايين اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية ولذلك يعتبر المستشار الألماني أن على بلاده محو وصمة العار هذه من خلال حماية الأجيال اليهودية التي أتت بعد الحرب. ولكن ما لا يقوله شولتز هو أن عدد الذين قتلتهم ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية من أبناء العرق السلافي المدنيين غير اليهود يعادل عدد القتلى اليهود فلماذا لا تشعر برلين بضرورة حماية هؤلاء أيضًا؟

«عقدة الذنب» الألمانية

منذ عام 1945، تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تدفع ألمانيا سنويًا أكثر من مليار دولار كتعويضات لضحايا الهولوكوست وورثتهم. وما بين عام 1945 وعام 2018 دفعت الحكومة الألمانية لـ (إسرائيل) ما يقرب 86.8 مليار دولار لـ (إسرائيل) تحت هذا العنوان. وخلال العام (2023)، وافقت ألمانيا على تمديد فترة هذه المدفوعات، التي كان من المقرر أن تنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2023، حتى عام 2027.

ورغم أن الأموال الألمانية تذهب للإسرائيليين تحت عنوان التعويض عمّا قامت به ألمانيا النازية باليهود، إلا أن تمييز القتلى اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية عن غيرهم يطرح تساؤلات حول صدقيّة الرواية الألمانية لسبب دفع هذه الأموال. فبحسب الأرقام عدد الذين قتلتهم ألمانيا النازية بين عامي 1933 و1945 يقدّر بنحو 17 مليون شخص. من أصل هؤلاء قُتل 6 مليون يهودي و5.7 مليون مدني سوفياتي. وبحسب مصادر أخرى يفوق عدد قتلى أبناء العرق السلافي الشرقيين عدد القتلى اليهود بكثير. فتُظهر هذه المصادر أن ألمانيا النازية، وبسبب السياسات الإيديولوجية الراديكالية، قتلت 10،547،000 من أبناء العرق السلافي مقابل 5،291،000 يهودي. وإذا دقّقنا أكثر نجد أن غالبية المدنيين السلاف الذين قُتلوا هم من بولندا وأوكرانيا وروسيا وبلاروسيا، أي مسيحيي أرثوذكس. وعليه، فإن التعويض لهؤلاء والشعور بعقدة الذنب اتجاههم يجب أن تكون حاضرة أيضًا في وجدان القيادة الألمانية، وغيابها يعني أن دعم «إسرائيل» ودفع الأموال لها هو لأسباب سياسية وليس كما تروّج برلين.

ويذكر التاريخ أن عدائية هتلر تجاه مسيحيي الشرق لا تقل عن عدائيته تجاه اليهود، ولكن لأسباب سياسية لا يتم تظهير هذا الأمر كثيرًا. فاعتبر النازيون أن العرق الألماني المهيمن يجب أن يحكم الشعوب الخاضعة، وخاصة السلافيين، الذين اعتبرهم النازيون «أدنى من البشر». ولأغراض الدعاية، غالبًا ما صاغ النازيون رؤيتهم هذه في إطار حملة صليبية لإنقاذ الحضارة الغربية من هؤلاء البرابرة «الشرقيين». وعند البحث يمكن إيجاد الكثير من المراجع التاريخية التي تتحدّث عمّا تعرّض له مسيحيي الشرق بسبب النازيين.

ما هي الأسباب الحقيقية؟

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قامت واشنطن بدعم دول أوروبا من خلال ما سمّي حينها بخطة مارشال، وهي خطة تهدف لإعادة إعمار أوروبا ومساعدة الدول الأوروبية على النهوض من جديد. وعند التدقيق بالأرقام نجد أن ألمانيا الغربية كانت ثالث أكثر دولة تلقّيًا للمساعدات. فمنذ تلك اللحظة، أرادت واشنطن أن تكون برلين منصاعة بالكامل لها، وهو ما يعني بالضرورة أن تكون داعمة استثنائية لـ (إسرائيل). وبالتالي فإن موقف ألمانيا اليوم يعبّر عن هذا الانصياع الكبير لواشنطن، وهو الذي كان واضحًا في مختلف التصريحات

> تدعم ألمانيا ظاهريًا إسرائيل لدفع ثمن خطايا ماضيها النازي، ومع ذلك فإن دعم برلين للصهيونية العرقية والحصرية هو جوهر النازية

الرسمية الألمانية خلال حرب أوكرانيا. ورغم أن التاريخ الحديث شهد مراحل تقاربت فيها ألمانيا وروسيا إلا أن هذا التقارب لم يتخطّ الخطوط الحمر الأمريكية، وعند الامتحان (أي مع بداية حرب أوكرانيا) تموضعت برلين في مكانها الطبيعي تحت لواء واشنطن.

كما أن موقف برلين اليوم يعبّر عن استمرار وجود إيديولوجيا التفوّق على باقي شعوب العالم، وإن تغيّر تعريف هذا التفوّق ليصبح اليوم اسمه تفوّق الغرب الديمقراطي على باقي العالم «الوحشي». ويذكر شولتز في كلمة له أن «(إسرائيل) دولة ديمقراطية – يجب أن يقال هذا بوضوح شديد». ولذلك يؤكّد المستشار الألماني أنه «في هذه اللحظة، لا يوجد سوى مكان واحد لألمانيا. هذا هو جانب (إسرائيل)». ففي الواقع المعركة اليوم، بنظر برلين، بين «الديمقراطيات الغربية» الممثّلة بـ (إسرائيل) وآخرين «لا يستحقّون الحياة». وهذا هو جوهر النازية التي بات واضحًا أنها لم تفارق ألمانيا حتى اليوم.

ولأن هذا الفكر لم يفارق القيادة في برلين، نجد أن السلطة الألمانية اليوم تتّخذ مواقف استثنائية لإظهار دعمها المطلق لـ (إسرائيل) وحرصها على انتصار «الغرق الغربي» في غرب آسيا. فمثلًا، بحسب وزارة الاقتصاد الألمانية منذ بداية العام الحالي وحتى 2 نوفمبر/تشرين الثاني (2023) سمحت الحكومة الألمانية بتصدير سلاح بقيمة تقارب 303 ملايين يورو (323 مليون دولار) إلى (إسرائيل) أي ما يقرب من 10 أضعاف المبلغ لعام 2022 بأكمله (32 مليون يورو). كما أنه وفقًا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، بين عامي 2018 و2022، جاءت الغالبية العظمى، 99 بالمائة، من واردات (إسرائيل) من الأسلحة من الولايات المتحدة (79%) وألمانيا (20%). وبالإضافة إلى ذلك، مع بداية ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلنت ولاية ساكسونيا أنهالت الألمانية أن الاعتراف بوجود «إسرائيل» من خلال رسالة خطيّة باتت شرطًا للحصول على الجنسية الألمانية.

ومقابل هذا الموقف الألماني الداعم لـ (إسرائيل) تقف برلين في طليعة دول العالم التي تمنع أي شكل من أشكال التضامن مع الضحايا الفلسطينيين المدنيين. فمنعت ألمانيا التظاهرات الداعمة لفلسطين وقامت باعتقال العديد من الشباب الذين نزلوا إلى الشارع للدفاع عن آلاف الأطفال الذين قتلتهم آلة الإجرام الإسرائيلية.

ولا بد من التأكيد هنا أن موقف ألمانيا المحامي عن (إسرائيل) لا يتعلّق فقط بالحرب الحالية في غزة، بل هي جزء من ثوابت السياسة الخارجية الألمانية. وقد ذكرت استراتيجية الأمن القومي الأولى للبلاد، التي نُشرت في 14 يونيو/حزيران 2023، أن ألمانيا «سوف تستمر في تحمّل المسؤولية عن حق (إسرائيل) في الوجود». وتكمل الوثيقة بالقول بأن «المسؤولية عن حق (إسرائيل) في الوجود تظل التزامًا دائمًا بالنسبة لألمانيا».

خاتمة

بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، وصف المستشار الألماني أولاف شولتز ما يمر به العالم بأنه «نقطة تحوّل، ولذلك يجب على ألمانيا أن تقف على الجانب الصحيح من التاريخ». وبعد مراقبة مختلف كتابات وتصريحات شولتز، يمكن القول أن الموقف الألماني اليوم هو في طليعة المدافعين عن الهيمنة الغربية في وقت يمر النظام العالمي بمرحلة تحوّل.

فالأوروبيون، ومنهم الألمان، اكتشفوا أن ضعف واشنطن يؤدّي إلى ضعف المحور الغربي مجتمعًا، ولذلك الأولوية هي بقاء أمريكا قوية، حتى لو دفعت أوروبا كلفة عالية في سبيل تحقيق هذا الهدف. وهنا يؤكّد شولتز على ضرورة التعاون مع الأطراف التي تدعم النظام العالمي القائم على القواعد، وعلى رأسهم كيان العدو.

من هذا المنظور تقارب السلطة الألمانية الحرب في غزة. فإذا أعطينا الحرب في غزة بعدًا دوليًا يمكننا القول أن هذه الحرب هي بين المحامين عن الهيمنة الغربية في غرب آسيا، والتي تتطلّب أن تكون (إسرائيل) قوية، وبين العاملين الفاعلين لإضعاف دور الغرب في النظام العالمي قيد التشكّل. وموقف برلين ما هو إلا تعبير عن الإيمان برفعة المحور الغربي وضرورة القضاء على كل من يتحدّى هذه «الرفعة»، وهذا هو جوهر النازية.

■ **المصدر:**
The Cradle عربي

الأرقام أدناه لليوم 366 من العدوان

(الأحد في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2024)

3,654 مجزرة ارتكبها الاحتلال	**69%** من الضحايا هم من النساء والأطفال	**5000** معتقل من داخل قطاع غزة
41,870 شهيد	**16,927** شهيد من الأطفال	**36** طفل استشهدوا نتيجة المجاعة
11,487 شهيدة من النساء	**10000** مفقود	**97,166** جريح
986 شهيد من الطواقم الطبية	**85** شهيد من الدفاع المدني	**175** شهيد من الصحفيين
12000 جريح بحاجة للسفر لإنقاذ الحياة	**12,500** مريض سرطان بحاجة للعلاج	**350 ألف** مريض مزمن لا يحصلون على أدويتهم
25,973 طفل لا يرافقه والديه أو أحدهما	**1,737,524** مصاب بالأمراض المعدية نتيجة النزوح	**2 مليون** نازح
2,300 جثمان سرقه الاحتلال من مقابر قطاع غزة	**3,500** طفل معرّضون للموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء	**187** مركزاً للإيواء استهدفها الاحتلال

الاحتلال يستبيح مختلف مباني الدولة وممتلكات المدنيين ودور العبادة والمؤسسات الصحية والمباني الأثرية

35 مليار دولار الخسائر الأولية	**85 ألف طن** متفجرات ألقاها الاحتلال على قطاع غزة	**700** بئر دمرها الاحتلال
204 مقرًا حكوميًا دمره الاحتلال	**462** مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال كليًا أو جزئيًا	**430 ألف** وحدة سكنية دمرها الاحتلال كليًا أو جزئيًا
3 كنائس دمرها الاحتلال	**962** مسجدًا دمره الاحتلال كليًا أو جزئيًا	**162** مؤسسة صحية استهدفها الاحتلال
114 مستشفًا ومركزًا صحيًا أخرجها الاحتلال من الخدمة	**131** سيارة إسعاف دمرها الاحتلال	**206** موقع تراثي دمره الاحتلال
86% نسبة الدمار في قطاع غزة	**2.835.000 متر طولي** شبكات طرق وشوارع دمرها الاحتلال	**330.000 متر طولي** شبكات مياه دمرها الاحتلال

■ **المصدر:**
المكتب الإعلامي الحكومي في غزة

في إطار رصد وتسجيل الجرائم الإسرائيلية المستمرة منذ عام في غزة ولبنان، أجرت «شؤون إيرانية» ثلاثة حوارات موسعة وضافية مع ثلاثة من أبرز الأكاديميين والباحثين العرب، لإلقاء الضوء الكاشف على موقف العدالة الدولية من هذه الجرائم، سواء تلك التي ترتكبها إسرائيل أو «حزب الله» اللبناني، وهم: الدكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي، والباحث المتخصص في الشؤون الفلسطينية الدكتور أشرف راضي، والدكتور طارق شندب، الأكاديمي اللبناني المعروف.

من جانبه، أكد الدكتور سلامة، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي ينفذ في غزة «سياسات نازية» سبق استخدامها خلال الحرب العالمية الثانية، مشيرًا إلى أن القانون الدولي «غير عاجز» عن كبح جماح (إسرائيل) أو أي دولة أخرى ترتكب انتهاكات صارخة ضد الإنسانية، وأنه يرخّص للدول ذات السيادة أن تتخذ تدابير مضادة ضد الدولة التي تنتهك القانون الدولي، وتضر بدولة أخرى، أو بالجماعة الدولية عمومًا.

وأكد د. سلامة، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يخترق كافة المواثيق والأعراف والمبادئ الدولية، وأن الرئيس الأمريكي جو بايدن ساهم في جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال ضد سكان غزة، بعد أن مدّت إدارته جيش العدو الصهيوني بأسلحة ومعدات عسكرية بمليارات الدولارات لقتل الفلسطينيين، وهو بذلك «مسؤول جنائيًا» عن هذه الجرائم المروّعة.

من جانبه، اعتبر د. أشرف راضي أن استدعاء البُعد الديني للصراع بين جيش الاحتلال والمقاومة الفلسطينية جعل المواجهة الدائرة منذ انطلاق هجوم «طوفان الأقصى» هي الأعنف والأشد دموية، مشيرًا إلى أن أخطر تطور سياسي من شأنه أن يؤثر على مصير القضية الفلسطينية مستقبلاً في المحافل الدولية، هو أن الصهيونية باتت عقيدة سياسية لقوى غير يهودية في الغرب تؤمن بمعركة «هرمجدون» وحروب نهاية العالم.

أما د. طارق شندب، فقد سلط الضوء على جرائم «حزب الله» في حق الشعبين اللبناني والسوري، مؤكدًا أن الميليشيا الشيعية تحمي الفساد في لبنان بقوة السلاح، وأنها استعملت غطاء «مقاومة إسرائيل» المزعوم، لضرب مكونات الشعب اللبناني الطائفية المختلفة.

وأشار شندب، إلى أن «حزب الله» شارك في قتل مليون سوري وتهجير 15 مليون آخرين إلى لبنان، منوهًا إلى أن زعيم الجماعة حسن نصر الله كان يردد دائمًا قبل مقتله أن «طريق القدس» تمرّ عبر مناطق القلمون حلب وحمص السورية، غير أن السلاح الإيراني الذي استُعمل في قتل السوريين لو أُطلق على الكيان الصهيوني لكنا في «القدس» الآن.

حوارات

أجرى الحوارات:
شريف عبد الحميد

يؤكد أن الصهيونية باتت عقيدة سياسية لقوى غربية غير يهودية

د. أشرف راضي: البُعد الديني جعل حرب غزة «أشدّ دموية»

اعتبر أشرف راضي، الكاتب والباحث المختص في الشؤون الفلسطينية، أن تصوير الصراع العربي-الإسرائيلي على أنه «صراع وجود» هو شعار وحالة ذهنية لا تعبر عن الواقع، حسب قوله، وأن شعوب الشرق الأوسط باتت رهينة في أيدي المتشددين الذين يدفعون في اتجاه مواجهة عسكرية شاملة ومدمرة.

وأضاف راضي في حوار لـ «شؤون إيرانية» أن استدعاء البُعد الديني للصراع بين جيش الاحتلال والمقاومة الفلسطينية جعل المواجهة الدائرة منذ انطلاق هجوم «طوفان الأقصى» هي الأعنف والأشد دموية، وأن الدعوات التي تعالت مؤخرًا داخل الكيان الصهيوني إلى ضم الضفة الغربية، لها علاقة بصعود التيار الديني «الميسياني» في السياسة الإسرائيلية.

وأوضح، أن أخطر تطور سياسي من شأنه أن يؤثر على مصير القضية الفلسطينية مستقبلاً في المحافل الدولية، هو أن الصهيونية باتت عقيدة سياسية لقوى غير يهودية في الغرب تؤمن بمعركة «هرمجدون» وحروب نهاية العالم، مؤكدًا – في الوقت نفسه- أن «التهويل» في حجم القدرات الإسرائيلية قناعة تسعى (إسرائيل) نفسها إلى ترسيخها في أذهان العرب... وإلى نص الحوار:

إسرائيل سعت إلى «تهجير الفلسطينيين» قسرًا من قطاع غزة في جولات عدوان سابقة لكنها فشلت

لا أميل إلى إهمال الأبعاد الفلسطينية التي حرّكت «طوفان الأقصى» لصالح نظرية أنه تم بإيعاز من إيران

● أين تضعون العدوان الإسرائيلي المستمر منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ضمن الجولات الثماني السابقة من الصراع منذ عام 2007 حتى الآن؟

– يختلف العدوان الإسرائيلي على غزة عن الجولات الثماني السابقة، في الأهداف التي تسعى (إسرائيل) إلى تحقيقها استغلالًا للهجوم الذي تعرضت له في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومن الحشد الدولي والإقليمي الذي استطاعت بناءه ضد «حماس» وما يعرف بـ «محور المقاومة» الذي ترعاه إيران.

بعض هذه الأهداف، وخصوصًا هدف تهجير الفلسطينيين قسرًا من قطاع غزة، سعت (إسرائيل) إلى تحقيقه في جولات سابقة لكنها فشلت مثلما فشلت في تحقيقه في الحرب الحالية، رغم أنها الحرب الأشد عنفًا ودموية في تاريخها، وعليه انتقلت (إسرائيل) إلى تحقيق أهداف أخرى لم تعلنها، ولكن يمكن استنتاجها من خلال تحليل نمط الهجمات والعمليات العسكرية لفتح الخيارات أمامها لترتيب الأوضاع بعد الحرب.

و(إسرائيل) أيضًا أهداف معلنة منذ بداية الحرب بعضها محدد ويمكن قياسه بمؤشرات وبعضها الآخر، مثل هدف تحقيق النصر المطلق، وهو غامض ولا يمكن قياسه في مثل هذا النوع من الصراعات، لكن الغرض الأساسي من إعلانه هو الإبقاء على خيار الحرب واللجوء إليها متى شاءت.

● ولماذا جاءت الجولة الأخيرة أشد عنفًا ودموية من سابقاتها؟

– هناك تفسيرات كثيرة لكون هذه المواجهة هي الأشد عنفًا ودموية من سابقاتها. لعل السبب الأول فيها هو تركيبة الحكومة الإسرائيلية الراهنة. وليست المشكلة في أنها الحكومة الأكثر يمينية وتطرفًا في تاريخ (إسرائيل) منذ قيامها عام 1948، وإنما بسبب الأيديولوجيا الدينية «الميسيانية» التي يتبناها شركاء في الحكومة، والتي يراها بعض الساسة اليهود خطرًا على المشروع والدولة. ومثل هذه الأيديولوجيا تفتح الباب للحروب الدينية الصفرية التي لا ترى حسمًا للصراع إلا بتمكن أحد الطرفين من القضاء بشكل كامل على الطرف الآخر. إن استدعاء البُعد الديني للصراع من الطرفين الذي يتصدران المشهد أحد الأسباب الجذرية لكون هذه المواجهة هي الأعنف والأشد دموية.

ثمة مشكلة عملية أخرى تتعلق بنمط المواجهات الثماني السابقة والتي انتهت بالتوصل لترتيبات لوقف الحرب وتثبيت الهدنة ثم آليات دبلوماسية للتهدئة، ما حدث قبل هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول أن (إسرائيل) وحماس كانا يتحدثان عن هدنة طويلة الأمد، بل لعبت حماس دورًا في كبح جماح منظمة «الجهاد الإسلامي» ومنعها من تصعيد

استدعاء البُعد الديني للصراع بين جيش الاحتلال والمقاومة جعل هذه المواجهة هي الأعنف والأشد دموية

التيارات الصهيونية السياسية

المواجهة العسكرية مع (إسرائيل)، بسبب ملف السجناء المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، الأمر الذي دفع (إسرائيل) إلى الرد بعنف على حماس وهجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول لاعتقادها بأن حماس خدعت قادتها.

والمشكلة أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية لا تنظر إلى سلوكها الاستفزازي في القدس وفي الضفة الغربية، فضلًا عن الحصار المفروض على غزة، باعتباره سببًا في هجوم حماس والمقاومة الفلسطينية. هناك طبعًا أسباب أخرى تتعلق بتعقيدات الوضع السياسي الداخلي على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية. أيضًا من أسباب ذلك اعتقاد أطراف كثيرة بأن هذه المواجهة الأخيرة هي مواجهة بالوكالة مع إيران.

أزمة المشروع الفلسطيني

● أين توضع عملية «طوفان الأقصى» في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني... وهل أفادت هذه العملية القضية أم أضرّت بها؟

- من السابق لأوانه الحكم على عملية «طوفان الأقصى»، وهل أفادت القضية الفلسطينية أم أضرت بها، لكن من المؤكد أن مشروع التحرر الوطني الفلسطيني يعاني أزمة كبيرة منذ عام 2007، الذي شهد انقلاب حركة «حماس» على السلطة الفلسطينية وإحكام سيطرتها على قطاع غزة وحدوث انقسام فلسطيني، فشلت جهود الوساطة المصرية والقطرية في رأبه، وأعطى ذلك للطرف الإسرائيلي الفرصة للتهرب من التزاماته بموجب اتفاقيات أوسلو، وعطل هذا الانقسام واختلاف الرؤية، فضلًا عن المشكلة التقليدية المتعلقة بتعدد ولاءات الفصائل الفلسطينية والذي أقحمها في مشكلات في سوريا ولبنان وجهات أخرى، وتعزيز علاقاتها مع إيران وتوجهاتها السياسية والإقليمية، كل هذا أخرج مشروع التحرر الوطني الفلسطيني عن سياقه وأفقده البوصلة.

الحقيقة، أن القضية الفلسطينية لحقت بها أضرار جسيمة نتيجة لتحولات داخلية وأخرى إقليمية ودولية، وتواجه تهديدًا مستمرًا بالتصفية، ولا نعرف بعد إذا كان هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول ساهم في تصحيح هذا الوضع أم أدى إلى تكريسه، وهناك قدر كبير من المبالغات من قبل الأطراف لا يعين على رؤية الأمور في نصابها، وسيستمر هذا الوضع طالما استمرت المواجهات العسكرية، علينا أن ننتظر انحسار غبار الحرب كي تتضح الرؤية، إن كنت شخصيًا لا أحبذ الانتظار وأدعو إلى التحرك لاستغلال الوضع الراهن لفرض حقائق على الأرض، وأرى أنه ليس من مصلحة الفلسطينيين أو العرب السماح لـ(إسرائيل) بالقضاء على خيار المقاومة المسلحة، كما أن موازين القوى الإقليمية والدولية الراهنة تجعل التشكيك في شرعية خيار التسوية

الرئيس الأمريكي الذي اعترف بصهيونيته

اليمين الصهيوني أعاد ترسيخ وضعه على الخريطة السياسية الإسرائيلية بعد صعود تيار «ما بعد الصهيونية»

السياسية يعني حرمان القضية الفلسطينية من ورقة مهمة لحشد التأييد الدولي.

● هل جاءت الدعوات لضم الضفة الغربية للكيان الصهيوني وتحقيق حلم «إسرائيل الكبرى» كنتيجة لحرب غزة الحالية... أم أنها مخطط إسرائيلي قديم؟

- الدعوات لضم الضفة الغربية لا علاقة لها بحرب غزة، وإنما لها علاقة بصعود التيار الديني «الميسياني» في السياسة الإسرائيلية، وتعاظم نفوذ المستوطنين في الانتخابات وفي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، منذ تراجع التيار اليساري والعلماني وموت ما كان يعرف من قبل بمعسكر السلام الذي ظهر منذ الثمانينات بعد معاهدة السلام مع مصر، وتعزز باستمرار عملية السلام وتوقيع اتفاقيات أوسلو مع السلطة الفلسطينية.

لقد كان وجود هذه التيارات عامل ضغط شديد في عدم اللجوء إلى خيار الضم، وكان المنطق المحرك للضم هو الاعتبارات الأمنية وجزء من الاعتبارات الدينية السياسية، على النحو الذي كشف عنه قرار ضم مرتفعات الجولان والسياسات المتعلقة بفرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على القدس، ويرتبط بهذه السياسات جانب كبير من سياسات الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية المحتلة. بالنسبة للتيارات الدينية، فإن مناطق الضفة الغربية التي يطلقون عليها اسم «يهودا والسامرة»، هي أرض (إسرائيل) التوراتية التي لا يجب التنازل عنها، وكان هذا أحد الدوافع الرئيسية لاغتيال إسحق رابين، رئيس الوزراء الذي وقع اتفاقيات أوسلو في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1995.

● لماذا ظهر مخطط ضم الضفة الغربية في هذا التوقيت بالذات؟ وهل يستغل اليمين المتطرف رد الفعل الدولي الباهت تجاه حرب غزة وينجح في تنفيذ أطماعه التوسعية؟

- هذا ما يعتقده هذا التيار، ولي مقال منشور على موقع صحيفة «المشهد» عن تصعيد الحرب في الضفة الغربية، انتهيت فيه إلى صعوبة تنفيذ ذلك استنادًا إلى تحليل البيانات المتاحة المرتبطة بهذا التصعيد وتحليل خريطة توزيع المستوطنات اليهودية في الضفة، وتحليل الميزان الشامل للقوة الذي يشمل الاعتبارات الديموغرافية، فضلاً عن ميزان القوى العسكري، إلى صعوبة تنفيذ هذا المخطط.

أحد المشكلات في تصورنا بإمكانية تنفيذه هو تهويلنا في حجم القدرات الإسرائيلية، وتصور البعض منا أن (تل أبيب) ماضية في تحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى»، وهي قناعة تسعى (إسرائيل) إلى ترسيخها في الأذهان، وتستخدم بعض الإشارات الرمزية لذلك مثل وضع شارة على شكل خارطة (إسرائيل) الكبرى التي تضم أرض فلسطين كاملة والأردن وأجزاء من سيناء المصرية على أذرع جنودها في غزة، وهو أمر مخالف للواقع ولتحليل نتائج

المواجهات العسكرية مع (إسرائيل) في 1948 و1967 و1982، وتحليل ما تمخضت عنه الاتفاقات المبرمة مع (إسرائيل) أو الخطوات التي اتخذتها من جانب واحد والتي فرضت عليها حدودًا دولية، وكان بالإمكان تثبيت الحدود التي تضمنتها اتفاقية أوسلو لولا فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة المسلحة التي عرفت بانتفاضة الأقصى في عام 2000 والتي رسمت مسارًا مختلفًا للأحداث لكنه لا يمضي وفق أحلام التيار اليميني المتطرف في (إسرائيل) ولا مخططاته.

تداعيات «طوفان الأقصى»

● هل ستؤدي التداعيات الأوسع لهجوم «طوفان الأقصى» إلى تشكيل نظام جديد سيؤثر على المصالح الأمريكية والإيرانية في المنطقة؟ وهل سيكون هذا التأثير - إن وُجد- سلبيًا أم إيجابيًا؟

- لا أعرف إذا كان السؤال يفترض ضمنا وجود توافق بين المصالح الأمريكية والمصالح الإيرانية في المنطقة، أم يفترض العكس، أي يضع هذه المصالح على طرفي نقيض، ومن ثم يختلف الحكم على نتائج هجوم «طوفان الأقصى» باختلاف الزاوية التي ننظر منها. أنا شخصيًا لا أميل إلى إهمال الأبعاد الفلسطينية التي حركت الهجوم، لصالح نظرية أنه تم بإيعاز من إيران لأهداف سياسية واستراتيجية تخصها، حتى كان الهجوم تم في سياق الاستراتيجية الإيرانية المعروفة الخاصة بوحدة ساحات «محور المقاومة»، وهذا السياق هو الذي يفسر مشاركة حزب الله ومشاركة الحوثيين.

ولكن من الواضح إلى الآن ومن خلال تحليل المواقف العسكرية والسياسية للأطراف المنخرطة، أن التحالف الدولي والإقليمي المناهض لمحور المقاومة المدعوم من إيران، والذي قد يتمادى بعض أطرافه الإقليميين إلى معاداة حماس ودعم السياسات الإسرائيلية. الخلاصة، أن هذا النظام الجديد الذي يستند إلى استقطاب بين إيران وخصومها الإقليميين سابق على عملية طوفان الأقصى، والأرجح أنه لم يتأثر كثيرًا بهذه العملية، ومن المفترض أنه كان سيتواصل مع توسيع التطبيع بين (إسرائيل) ودول عربية.

● يبرز دور كل من مصر وقطر في المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة لإنهاء حرب غزة... فلماذا غاب دور دول أخرى فاعلة في المنطقة؟ وهل ذلك مرتبط بالمصالح الإيرانية والحسابات الأمريكية؟

- هذا الأمر مرتبط بحقائق جيوسياسية وسياسية، ترتبط بالوضع الخاص لمصر كدولة جوار، ولكونها أول دولة عربية وقعت معاهدة مع (إسرائيل) وترتبط معها بعلاقات دبلوماسية وأمنية، وفي حالة قطر فإن استضافتها لزعماء حماس وفتحها مكتب سياسي للحركة والدعم المالي الذي تقدمه للحركة، منحها نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا وماليًا يمكنها من ممارسة الضغط لتعديل مواقف الحركة من أجل نجاح المفاوضات والتوصل إلى حلول. لا توجد أطراف إقليمية أخرى تمتلك مثل هذا الوضع، باستثناء الأردن الذي يلعب دورًا فيما يخص الضفة الغربية والقدس وينسق مواقف مع مصر أساسًا باعتبارهما دولتي جوار، لكن بالتأكيد ليس النفوذ الأردني كالنفوذ المصري.

● اعتبرتم في مقال لكم أنه «إذا لم تكن هناك إمكانية لإنهاء حرب غزة أو الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني عمومًا، فإن إدارته قد تكون هي البديل الأفضل»... كيف؟

- لم أقل أن إدارة الصراع هي البديل الأفضل بشكل مطلق، لكنه البديل الأفضل للأطراف التي من مصلحتها استمرار الصراع وبقائه، كذلك قد يكون هذا البديل هو البديل الممكن أو الأسهل للأطراف المعنية والمنخرطة نظرًا للتعقيدات المرتبطة بالتوصل إلى حل، وينطبق هذا الوضع جزئيًا على إدارة الحرب في غزة، وبالتأكيد كانت هناك إدارة للحرب لقطع

رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو يلقي كلمة أمام مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) في واشنطن، في 2 مارس 2015

الطريق على (إسرائيل) لتحقيق هدف التهجير، ومن أجل ضمان دخول المساعدات التي تدعم صمود الفلسطينيين في هذه المواجهة وكسر الحصار ومواجهة التجويع الذي تفرضه (إسرائيل) على الشعب الفلسطيني، هذا هو المعنى الذي قصدته من إدارة الحرب في غزة. لكن بالتأكيد أن السعي لحل هذا الصراع وتهيئة الشروط للتوصل إلى حل عادل للقضية هو الخيار الأفضل بغض النظر عن إمكانية تحقيقه في الوقت الراهن في ظل التوازنات القائمة.

● هل يمكن وصف مآلات الصراع «العربي- الإسرائيلي» منذ معاهدة «كامب ديفيد» وما تلاها بأنه تحوّل إلى صراع «إسرائيلي- فلسطيني» خصوصًا أنكم استخدمتم هذا التوصيف؟

- الحقيقة أن هذا صحيح، لكن منذ حرب عام 1973، وليس بسبب المعاهدة، بل يمكن رصد بدايته منذ أحداث سبتمبر/أيلول 1970 في الأردن، والتي عرفت باسم «أيلول الأسود»، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1987 والانتفاضة الفلسطينية في عام 1987، ولا يعني اختيار مصر نهجًا آخر لإدارة الصراع مع (إسرائيل) يقوم على أساس السعي للتوصل للحلول عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية خروجها من الصراع، وإنما إعادة ترتيب للأوراق والخيارات الممكنة والسعي لتحقيق نتائج من خلال توظيفها.

وعلينا هنا التمييز بين الصراع وبين المواجهة العسكرية أو المواجهة السياسية والدبلوماسية، وغياب المواجهة لا يعني غياب الصراع. بل أحيانًا لا تكون المواجهة تعبير عن وجود صراع بالأساس. وتحول الصراع إلى صراع إسرائيلي- فلسطيني، ليس عيبًا أو ميزة، وإنما هو توصيف لمرحلة من مراحل هذا الصراع، الذي يصنف في نظريات الصراع الدولي بأنه صراع اجتماعي ممتد. وتعين مقارنة هذا الصراع بصراعات أخرى مماثلة، لا سيما حالة الصراع مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الذي كان يتبع مع دول الجوار المناصرة للمؤتمر الوطني الأفريقي سياسات مماثلة للسياسات الإسرائيلية مع دول الطوق والدول المناصرة للقضية الفلسطينية. وفي كل الأحوال لا ينبغي نسيان أن القضية الفلسطينية هي جوهر هذا الصراع.

● هل تصوير الصراع على أنه «صراع وجود» ينفي أي إمكانية لحل يقوم على مبدأ التعايش بين الطرفين؟

- في الحقيقة أن «صراع الوجود» هو شعار وحالة ذهنية لا تعبر عن الواقع. وسبق أن تناولت مقاربة الحدود في هذا الصراع في أحد مقالاتي. والتعايش متحقق بالفعل بين اليهود والفلسطينيين في حدود 1948، وأتابع بشكل وثيق هذه العلاقات من خلال متابعة يومية للإعلام الفلسطيني في الداخل وتطور البرامج السياسية للأحزاب والقوى المختلفة يكشف عن تغيرات مذهلة، على سبيل المثال، وافقت القائمة العربية الموحدة بزعامة الطبيب الفلسطيني وعضو الكنيست منصور عباس، على قانون «يهودية الدولة» الذي يواجه بمعارضة من بقية الفصائل السياسية العربية ومن الدروز، بل ومن بعض القوى اليهودية العلمانية. والتعايش بين الجانبين تحقق أيضًا على جانبي الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية و(إسرائيل) بعد اتفاقيات أوسلو. وأي صراع تحكمه، في النهاية الأمر، حدود وهذه الحدود إما تكون حدودًا جغرافية أو سياسية أو اجتماعية. بالتأكيد، هناك أطراف تسعى لتخريب هذا التعايش، في مقدمتها المتطرفون والمتشددون اليهود، لاسيما المتدينين، وهؤلاء غير قادرين على التعايش حتى مع اليهود العلمانيين.

● قلتم، إن هذا «الصراع» بات شديد التعقيد بسبب تدخل الكثير من اللاعبين سواء من دول الإقليم أو القوى الكبرى... فهل ستفشل القوى الكبرى التي أدارت الصراع في التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف؟

- لا توجد حلول مرضية لجميع الأطراف،

«التهويل» في حجم القدرات الإسرائيلية العسكرية قناعة تسعى تل أبيب نفسها إلى ترسيخها في أذهان العرب

شعوب الشرق الأوسط باتت رهينة في أيدي المتشددين الذين يدفعون في اتجاه مواجهة عسكرية شاملة ومدمرة

طوفان الأقصى ولوبي صهيوني شمّر عن ساعديه

هذه حقيقة من حقائق العلاقات الدولية، بل والعلاقات الاجتماعية والإنسانية، والسؤال لا يتعلق بقدرة أو عدم قدرة الأطراف المنخرطة على التوصل لحلول مرضية لجميع الأطراف، وإنما عجزها عن فرض حلول أو عدم رغبة بعض من يمتلكون هذه القدرة في ذلك، أو عدم قدرة الأطراف الدولية على التوصل إلى أن نوع من الحلول، أو حتى فرض هدنة.

● لماذا فشلت الولايات المتحدة وأوروبا بعد عام كامل في إنهاء حرب غزة من خلال ممارسة ضغوط مباشرة على إسرائيل؟

– لكي نفهم الموقف الأمريكي، وإلى حد ما المواقف الأوروبية في المواجهة الحالية، يجب علينا تحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمصالح التي تدافع عنها ويمكن ترتيب هذه الأهداف على النحو التالي: الحفاظ على أمن (إسرائيل)، الأمر الذي يجعل هذه الأطراف حريصة على عدم اتخاذ أي موقف قد يعرض أمن (إسرائيل) ووجودها للخطر في ضوء التهديدات الإقليمية. ليس بالضرورة أن يكون هذا الموقف مؤسس على تقدير للمصالح القومية الأمريكية أو مصالح الدول الأوروبية المباشرة، بل قد يتعارض أحيانًا مع هذه المصالح. وهو بالتأكيد لا يقوم على تقييم دقيق لطبيعة الخطر الذي يشكله الفلسطينيون على (إسرائيل) وإنما يقوم على التقييم الإسرائيلي لهذا الخطر. كذلك، فإن النظر إلى تفاصيل ودقائق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أو الأوروبية الإسرائيلية قد يغير من تصوراتنا بخصوص حجم ومدى الدعم المقدم لـ(إسرائيل)، واحتمالات تغير الموقف وهناك سوابق لذلك، مثلما حدث مع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987.

تيار «ما بعد الصهيونية»

● هل كشفت الحرب الأخيرة في غزة عن تعقيدات متزايدة في إدارة هذه الحرب مقارنة بالجولات الثمانية السابقة بين جيش الاحتلال والمقاومة الفلسطينية؟

– على الرغم من أن الحرب الأخيرة كانت كاشفة عن تعقيدات متزايدة في إدارة الحرب من ناحية، وعن الحدود التي يمكن أن يصل إليها العنف المتبادل بين الطرفين من ناحية أخرى، إلا أنها كشفت أيضًا عن ضرورة التحرك لتغيير هذا الوضع، وبالتأكيد فإن الهوة كبيرة بين الطرفين، لكن جسر هذه الهوة ممكن وغير مستحيل، وهذه هي الخبرة التي نخلص إليها

نجحت الصهيونية في التحكّم في دوائر صناعة القرار بالعالم

من تحليل المنعطفات التاريخية في مسيرة هذا الصراع.

● رأيتم، في موضع آخر، أن الخروج من المأزق الراهن يحتاج إلى «إعادة صياغة جذرية لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني»... ما هو السبيل إلى ذلك؟

– في الحقيقة، أن مشروع التحرر الوطني ليس مشروعًا فلسطينيًا فقط وإنما هو مشروع فلسطيني- يهودي على النحو الذي دعا إليه المفكر اليهودي المناهض للصهيونية إيلان بابيه، وهو من أبرز وجوه تيار المؤرخين الجدد الذي هاجر إلى بريطانيا يعيش الآن ويدرس في إحدى جامعاتها.

لكن في الحقيقة الفكرة عندي أقدم، وكتبتها في ختام دراسة لي منشورة في كتاب بعنوان «الفجوة: الصراع الطائفي في التجمع الصهيوني» صدر في عام 1987، إذ أشرت في ختام الكتاب إلى مهمة مزدوجة لمشروع التحرر الفلسطيني تتمثل في تحرير الأرض وفي تحرير اليهود من أوهام الصهيونية. والصراع على الصهيونية كحركة سياسية وعقائدية هو عنوان رئيسي في هذه المرحلة من مراحل الصراع وهي شاغل رئيسي للشركاء في الحكومة الإسرائيلية الحالية، فتجديد الصهيونية مشروع رئيسي لنتنياهو صاغه في كتابه الذي ترجم للعربية بعنوانين مختلفين، «إسرائيل بين الأمم» ومكان تحت الشمس. والصهيونية الدينية هو اسم لحزب سياسي مشارك في الائتلاف يتزعمه وزير المالية الحالي يتسلئيل سموتريتش.

لقد أعاد اليمين الصهيوني ترسيخ وضعه على الخريطة السياسية الإسرائيلية بعد صعود تيار «ما بعد الصهيونية»، وهذا هو التحول الأهم في السياسة الإسرائيلية الذي لم نلتفت إليه. الأخطر أن الصهيونية باتت عقيدة سياسية لقوى غير يهودية في الغرب بتأثير صعود التيار الأصولي بين البروتستانت في الولايات المتحدة المؤمنين بالحكم الألفي وبمعركة «هرمجدون» وحروب نهاية العالم، بل نجد ظلًا لهذه المعتقدات في جانب من الخطاب الديني الأصولي لدى بعض التيارات الإسلامية، لاسيما مع تأكيد البعد الديني للصراع.

ولعل تأكيد هذا البعد، واحد من العوامل التي تزيد الصراع تعقيدًا وله تأثير كبير على فكرة حركة التحرر الوطني ورؤيتها. ففي ظل هيمنة هذه المعتقدات على الخطاب لا يمكن الحديث عن مشروع للتحرر الوطني دون التعامل معها.

● ذكرتم أنه «من غير الوارد تحقيق أي تقدم في التصورات لترتيبات الوضع في غزة في اليوم التالي لانتهاء الحرب»... إلى من سيؤول حكم القطاع في النهاية؟ وهل ستكون هناك تدابير دولية تشارك فيها أطراف عربية فاعلة؟

– هذه مشكلة رئيسية وسبب رئيس من أسباب استمرار الحرب إلى حين تعديل الوضع القائم، المشكلة أن الوضع المرغوب فيه إسرائيليًا، وهو القضاء على حركة حماس، أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، فمن المؤكد أن حماس ستبقى بعد انتهاء هذه الحرب وستتوسع على الأرجح ليس في الضفة الغربية، وإنما في غزة أيضًا، لكن يجب الانتباه إلى أن أحد أسباب توسعها يتعلق بزعزعة وضع التيارات السياسية الفلسطينية الأخرى وضرب مصداقيتها وفعاليتها، مثلما يحدث مع حركة «فتح» التي كانت كبرى الفصائل الفلسطينية، بل من المرجح أن تؤدي المواجهة الحالية إلى بروز تيار سياسي فلسطيني أكثر جذرية وتشددًا من حماس، ومن المرجح أن يعزز التطرف على الساحة السياسية الإسرائيلية التطرف الفلسطيني المضاد، فالمواجهة الحالية تقلص المساحة أمام التيارات السياسية الأقل تشددًا على الجانبين، وهذا وضع يجعل الشعبين، بل يجعل شعوب الشرق الأوسط جميعًا، رهينة في أيدي المتشددين والمتطرفين الذي يدفعون في اتجاه مواجهة عسكرية شاملة ومدمرة.

د. أيمن سلامة خبير القانون الدولي لـ «شؤون إيرانية»:

إسرائيل تنفذ «سياسات نازية» في غزة

أكد الدكتور أيمن سلامة، خبير القانون الدولي، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي ينفذ في غزة «سياسات نازية» سبق استخدامها خلال الحرب العالمية الثانية، مشيرًا إلى أن القانون الدولي «غير عاجز» عن كبح جماح (إسرائيل) أو أي دولة أخرى ترتكب انتهاكات صارخة ضد الإنسانية، وأنه يرخّص للدول ذات السيادة أن تتخذ تدابير مضادة ضد الدولة التي تنتهك القانون الدولي، وتضر بدولة أخرى، أو بالجماعة الدولية عمومًا.

وأضاف د. سلامة في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن آليات محاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الإبادة الجماعية لا تقتصر على «المحكمة الجنائية الدولية» فقط، ولكن يمكن لأي دولة في العالم محاكمة هؤلاء المجرمين وفقًا لمبدأ «الاختصاص القضائي العالمي» الذي تتبناه أكثر من 100 دولة، ولكن ماليزيا هي الدولة الوحيدة من بين 90 دولة عضوًا في الأمم المتحدة التي اتخذت إجراءات ضد (إسرائيل)، وحظرت دخول السفن الإسرائيلية إلى موانئها بالفعل.

وشدد أستاذ القانون الدولي، على أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يخترق كافة المواثيق والأعراف والمبادئ، والمجتمع الدولي كله تضرر جرّاء ذلك، وأن الرئيس الأمريكي جو بايدن ساهم في جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال ضد سكان غزة، وهو مسؤول جنائيًا عن هذه الجرائم... وإلى نص الحوار:

● قلتم في تصريحات إن «القانون الدولي يوفر الآليات اللازمة لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في غزة»... كيف يمكن تحقيق ذلك؟

– آليات محاكمة مجرمي الحرب، ومرتكبي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية عديدة، ولا تقتصر على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي فقط، ولكن أيضًا وفقًا لمبدأ «الاختصاص القضائي العالمي» الذي تتبناه أكثر من 100 دولة في العالم.

ويمكن لدول عديدة في الصدارة منها دول أوروبية. وتدليلًا بلجيكا، هولندا، سويسرا، ألمانيا، فرنسا هذه الدول تستطيع وفق تشريعاتها الوطنية التي تتبنى مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، الملاحقة القضائية لمرتكبي مجرمي الحرب، وإن كانت معظم هذه الدول تشترط وجود المتهم الملاحق على أقاليمها.

● بناء على ذلك... ما هو مصير الدعوى القضائية التي أقامتها دولة جنوب أفريقيا «محكمة العدل الدولية» ضد قادة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم إبادة حرب وإبادة؟

– دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد (إسرائيل) في ديسمبر/كانون الأول عام 2023، لن تصدر المحكمة قرارها النهائي البات فيها ما بين ليلة وضحاها، ولكن يستغرق الأمر سنوات، لأن على المحكمة واجب قضائي محدد، وهو إثبات أن (إسرائيل) لديها القصد الخاص في إبادة جزء أو كل من الجماعة الفلسطينية القومية. أو الدينية في قطاع غزة، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ارتكاب المعاقبة على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في ديسمبر/كانون الأول 1948.

أدلة الجريمة الدامغة

● في يناير 2024 أصدرت «العدل الدولية» حكمًا أوليًا في الدعوى وأمرت إسرائيل باتخاذ التدابير لمنع الأعمال المندرجة تحت «اتفاقية الإبادة الجماعية» لكن إسرائيل رفضت الامتثال للحكم... ما هي جدوى مثل هذه الأحكام إذا لم تُنفذ؟

– ما صدر عن محكمة العدل الدولية في يناير/كانون الثاني هذا العام كان قرارًا أوليًا، أي قرارًا إبتدائيًا بأن الأفعال التي ارتكبتها (إسرائيل) ضد الفلسطينيين في قطاع غزة يمكن أن ترقى إلى ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

وستبدأ المحكمة الجنائية الدولية تحديدًا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، مداولاتها ومرافعاتها، وتلقي المذكرة التفسيرية التفصيلية من جنوب أفريقيا، التي تعدد الأدلة على ارتكاب (إسرائيل) جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، فضلًا عن الأدلة الدامغة عن توافر القصد الخاص لدى (إسرائيل) في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

وبخصوص الأوامر القضائية الإلزامية، بأن تقوم (إسرائيل) باتخاذ تدابير تحفظية معينة لمنع الإبادة الجماعية، لابد أن نشيد بالمحكمة

القانون الدولي «غير عاجز» عن كبح جماح إسرائيل أو أي دولة أخرى ترتكب انتهاكات صارخة ضد الإنسانية

آليات محاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الإبادة الجماعية لا تقتصر على «المحكمة الجنائية الدولية» فقط

يمكن لأي دولة في العالم محاكمة قادة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب وفقًا لمبدأ «الاختصاص القضائي العالمي»

فلسطينيون يبحثون عن ضحايا في موقع الغارات الإسرائيلية على المنازل في مخيم جباليا للاجئين (رويترز)

في هذا الصدد، لأن محكمة العدل الدولية في لاهاي جهاز القضاء الرئيسي الأمم المتحدة أصدرت في قضية واحدة وهي قضية الإبادات الجماعية المرفوعة من جنوب أفريقيا، ضد (إسرائيل) أصدرت أكثر عدد من الأوامر ضد دولة، باتخاذ تدابير تحفظية مؤقتة ضد دولة ما في دعوى واحدة.

● قلتم في تصريحات إن «ما يحدث في غزة مخالف لكل الاتفاقيات الدولية ولكن هذا لا يعني أن نكفر بالقانون الدولي أو نتطرف في الزعم بأنه بلا طائل»... ألم يصب القانون الدولي نفسه في مقتل هنا؟

– لا، الكرة هنا في ملعب المجتمع الدولي، دولًا ومنظمات. المحكمة قامت بدورها وأصدرت العديد من الأوامر الإلزامية ضد (إسرائيل) وهي لا تمتلك آلية للتنفيذ مثل آليات القانون الوطنية للدول. المحكمة لا تحوز قوات شرطية أو أمنية أو عسكرية حتى تستطيع إنفاذ ما تصدره من أوامر إلزامية، لذلك الدول تستطيع اتخاذ تدابير ضد (إسرائيل) أن تجعل (إسرائيل) تنصاع وتنفذ هذه الأوامر الإلزامية بمحكمة العدل الدولية.

والقانون الدولي غير عاجز عن كبح جماح (إسرائيل) أو أي دولة ترتكب انتهاكات صارخة ضد الإنسانية، فالقانون الدولي يرخص للدول ذات السيادة بأن تتخذ تدابير مضادة ضد الدولة التي تنتهك القانون الدولي، وتضر بدولة أخرى، أو بالجماعة الدولية.

تستطيع الدول أن تقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) أو تعليق علاقاتها الدبلوماسية بها، وتستطيع الدول أيضًا أن تقطع أو تعلق كافة أطر التعاون ومعاهدات واتفاقيات وبروتوكولات التعاون المختلفة مع (إسرائيل)، سواء كانت تجارية، فنية، اقتصادية، وغيرها.

وهذه الدول تستطيع منع السفن الإسرائيلية من الوصول أو الرسو في موانئها، كما تستطيع أيضًا أن تحظر هبوط الطيران الإسرائيلي أو مرور الطيران الإسرائيلي فوق الأقاليم الجوية لهذه الدول التي تلجأ لاتخاذ مثل هكذا التدابير المضادة لـ(إسرائيل) ولكن الدول تغلب مصالحها النفعية السياسية على مبادئ القانون الدولي ولا تفعل ذلك، اللهم إلا حفنة قليلة من الدول قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع (إسرائيل)، سواء كانت جنوب أفريقيا أو عدد قليل من دول أمريكا اللاتينية.

● هل تضرر مفهوم «العدالة الدولية» الذي حاولت الأمم المتحدة تكريسه في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية جرّاء ما يحدث من جرائم إبادة في غزة؟

الإبادة الجماعية وإدراجها في القانون الدولي

– لم تتضرر العدالة الدولية، ولكن المجتمع الدولي كله تضرر مما تفعله (إسرائيل) التي تخرق كافة المواثيق والأعراف والمبادئ والقواعد للقانون الدولي، وتخرق أيضًا المعاهدات الدولية، (إسرائيل) دولة طرف في كل اتفاقيات جنيف الأربعة التي صدرت عام 1949 عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

و(إسرائيل) دولة طرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية التي صدرت في ديسمبر/كانون الأول 1948. وهي دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة كافة ضروب التعذيب التي صدرت عن الأمم المتحدة عام 1984.

والقضاء الدولي، سواء كانت العدل الدولية أو الجنائية الدولية، قاما بالاضطلاع بمسؤوليتهما وأيضًا بواجباتهما الدولية تجاه (إسرائيل)، والدعوى التعويضية التي قامت برفعها جنوب أفريقيا ضد (إسرائيل) والعدل الدولية قبلت تدخل أكثر من أربعة دول حتى الآن أكثر من أربعة دول في الدعوى مؤخرًا أيرلندا، فضلًا عن شيلي ودول أخرى، تدخلت بالفعل في الدعوى لصالح جنوب أفريقيا ضد (إسرائيل) أمام الجنائية الدولية.

الإفلات من العقاب

● كيف تمارس «محكمة العدل الدولية» عملها وتُصدر مذكرات اعتقال

> جيش الاحتلال الإسرائيلي يخترق كافة المواثيق والأعراف والمبادئ... والمجتمع الدولي كله تضرر جرّاء ذلك

لا تُنفذ ضد مرتكبي جرائم الإبادة في عالم تحكمه توازنات تؤدي لسيادة مبدأ «الإفلات من العقاب»؟

– تعطل إصدار مذكرتي الاعتقال بحق رئيس الوزراء نتنياهو ووزير دفاعه جالانت، لأسباب كثيرة، منها أن أحد قضاة الدائرة التمهيدية المختصة بإصدار مذكرتي الاعتقال، وهي القاضية الرومانية اعتذرت لمرض مفاجئ يصعب معه أن تباشر الدعوى، وقبل رئيس المحكمة إعفائها لهذه الظروف الطبية المفاجئة.

أيضًا تأخر صدور أو إصدار مثل هكذا مذكرتي الاعتقال بسبب أن أكثر من 60 دولة عضو في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قدمت مذكرات قانونية بموجب نظام المحكمة للمحكمة، تبدي ملاحظات معينة حول مدى اختصاص المحكمة بملاحقة والتحقيق مع متهمين إسرائيليين، و(إسرائيل) ليست دولة عضو في نظام المحكمة. المحكمة لا تستطيع أن تهمل هذه المذكرات وتفحصها، وترد عليها، لذلك، هذا هو السبب في تأخر مذكرتي الاعتقال بحق نتنياهو وجالانت.

● تشكل جريمة «القتل الممنهج» للأطفال والنساء في غزة سابقة على الصعيد العالمي وذكرت «مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» مؤخرًا أن النساء والأطفال شكّلوا نحو 70% من شهداء الحرب على القطاع... ما هو موقع هذه الجريمة من القانون الدولي؟

– المحكمة الجنائية الدولية، وعدد أعضائها 125 دولة، ونظامها الأساسي داخل حيز النفاذ في عام 2002، أحد الآليات الدولية، وهي الجنائية الدولية، وهي المحكمة الوحيدة هي الهيئة القضائية الجنائية الدولية الوحيدة الدائمة وهي أداة أو وسيلة فاعلة لمكافحة الإفلات من العقاب، وملاحقة المتهمين المسؤولين بارتكاب

تقدم وكالة الأونروا خدماتها لأكثر من 5.5 ملايين لاجئ في مناطق عملياتها الخمس (رويترز)

أكبر الجرائم أو أكثر الجرائم مهددة للسلم والأمن الدوليين، وتثير قلق المجتمع الدولي، وهي الجرائم الدولية الأربعة التي ذكرتها سالفًا الإبادة الجماعية، والعدوان، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

و«اتفاقيات جنيف» التي صدرت عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أغسطس/آب عام 1949، فضلًا عن ذلك، وهي بالطبع تفرض نصوصًا مخصصة لحماية الأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة، باعتبارهم أي الأطفال والنساء من ضمن المجموعات البشرية المعرضة للمخاطر، المجموعات البشرية الضعيفة، شأنهم في ذلك شأن اللاجئين وأسرى الحرب.

وهناك البروتوكول الخاص بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وهناك أيضًا مواثيق دولية وإعلانات دولية لحماية المرأة وحفظ حقوقها، منها إعلان بكين الذي صدر في العاصمة الصينية عام 1995.

● سبق أن اتهمت «الأمم المتحدة» جيش الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال عملية «الرصاص المصبوب» عام 2008... كيف تفسرون عدم فاعلية المؤسسات الأممية تجاه جرائم إسرائيل المستمرة ضد الفلسطينيين؟

- المؤسسات الأممية، ومنها مجلس حقوق الإنسان، الذي كان قد شكل لجنة غولدستون بعد عملية «الرصاص المصبوب» الغاشمة للاحتلال الإسرائيلي ديسمبر/كانون الأول 2008، ويناير/كانون الثاني 2009، هذه المؤسسات الدولية قامت واضطلعت بأدوارها ولم تنكص عن أداء مهامها المنوطة بها.

ومحكمة العدل الدولية أصدرت هذا العام الرأي الاستشاري الذي يطالب الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في غضون عام، والمحكمة في ذات الرأي الاستشاري غير الإلزامي أكدت على أن من

> مرض القاضية الرومانية عطّلَ إصدار مذكرتي الاعتقال بحق رئيس الوزراء نتنياهو ووزير دفاعه جالانت

شأن الاحتلال العسكري الخاص بالإسرائيلي منذ يونيو/حزيران 1967، من شأنه أن يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، والحق في تقرير المصير يعد قاعدة من القواعد الآمرة للقانون الدولي.

وتباشر المحكمة الجنائية الدولية إجراءاتها من أجل إصدار مذكرتي الاعتقال، ولكن سيتأخر أيضًا إصدار مذكرة الاعتقال بحق الإسرائيليين تحديدًا، نتنياهو وجالانت بعد ذلك يحدث التطور الدراماتيكي الذي لم يحدث في تاريخ المحكمة منذ عام 2002، وهو إحالة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد كريم خان إلى تحقيق خارجي، تحقيق خارجي مستقل لم تحدد المحكمة الجنائية الدولية طبيعة وماهية المؤسسة أو المؤسسات التي ستقوم بالتحقيق الجنائي حول اتهام كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بالتحرش الجنسي تجاه أو ضد أحد الموظفات التي تعمل في المحكمة الجنائية الدولية.

مره ثانية، الدول هي التي تستطيع أن تفرض الجزاءات الرادعة ضد (إسرائيل)، لأن مجلس الأمن مكبل مجلس الأمن المكبل بالفيتو الأمريكي الذي دومًا تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لحماية إسرائيل، والذي يعد صمام أمان الفيتو الأمريكي، صمام أمان لـ(إسرائيل)، يجعل (إسرائيل) تردع في البرية

حكومة اليمين المتطرف

وتعيث فسادًا في البشرية، وترتكب مثل هكذا جرائم لم تخبر بها البشرية من قبل في سائر الحروب، حتى الحروب العالمية.

● كيف تواجه الجهات الأممية الفاعلة قرار إسرائيل بحظر نشاط منظمة «الأونروا» لغوث اللاجئين الفلسطينيين... وهل يمكن للأمم المتحدة إجبار تل أبيب على فك هذا الحظر؟

- للأسف، المجتمع الدولي لا يحرك ساكنًا تجاه أخطر قرار تتخذه، أو اتخذته (إسرائيل) بالفعل، وهو قرار عدم التعامل وحظر «الأونروا»، وحظر تعامل المؤسسات والهيئات الإسرائيلية مع الأونروا وكالة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تخدم التي تخدم ملايين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي سوريا ولبنان والأردن أيضًا.

المجتمع الدولي، للأسف، يترك الفلسطينيين رهينة لقرارات خرقاء تقوم بها الدولة الشوفونية القومية الإسرائيلية، التي تطبق حرفيًا ما قام به النازي هتلر، والفاشي أيضًا موسوليني أثناء الحرب العالمية الثانية.

تستطيع الدول أن تطالب (إسرائيل) بالرجوع عن قرارها، أن تعلق قرارها بحظر «الأونروا»، وإن لم تمتثل (إسرائيل)، تستطيع الدول فرض إساءات رادعة ضد (إسرائيل)،

> الجهات الدولية لا تحرك ساكنًا تجاه أخطر قرار اتخذته إسرائيل خلال الحرب وهو حظر منظمة «الأونروا»

تجعلها تعيد النظر في هذا القرار الأخرق.

ولا تستطيع الأمم المتحدة إجبار (إسرائيل) عن الرجوع عن هذا القرار إلا من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن فقط، وهذا القرار يجب أن يتأسس على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهنا ستلوح الولايات المتحدة الأمريكية بالفيتو الذي يحبط ويشل إرادة مجلس الأمن.

«بايدن» شريك في الجريمة

● أكدتم أنه وفقا لقواعد «المسؤولية الدولية» فإن إسرائيل مسؤولة بتعويض فلسطين ولبنان عن الأضرار التي لحقت بالبيئة الطبيعية في البلدين خلال العدوان... كيف يمكن المطالبة بمثل هذه التعويضات؟

- مؤكد (إسرائيل) ملزمة بتعويض سوريا ولبنان، وأيضًا الفلسطينيين تعويضهم ماليًا، وإعادة الحال إلى ما كان عليه، بمعنى أن (إسرائيل) ملزمة بإعادة الإعمار والبناء لقطاع غزة بالكامل، وأيضًا مسؤولة عن إعادة ما دمرته من أعيان ومنشآت في لبنان وفي سوريا، فضلًا عن التعويض المالي، و(إسرائيل) ملزمة وفقًا لقواعد المسؤولية الدولية ملزمة أيضًا بمحاكمة كافة المسؤولين السياسيين والعسكريين الذين ساهموا في ارتكاب جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وأيضًا الفلسطينيين في الضفة الغربية والسوريين واللبنانيين وغيرهم.

والتعويضات المالية التي يمكن أن تطالب بها هذه الدول، إن لم تكن هناك علاقات مباشرة بين لبنان وسوريا مع (إسرائيل)، فيمكن لطرف ثالث وسيط دولي أن يتوسط ويطالب (إسرائيل) بسداد هذه التعويضات المالية.

● يؤكد المراقبون أن الرئيس الأمريكي جو بايدن أحلّ دم أهل غزة وأعطى إسرائيل الضوء الأخضر لارتكاب إبادة جماعية ضدهم... هل

د. أيمن سلامة خبير القانون الدولي ... إسرائيل تنفذ سياسات نازية في غزة

يمكن مقاضاة بايدن وإدارته أمام جهات العدالة الدولية؟

– صحيح، الرئيس بايدن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ساهم في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية التي لم يصدر حتى الآن قرار نهائي من محكمة العدل الدولية بشأنها، وأيضًا جرائم الحرب التي ترتكب جهارًا نهارًا على مدار الساعة. ساهم بايدن، وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في ارتكاب مثل هكذا جرائم عن طريق المساعدة والتسهيل والتحريض والتآمر من خلال مد (إسرائيل) بالأسلحة والذخائر على مدار الساعة سواء من خلال الجسر الجوي أو الجسر البحري إلى (إسرائيل)، لذلك بايدن مسؤول مسؤولية جنائية دولية، ويمكن محاكمته في أي دولة في العالم تطبق مبدأ الاختصاص القضائي العالمي.

● توقعتم صدور «مذكرة اعتقال» من المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو وأنه لن يتمكن من المغادرة إلى 124 دولة عضوًا في نظام المحكمة... هل يمكن أن نرى ذلك يحدث بالفعل يومًا ما؟

– المحكمة الجنائية الدولية أصبح عدد أعضاءها 125 دولة بانضمام الجمهورية الأرمينية للنظام الأساسي للمحكمة، ووفقًا لنظام المحكمة، ووفقًا للفصل المعنون والمخصص للتعاون الدولي، فإن أي متهم يصدر بحقه مذكرة اعتقال لا يستطيع السفر لأي دولة من الدول الأعضاء في نظام المحكمة، وأيضًا حين تصدر مثل هكذا مذكرة اعتقال، فالدول الأعضاء 125 دولة ملزمة بالتعاون مع المحكمة، في أمور، وعلى صعد مختلفة، منها، مد المحكمة بالمعلومات والبيانات الكافية حول الاتهامات التي صدرت من المحكمة تجاه الشخص أو الأشخاص الملاحقين، فضلًا عن مساعدة هيئات إنفاذ القانون في هذه الدول الأعضاء 125 دولة مساعدتها في اعتقال وتسليم نتنياهو، وجالانت حال وصولهم لأقاليم هذه الدول.

والأدلة الإضافية الجديدة التي قدمتها جنوب أفريقيا تختلف عن الأدلة السابقة التي قدمتها في ديسمبر/كانون الأول عام 2023 حين رفعت دعوى الإبادة الجماعية ضد (إسرائيل)، كانت أدلة «معقولة» لثبوت توفر القصد الخاص لدى (إسرائيل) في ارتكاب الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. لكن الآن وقد بدأت المحكمة في النظر في موضوع وجوهر الدعوى قامت جنوب أفريقيا بتقديم أدلة «دامغة لا يساورها شك» في توفر ذلك القصد الخاص.

● بما لك من باع طويل في القانون الدولي، هل ترى أن هناك أمل ولو بصيص في تطبيق القانون الدولي على مجرمي الحرب الصهاينة أم أن هذه المنظمات الحقوقية الدولية هي كما قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أنها محكمة لدول العالم الثالث فقط؟

– العيب في الدول وليس في المنظمات الدولية بما فيها المحاكم الدولية. دولة واحدة فقط حظرت دخول كل السفن الإسرائيلية وهي ماليزيا. هناك 90 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، ولس هناك دولة واحدة حظرت هبوط أو مرور الطيران الإسرائيلي في أجوائها أو مطاراتها. كذلك ما في دولة قامت بتعليق العلاقات التجارية والاقتصادية وأطر التعاون مع (إسرائيل).

وخدعوك فقالوا القانون الدولي عاجز، الأمم المتحدة عاجزة، الدول لا تنتظر مجلس الأمن، الدول لا تنتظر الجمعية العامة، الأمم لا تنتظر محكمة العدل الدولية أو الجنائية الدولية، الدول ذات السيادة لها الأهلية القانونية في اتخاذ التدابير المضادة ضد الدولة التي تنتهك انتهاكات ممنهجة وخروقات مبرمجة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

الأكاديمي اللبناني د. طارق شندب يفتح النار:

نظام الملالي شارك الأمريكان في احتلال العراق وخلق ميليشيا مسلحة لبنانية تغطّت بـ «العداء لإسرائيل»

قال الأكاديمي اللبناني المعروف الدكتور طارق شندب، أستاذ القانون الدولي العام، إن ميليشيا «حزب الله» تحمي الفساد في لبنان بقوة السلاح، حيث تعاني البلاد من تحالف مسيطر على مقدرات البلد طرفاه «الفساد والسلاح»، منوهًا إلى أن الجماعة الشيعية استعملت غطاء «مقاومة إسرائيل» المزعوم، لضرب مكونات الشعب اللبناني الطائفية المختلفة، وأن اللبنانيون يدفعون ثمنًا كبيرًا نتيجة تخلّي البيئة الشيعية عن عروبتها لمصلحة المخطط الإيراني التوسعي.

وأضاف د. شندب، في حوار كاشف لـ «شؤون إيرانية»، أن نظام الملالي شارك الأمريكان في احتلال العراق بدءًا من عام 2003، وخلق في لبنان ميليشيا مسلحة تغطت بـ «العداء لإسرائيل»، وأن هذه الميليشيا (حزب الله) استعمل غطاء مقاومة (إسرائيل) المزعوم لضرب مكونات الشعب اللبناني الطائفية المختلفة، وشارك في قتل مليون سوري وتهجير 15 مليون آخرين إلى لبنان، معتبرًا أن السلاح الإيراني الذي استُعمل في قتل السوريين لو أُطلق على الكيان الصهيوني لكنا الآن في «القدس».

وأكد الأكاديمي اللبناني، أن جهاز الشرطة الدولية «الإنتربول» رفض طلبًا رسميًا قدّمته الحكومة اللبنانية لاعتقاله بتهمة «ذم وقدح»، لأن هذه التهمة كانت متعلّقة بأمر سياسي، مؤكدًا أن هناك عمليات تضييق وملاحقات وابتزاز ضده، من قِبل المحور الإيراني الذي يدّعي أنه «محور مقاومة»، لأنه ساند حقوق الشعبيّن السوري والفلسطيني، وسعى جاهدًا إلى كشف شبكات الفساد الضالع فيها «حزب الله»، ومواجهة المخططات الإيرانية للسيطرة على مقدرات الدول العربية... وإلى الحوار:

● لماذا حدّد الخميني موقعيّن استراتيجيّين من حيث المبدأ بعد نجاح ثورة 1979 هما العراق ولبنان... وما مدى أهمية هذين البلديّن في الاستراتيجية التوسعية الإيرانية؟

– بالنسبة لتحديد موقعي بلدي لبنان والعراق بالنسبة للثورة الخمينية المزعومة والتي رفعت شعار «تصدير الثورة». أولًا العراق هو بلد البوابة الشرقية للدول العربية ولبنان هو واجهة الدول العربية على البحر المتوسط، وله دور أساسي من حيث التنوع الطائفي.

واستطاع نظام الخميني عبر سنوات طويلة من العمل أن يشارك الأمريكان في احتلال العراق، وأن يخلق في لبنان ميليشيا مسلحة تغطت بالعداء لإسرائيل، واستعملت الميليشيا

«حزب الله» يحمي الفساد في لبنان بقوة السلاح

هذا الغطاء لتضرب مكونات الشعب اللبناني الطائفية المختلفة المكونة من 18 طائفة، وتنشئ ميليشيا برعاية وبتغطية من الاحتلال الإسرائيلي، الذي هو بحكم الأمر الواقع محتل للأراضي الفلسطينية.

تمكّن نظام الملالي بدعم وتغطية كذلك غربية، من تقوية هذه الميليشيا التي هي ميليشيا «حزب الله»، واستطاعوا أن يفرضوا أمرًا واقعًا في لبنان بقوة السلاح يدفع اللبنانيون ثمنه الآن، حيث يحصل الاعتداء الإسرائيلي على لبنان متذرعة بوجود تلك الميليشيا التي وضعت اللبنانيين بين مطرقة (إسرائيل) وبين سندان «حزب الله» الذي لم يترك موبقة إلا وارتكبها بحق شعب اللبناني ولذلك هذا الأمر خطير جدًا.

● كيف لعبت إيران دورًا أساسيًا في نشأة «حزب الله» عام 1982 على يد المرشد الروحي للحزب وقتها محمد حسين فضل الله المُلقّب بـ «خُميني لبنان»؟

– لعبت إيران بعواطف الكثير من شباب الشيعة العرب في لبنان، واستغلت وجودهم في العراق وفي إيران للدراسة واستطاعت إنشاء كيان مسلح هدفه يعني أن يكون ذراع أساسي لإيران ويؤمن بولاية الفقيه.

وفي البداية كان المرحوم محمد حسين فضل الله يمثل خط (إسلامي) شيعي معتدل في لبنان، واستطاعوا أن يزيحوه بعد أن اشتد عود حزب الله ويكون لميليشيا حزب الله ارتباط مباشر بإيران عبر تبنيهم إيران لفكرة ولاية الفقيه وعبر تلقيهم الأوامر الشرعية والعسكرية من هناك.

وكانت البيئة خصبة في لبنان، وبالأخص البيئة الشيعية، وهذا الأمر للأسف جعل اللبنانيين الآن يدفعون ثمنًا كبيرًا نتيجة لسكوت أو تخلي البيئة الشيعية عن عروبتها في لبنان وعن الخط العروبي الذي هو أساس وجوده في لبنان والحفاظ على كينونتهم ولذلك نري ما نرى الآن.

جرائم إيران و«حزب الله»

● كيف نجح الملالي في استخدم شعارات «فلسطين والقدس والتحرير» لتنفيذ المخطط التوسعي الإيراني في المنطقة؟

– نجح الخط الإيراني أو نجحت إيران عبر أذرعها، في استعمال قضية القدس، واستعمال «يوم القدس» الذي لا يؤمن به أصلًا الشيعة الاثني عشرية التابعين لولاية الفقيه، الذين يعتبرون في كتبهم التي تدرس في المناهج

الإيرانية في المدارس والجامعات الإيرانية، أن لا وجود للقدس في الأرض، ولكن استطاعوا استعمال هذا الشعار للسيطرة على العواصم العربية، وعلى العقول من خلال زعمهم تحرير فلسطين أو القتال ضد العدو الصهيوني لتحرير فلسطين، ولذلك نراهم يعني يستعملون هذا الشعار كثيرًا في أدبياتهم «لبيك يا فلسطين»، وغير ذلك.

وكان حسن نصر الله قبل مقتله يردد دائمًا أن طريق القدس تمر في القلمون السورية، وفي حلب وحمص، وذلك لتبرير قتله للشعب السوري، وبنفس الوقت استعملوا نفس الأسلوب في العراق حيث ارتكبوا جرائم بحق أهالي الموصل وديالى، وكان يبررون نفس الطريق بأن طريق تحرير القدس تمر في هذه المناطق، فيما كانت القدس تبعد عن بيروت حوالي 160 كم فقط، هو لم يوجه لها أي طلقة إلا بعد أن قتل حسن نصر الله عندما رأى الحزب ورأت إيران أن وجودها أصبح مهددًا.

وطوال سنة من عملية «طوفان الأقصى» التي استشهد فيها 41،000 فلسطيني من قبل العدو الإسرائيلي، لم تشارك إيران ولا ميليشيا حزب الله بأي مشاركة فعلية إلا في الفترة الأخيرة التي تلت اغتيال حسن نصر الله، وذلك للدفاع عن وجودها، وليس للدفاع

> «حزب الله» استعمل غطاء شعارات مقاومة إسرائيل المزعومة لضرب مكونات الشعب اللبناني الطائفية المختلفة

عن القدس. هم لديهم إمكانيات عسكرية، والسلاح الذي استُعمل في الحرب على الشعب السوري والصواريخ التي أطلقت على القصير والزبداني، وهي التي دمرت تلك المناطق عن بكرة أبيها، لو أطلقت على الكيان الصهيوني، لكنا الآن في القدس كما يزعمون. ولكن شعار القدس هو مجرد شعار، والتصريحات الأخيرة لوزير الخارجية الإيراني وللرئيس الإيراني وحل الدولتين غير مقبول، وأن الدولة الواحدة هي أن التي يجب أن تكون. يعني كل هذه الأمور كشفت حقيقة هذا المحور وكشف موضوع القدس الذي استعملوها وما زالوا إلى هذه اللحظة يكذبون فيها الشعوب العربية والشعوب الإسلامية لتبرير وجودهم واستعمالهم آلة القتل والسلاح ضد الشعوب العربية.

● بعد انكشاف زيف هذه الشعارات الكاذبة وجّه «حزب الله» سلاحه إلى صدور اللبنانيين أولًا، ثم إلى السوريين، ثم إلى بقية الدول العربية... كيف ترون جرائم الجماعة منذ نشأتها حتى الآن؟

– لقد شاركوا في قتل مليون سوري وتهجير 15 مليون آخرين إلى لبنان، وقف «حزب الله» ضد الثورة السورية بكل قوته، وكان حسن نصر الله يفاخر بذلك ويقول أنه سوف يكون هو لو

ميليشيا حزب الله وتصنيع وتهريب المخدرات

اضطر الأمر للذهاب إلى سوريا والجرائم التي ارتكبها حزب الله بحق السوريين جرائم فظيعة جدًا، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وجرائم إبادة، والفيديوهات التي تنشر حتى هذه اللحظة، مع عدم قفلها منها أعظم، بالإضافة إلى مشاركته الروس، والميليشيات العراقية والنظام باستعمال الأسلحة الكيماوية وغيرها، والتهجير القسري، والتغيير الديموغرافي، كلها جرائم كبرى، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ناهيك على أن «حزب الله» بالرغم من حربه الآن مع العدو الصهيوني كما يزعم، إلا أنه حتى هذه اللحظة ما زال يضرب ويقصف في مناطق إدلب، يعني مستمر في احتلاله لعدد من القرى منها الزبداني ومنها القصير وغيرها وريف حمص، ونفس الأمر استعمله في لبنان عندما بدأ باغتيال الشهيد رفيق الحريري عام 2005، ثم شكلت محكمة دولية أثبتت أن أربع عناصر من حزب الله هم الذين خططوا لقتل رفيق الحريري وقتلوه، ثم بعد ذلك اغتالوا عدد كبير من النواب والوزراء والشخصيات الذين كانوا يقفون ضد محور إيران إن صح التعبير، أو ضد أو الذين كانوا يطالبون بتطبيق الدستور اللبناني الذي ينص على سحب سلاح جميع الميليشيات، فتم اغتيال عدد كبير من النواب والوزراء والشخصيات السياسية والصحافية والإعلامية والضباط بطريقة ممنهجة.

● وما هي أبرز جرائم «حزب الله»؟

- الجرائم كثيرة، ففي 7 مايو/أيار 2008 دخلوا إلى بيروت وقتلوا 85 مواطنًا سُنيًا لترويع الناس وإرهاب الدولة، ثم عمليات الاغتيال المتوالية، وكان آخرها اغتيال لقمان سليم، وهو صحافي شيعي في الجنوب اللبناني. ناهيك عن عمليات قتل أو اختفاء لعدد كبير، هذه الجرائم التي ارتكبها حزب الله في لبنان. وهذه الموبقات، ما زال الحزب مستمرًا فيها بقوة الأمر الواقع، أضف إلى ذلك موضوع حمايته لتجار المخدرات، ولمنع الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية وبالأخص منطقة البقاع الشمالي، حيث أن تجار المخدرات يحظون بدعم مباشر منه، مقابل أن يكون له حصة في تمويله ولتقديم خدمات لشبابه داخل الحزب. إضافة أن جميع الدول العربية قطعت علاقاتها نتيجة عمليات التهريب من لبنان إلى الخارج. وهذه الأمور كلها باتت مكشوفة أمام الرأي العام العربي والدولي.

وبعد اغتيال رفيق الحريري عام 2005، بدأت الفتنة السنية- الشيعية تظهر، وانكشفت حقيقة هذا المحور في لبنان، الذي لم يكن هناك كلام عن شيعي سني في لبنان، وبعد ثورة الشعب السوري سقطت ورقة التوت عن هذا الحزب عندما أعلنها جهارًا نهارًا، حسن نصر

اللبنانيون يدفعون ثمنًا كبيرًا نتيجة تخلّي البيئة الشيعية عن عروبتها لمصلحة المخطط الإيراني التوسعي

الله بأنه ذاهب إلى سوريا لحماية المراقد تارة وتارة يدافع عن النظام النصيري البعثي، وتارة للدفاع عن مقام السيدة زينب وغيرها، وخلق أعذار بحجج طائفية مذهبية، وقحة جدًا. أعتقد أن الشعوب العربية بعد الثورة السورية أدركت حقيقة أن هذا المحور وكذب حزب الله واستعماله لاسم لفظ الجلالة المكرم، واستعماله لشعار القدس، الثورة السورية باعتقادي أنها يكفيها شرفًا وعزة ومكانة أنها فضحت هذا الحزب وفضحت محور إيران وعرته تمامًا وأسقطت ورقة التوت عنه وكشفته أمام الرأي العالمي والعربي والإسلامي بالذات.

عمال إنقاذ وسكان يبحثون عن ضحايا في موقع غارة إسرائيلية في بيروت (أ.ب)

السلاح الإيراني الذي استُعمل في قتل الشعب السوري لو أُطلق على الكيان الصهيوني... لكنا الآن في «القدس»

● بدأت الأنشطة الإرهابية للجماعة الشيعية عام 1983 بعد سنة واحدة فقط من تأسيسها بأوامر من إيران... ما أبرز عمليات الحزب الإرهابي في دول الخليج والعالم؟

– هناك عدة عمليات إرهابية قام بها «حزب الله» في سوريا وفي دول الخليج وفي لبنان، أعتقد أن أبرزها هو ما قام به في الثورة السورية، حيث شارك في قتل مليون سوري، عدا عن تفجيرات «الخُبر» في المملكة العربية السعودية وخطف طائرة أمير دولة الكويت ومحاولة قتله، بالإضافة إلى عملية قتل رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، وجرائم كثيرة جدًا بحاجة إلى مجلد.

مطلوب لـ «الإنتربول الدولي»

● رفض الإنتربول الدولي عام 2022 طلبًا قدمته الحكومة اللبنانية لتوقيفكم بتهمة «ذم وقدح الحكومة»... لماذا كان هذا الطلب، وكيف انتهت الواقعة؟

– للأسف هذا الأمر حقيقي جدًا ويتعلق بعملية ابتزاز قام بها بعض من القضاء، بمحاولة تصدير مذكرة أنتربول للإنتربول بناء على دعوى قدح وذم، وهي أعمال لا تستدعي التوقيف ولا يوجد فيها جرم توقيفها خاصة لمحامي، وهي أنني انتقدت بعض الفساد في لبنان، وهذا الأمر أزعج كثير من الطبقة السياسية الفاسدة وغير السياسية، وحاولوا أثناء سفري تصدير كتاب إلى منظمة الإنتربول، وأصدروا كتاب طلبوا فيه توقيفي غيابيًا بالفعل. منظمة الإنتربول رفضت تنفيذ كتاب الدولة اللبنانية، باعتبار أن هذا الأمر لا يشكل جرمًا، وأنه فقط على سبيل الضغط، وتم توجيه كتاب من الإنتربول إلى الدولة اللبنانية لتبيان حقيقة الموضوع، ورفضت الجهة اللبنانية تبيان الموضوع، ورفض الإنتربول تنفيذها نهائيًا، باعتبار أنها غير ذات مغزى وغير صحيحة وتتعلق بأمر سياسي وجرم غير موجود.

● تعرضتّم العام الماضي لعملية اختطاف وصفها مصدر حقوقي لبناني وقتها بأنها كانت «عملية ممنهجة ومخطط لها»... فما هي قصة هذه العملية ومن هم الجناة فيها؟

– نعم، هناك عمليات تضييق وملاحقات وابتزاز وعمليات استهداف شخصي ضدي في لبنان من قبل المحور الذي يدعي أنه «محور مقاومة» وأزلامهم في السلطة وغير السلطة. وبالفعل تعرضت لعملية اختطاف ولولا ستر الله عز وجل لكنت الآن في خبر كان، ولكن تدخل القوى الأمنية بسرعة جدًا وبخاصة الجيش اللبناني، فقط أقول الجيش اللبناني، وبمديرية المخابرات في الجيش اللبناني أدت إلى إفشال هذه العملية، بعد عدة ساعات ومحاصرة الخاطفين الذين تم توقيف قسم منهم وقسم آخر فر، وهذه العملية نعرف نحن من وجهها ومن يديرها وعلى كل الأحوال، اسمح لي أن أتكلم كسبنا هذه العملية باعتبار أنها الآن لدى المحقق. لدى قاضي التحقيق، وهي شخصية محترمة جدًا، قاضي التحقيق الأول في الشمال،

آلاف الأطفال السوريين قتلوا على يد ميليشيات حزب الله

حسن نصر الله كان يردد دائمًا قبل مقتله أن «طريق القدس» تمرّ عبر مناطق القلمون حلب وحمص السورية

إسمها القاضي نصار. نكن لها كل الإحترام والمودة باعتبارها قاضية يعني متمرسة وقوية جدًا وهي تقوم بالتحقيقات، وعندما يصدر القرار الظني سوف نقوم بنشر القرار الظني، أما الآن التحقيقات سرية وبموجب القانون يجب أن تبقى سرية، حتى إصدار القرار الظني، وبإذن الله عندما ينتهي التحقيق سوف نقوم بنشره، ولكن بنقاط أساسية هي عصابة كبيرة تتمتع بشبكات علاقات تدير شبكات إجرامية عديدة تعمل لجهات خارجية وداخلية بعمليات السلب والخطف وعرفت التوجه.

● يرى محللون ومتابعون أن «الدولة العميقة» في لبنان تحاول اغتيال الدكتور طارق شندب سياسيًا وإسكاته بأي طريقة؟

- والله سؤالك صحيح، هناك دولة عميقة في لبنان، دولة المتجذر فيها الفساد والمحسوبيات، والتي أصبحت تتلاقى منظومة الفساد فيها مع منظومة «حزب الله»، حيث يحمي السلاح منظومة الفساد، وهذه الدولة لا تحاول ثقة إسكات طارق شندب أو التضييق على طارق شندب أو استهداف طارق شندب، وإنما تحاول التضييق والاستهداف، لكل شخص محترم وشريف في هذا البلد يطالب بتطبيق القانون وبالعدالة وتطبيق الدستور فقط، واحترام القانون الدولي. وهناك عدد كبير من الذين دفعوا حياتهم ثمنًا لهذه الأمور، من اغتيالات وقتل وخطف من صحافيين وضباط ونواب ووزراء، وبالفعل هناك تعرض لي في هذا الموضوع في أكثر من مكان وأكثر من محطة، وحتى داخل لبنان وخارج لبنان، ولكن بإذن الله نحن نؤمن بأن الله عز وجل هو الحامي، وإن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك وهذه طبيعة الحياة، وعلينا أن نواجه ونستمر في المواجهة إحقاقًا للحق وإبطالًا للباطل، فهذا ديننا، وهذه عقيدتنا، وأن نقف مع المظلوم مهما كان، وأن نقف ضد الظالم مهما كان، ومن كائنًا ومن كان.

نحن بكل قوة وفخر نقف مع الثورة السورية ومع الشعب السوري المظلوم، كما نقف مع الشعب الفلسطيني المظلوم، ونقف مع الشعب العراقي المظلوم، وموضوع السوري الذي كان له ذيول كثيرة في لبنان، كان هناك ظلم لحق بقسم كبير من اللاجئين السوريين في لبنان واتهامهم إتهامات باطلة لمصلحة حزب الله ولمصلحة الحزب السوري، والتصدي لهولاء الظالمين وضعنا في مواجهة معهم، ونحن مستمرين في مواجهة أي ظالم، حتى يحق الحق بإذن الله.

أزمة لبنان «سياسية»

● تعملون على إصلاح منظومة القضاء اللبنانية بعد أن باتت تعمل لصالح أجندات خارجية تهدف إلى زعزعة الوحدة الوطنية في لبنان... ما هو السبيل إلى ذلك؟

- بالفعل المنظومة القضائية منظومة مترهلة بسبب ترهل الحياة السياسية والدستورية في لبنان، والسلطة القضائية، هي سلطة مهمة في لبنان، وهي سلطة مستقلة يجب أن تقوم بقوة الدستور، ولكن التدخلات السياسية في لبنان جعلت منها سلطة تابعة في بعض الأحيان، وهذا ما يعاني منه كثير من القضاة الشرفاء في لبنان، وهناك مجموعة كبيرة من القضاة الشرفاء الذين يعانون ما يعانون، ونعطي مثال ماذا حصل بعد تفجير مرفأ بيروت، والتهديدات التي طالت المحقق العدلي طارق بيطار، بالإضافة إلى قضايا أخرى في ملفات أخرى لقضاة آخرين تعرضوا للقتل والاغتيال، ومنهم يتعرض للتهديد، ومنهم من يخضع، ومنهم من لا يخضع، ومنهم من يأتمر بالأوامر السياسية، ومنهم لا يأتمر منهم من يتعاطى بخلفية طائفية، ومنهم لا. ولكن أقول لك هناك ضعف في الجهاز القضائي بلبنان بسبب ضعف الدولة وضعف الإمكانيات وعدم إعطاء استقلال للقضاء وإصلاح القضاء هو أهم شيء فيه حتى تقوم حتى يقوم إصلاح الدولة، فالقضاء هو الأساس لإصلاح المنظومة السياسية ولإصلاح المجتمع، ولكن في لبنان العكس، يعني ما يجري هو المنظومة السياسية تحاول التحكم بالقضاء وبعض القضاء لديه ميول سياسية أو يأتي يعني بسبب التوزيعات الطائفية للمراكز القضائية في لبنان وهذا خطأ كبير وبالتالي يجب أن يراعى في القضاء مبدأ أساسي، هو مبدأ المساواة والعدالة حتى بين القضاة حتي يتم إلغاء الطائفية السياسية

الميليشيا الشيعية ترعى تجار المخدرات في «سهل البقاع» وتمنع الدولة من بسط سيطرتها على مناطق عديدة

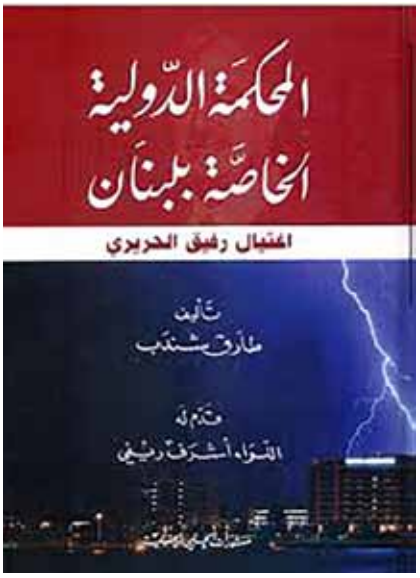

من الجسم القضائي أولًا حتى يتم إصلاح المنظومة القضائية التي أساس بناء الدولة والوطن والمواطن.

● صدر لكم كتاب عن جريمة اغتيال رفيق الحريري أحد أهمّ رجالات المنطقة المعادين للمشروع الإيراني عام 2005 فما هي أدلة تورط «حزب الله» في هذه الجريمة التي يعاني منها لبنان حتى الآن؟

– نعم، في عام 2014 أصدرت كتابًا عنوانه «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، اغتيال الرئيس رفيق الحريري»، وبالأساس هو رسالة دكتوراه لي عام 2013 ناقشت فيها تداعيات اغتيال الرئيس رفيق الحريري رحمه الله، على الساحة اللبنانية وعلى الساحة الدولية، وأهمية إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، التي أنشئت لمحاكمة قتلة رفيق الحريري، وهي أول محكمة دولية تنشأ للمحاكمة في جريمة إرهابية متهم فيها عناصر من حزب الله، وبعد 15 سنة من التحقيقات التي شارك بها كبار المحققين الدوليين وكبار القضاة في العالم، والتي نقضها العالم، والتي شاهدها على شاشات التلفزة، وشاهد أهميتها وشاهد من إجراءات المحكمة ما يدل مما يدل على نزاهتها، وتكون تحت المجهر العالمي، وأصدرت أحكام بإدانة خمس عناصر من ميليشيا «حزب الله» شاركوا بقتل رفيق الحريري، وفقًا للأدلة المتوفرة لديهم. المحكمة الدولية تم محاربتها في لبنان من قبل ميليشيا حزب الله، وحسن نصر الله، اعتبر أن هؤلاء القتلة أو المجرمين هم قديسون!

ولكن رغم ذلك، كان الشعب اللبناني ينتظر حكم المحكمة التي أدانت عناصر ميليشيا «حزب الله» وبالفعل، هذه الإدانة تشكل معطف أساسي

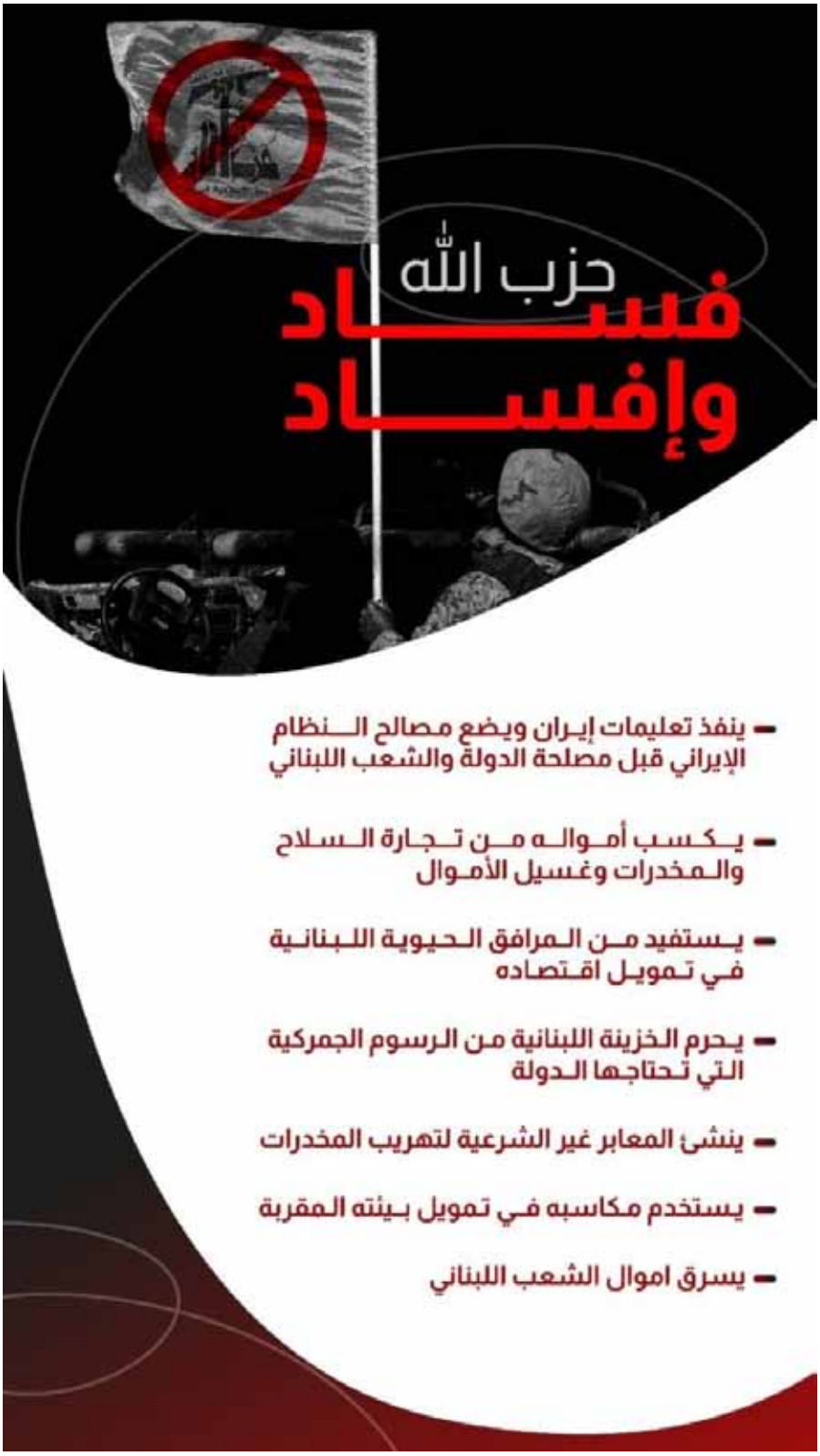

ورئيسي في تجريم هذه الميليشيا، التي قتلت بعد رفيق الحريري، الكثير من النواب والوزراء والشخصيات الذين يحملون نفس المنهج ونفس الفكرة السياسية.

● اعتبرتم أن الأزمة في لبنان هي أزمة سياسية تحولت إلى أزمة اقتصادية... فما الدور الذي لعبه حزب الله في تفاقم هذه الأزمة المستمرة؟

– الأزمة السياسية في لبنان هي أزمة طويلة، وبدأت بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث بدأ حزب الله وأنصار حزب الله من الطبقة السياسية أو المحور السياسي داخل لبنان بتعطيل الحياة الدستورية اللبنانية، وأدى ذلك إلى انسحاب القوات السورية من

لبنان، هذا الأمر أزعج ميليشيات حزب الله وأزعج إيران وكانت الانتخابات النيابية قد أفرزت عن كتلة كبيرة معارضة للنظام السوري ولحزب الله، عمد حزب الله إلى تقليل حجم الكتلة النيابية عبر اغتيال النواب والوزراء وتعطيل الحياة السياسية في لبنان. رافق ذلك الفساد المستشري في الطبقة السياسية في لبنان، وفي طبقة الموظفين الكبار، وهذا الأمر يعود إلى الطائفية السياسية في لبنان، وحماية المرجعيات السياسية لأكثرية النافذين الفاسدين. ولكن «حزب الله» كان هو المستفيد من تغطية هذا الفساد ليبرر أو ليغطي أفعاله الجرمية وتجاوزاته الدستورية.

والحياة السياسية في لبنان بحاجة إلى عملية نهضة كبيرة لا يمكن أن نبدأها بدون تصحيح، وإصلاح للنظام السياسي ومعاقبة الفاسدين، وأهمها موضوع السلاح، السلاح الذي يعتبر بالنسبة للبنانيين خطر كبير، هذا السلاح الموجود بين يدي حزب الله والذي يستعمله في الداخل وفي الخارج وخارج إطار الدولة وخارج قرارات الوزراء، مجلس الوزراء، هذا العمل خطير جدًا، لا يجوز في أي دولة في العالم أن يكون هناك قرار، السلم والحرب بيد ميليشيا قرار السلم والحرب في لبنان بيد ميليشيا ميليشيا حزب الله وهذا أمر خطير في الدول التي نجد فيها سيادة، يكون القرار للميليشيات، أما في لبنان هناك دولة وهناك سيادة، وهذا الأمر أدى إلى فتنة طائفية داخلية في لبنان، حصلت في 6 مايو/أيار 2002، عندما دخل حزب الله إلى بيروت، وعندما ذهب إلى سوريا، وعندما شارك في تهريب المخدرات وبعض الأعمال الإرهابية في الخليج، أصبح لبنان معزول دوليًا وعربيًا عن محيطه، وأصبح يلزم إليه كمنطقة كدولة يعني مارقة وللأسف نلاحظ الآن أننا خلال الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان لن تتخذ أي دولة عربية موقف حاسم من جهة الوقوف مع لبنان بسبب أنهم يعرفون أن قرار السلم والحرب والسيطرة على الدولة اللبنانية وعلى قرار الدولة اللبنانية هو بيد ميليشيا حزب الله وأن الوزراء هم مجرد ألعوبة بيد الميليشيا، وهذا أمر خطير جدًا لأن ثمانين بالمئة من اللبنانيين يرفضون هذا الحزب ويرفضون ما يقوم به، ولكنهم يدفعون الثمن تصرفات هذا الحزب وسيطرته على قوة الأمر الواقع قوة السلاح.

شبكات تهريب السلاح

● كشفت صحيفة أمريكية أسرار تجارة الأسلحة في أفريقيا بالتعاون بين «حزب الله» وجبهة «البوليساريو»... ما مصدر هذه الأسلحة وما وجهتها النهائية؟

– صحيح، هناك عمليات تهريب السلاح إلى دول أخرى ودول في أفريقيا وغيرها فيها حزب الله وغيره أدوار كبيرة، ولكن حزب الله له دور كبير في عملية السلاح من إيران إلى لبنان ومن لبنان إلى سوريا ومن سوريا وبالعكس صحيح وإلى جهات أخرى وهذه أعمال ناهيك عن عمليات المخدرات، وهي أعمال كبيرة جدًا وخطيرة جدًا.

الفتنة «السُنيّة-الشيعية» بدأت تظهر في لبنان بعد جريمة اغتيال رفيق الحريري عام 2005

● قلتم في تصريحات صحفية إنه «لا يجوز أن يكون هناك 5 دول تتحكم بمصير العالم عبر مجلس الأمن الدولي»... فهل يشهد العالم بعد حرب غزة بزوغ نظام دولي جديد كما يرى البعض؟

– هناك خمس دول تملك حق الفيتو في «مجلس الأمن» هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين، وهذه الدول لو نظرنا في تاريخها، نرى أنها أكثر الدول دموية في العالم، فأمريكا ارتكبت ما ارتكبت، نتكلم عن الدول العربية، ارتكبت ما ارتكبت في العراق وفي اليمن وفي سوريا، وفي كل مكان، كذلك فرنسا ارتكبت جرائم كبيرة في أفريقيا، وكذلك بريطانيا، نفس الأمر، كذلك الأمر بالنسبة للروس، ما ارتكبوه في أفغانستان وغير أفغانستان، والأمريكان كذلك في أفغانستان، وبالإضافة إلى ذلك الصين وانتهاكاتها لحقوق طائفة «الإيغور» المسلمة.

وهذه الدول تملك حق الفيتو، وتسيطر على مجلس الأمن، وهو السلطة التنفيذية للأمم المتحدة، التي هي ترعى السلم والأمن الدوليين، وتتخذ قرارات مصيرية مهمة، بتطبيق القانون الدولي، وغير ذلك. للأسف هذه الدول الخمسة هي متهمة دائما بارتكاب جرائم، يعني (إسرائيل) هي كيان مصطنع ولكن بقوة أمر الواقع أصبح دولة بسبب قرار مجلس الأمن، ودائما يرتكب أعمالا جُرمية بحق الشعب الفلسطيني، ورغم كل الإدانات التي تصدر بحقه فإنه محمي بحق الفيتو أو الحق الذي تملكه أمريكا، كيف يمكن لدولة يعني أن تكون محمية بحق الفيتو، ومفترض هذه الدولة الفيتو أن تكون الدولة حيادية، أقله كيف يمكن أن يصدر قرار بإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا؟ إذا كانت روسيا هي ما تملك حق الفيتو، وهي المتهمة، وهي المدانة، وهي الحكم صاحبة القرار.

● فهل نشهد تغييرًا حقيقيًا في موازين النظام العالمي إذن؟

– الدول الخمسة بعد الحرب العالمية الثانية التي أخذت حق الفيتو، كانت في وضع مختلف، الآن هناك تطور في دول العالم، روسيا كانت الاتحاد السوفياتي سابقًا، ثم جاءت روسيا فقدت مكانها، هناك، الآن هناك دول جديدة نشأت في العالم، دول لها قوة إقتصادية وقوة عسكرية لا ننسى الدولة التركية، ولا ننسى اليوم الدولة السعودية، ولا ننسى ماليزيا كقوة إسلامية صاعدة، وسنغافورة وغير ذلك، ولكل هؤلاء ليس لديهم حق الفيتو، ليس هناك من دولة عربية لديها حق، الفيتو، ليس هناك من دولة إسلامية لديها حق الفيتو بمطلق الأحوال.

وهذا الأمر يحتاج لتعديل جديد في النظام العالمي، هناك تغير في النظام العالمي في قوة الدول، في التحالفات، وبالرغم من ذلك لا زال هذا النظام العفن موجودًا أقله يجب أن يتم إلغاء هذا الحق. ويجب أن يتم فصل محكمة الجنائية الدولية عن مجلس الأمن، لا يحق لمجلس الأمن الذي هو الجهة السياسية أساسية في العالم أن يحول ملفات إلى المحكمة الدولية أو أن يعطل تحويل ملفات، ما دام هذا المجلس هو مجلس سياسي، والمحكمة الجنائية الدولية محكمة قانونية قضائية، فكيف يمكن أن يلتقي السياسة مع القضاء وهذا من الأسس التي يجب أن يفهمها الجميع، أنه لا يجب التدخل في العمل القضائي من الجهات السياسية الوطنية.

تحمي بعض هذه الدول الخمس المجرمين الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، كما في حالة (إسرائيل)، ويحولون دون محاكمتهم باستعمال حق الفيتو. وهذا الأمر بحاجة لتعديل في المستقبل، والدول العربية والدول الإسلامية بحاجة إلى توحيد جهودها، ليكون لهم صوت أساسي داخل مجلس الأمن بما في ذلك حق الفيتو، أو ما شابه، لكي يستطيعوا أن يأخذوا دورهم في العالم الجديد.

أسرار التحالف الغادر بين طهران وتل أبيب

إيران «شريك الصهاينة» في إراقة الدم العربي

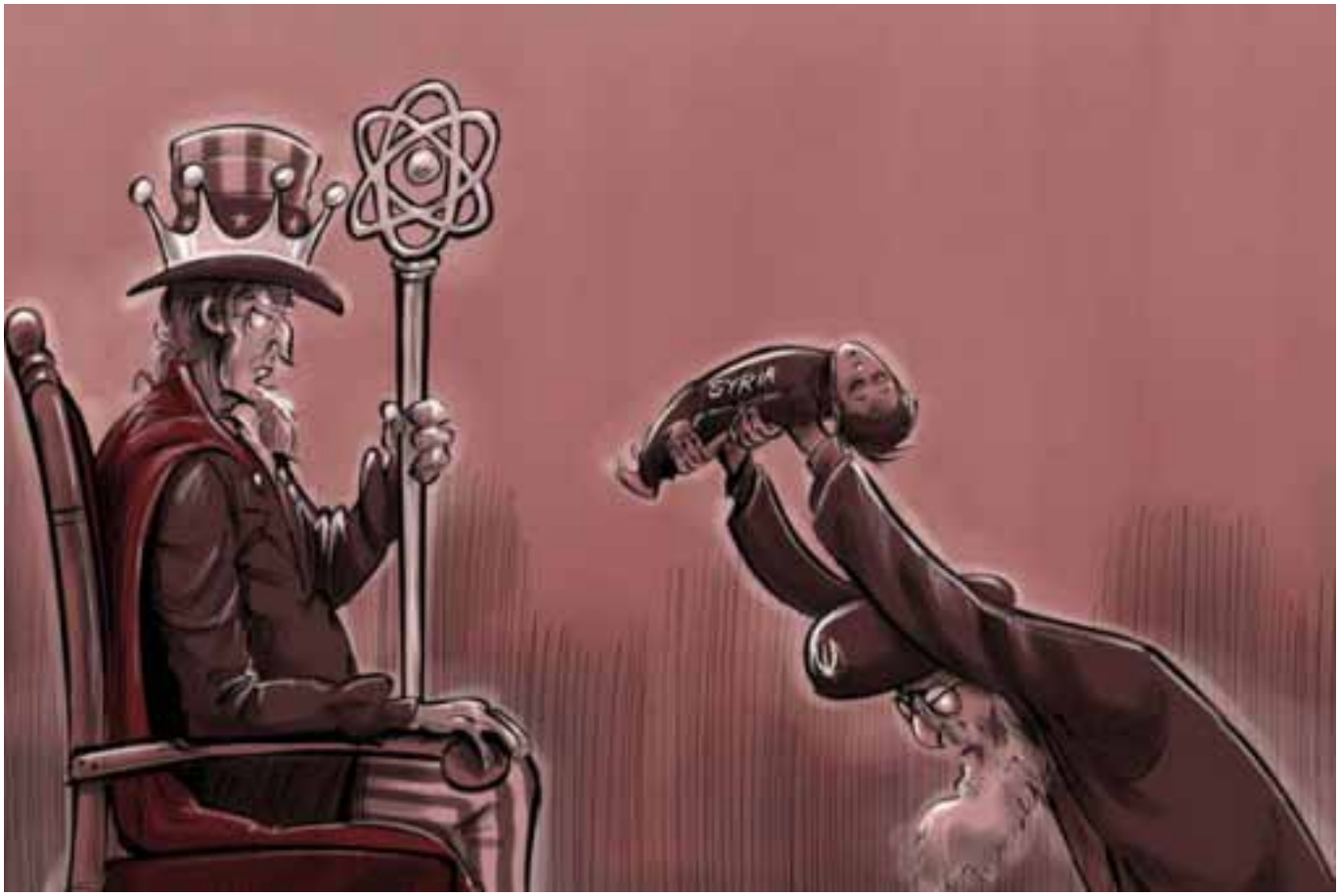

سحر عزوز

منذ عام 1979 حتى هذه اللحظة، لم يكن النظام الإيراني بريئًا من الدم العربي، بل هو شريك أصيل للعدو الإسرائيلي في العدوان على الدول العربية، سواء العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن، وها هو هذا النظام الدموي «يستثمر» في الدم الفلسطيني من أجل تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية لحساب ما يُسمى «محور المقاومة».

على الرغم من العداء الإيراني المعُلن لإسرائيل بوصفها «الشيطان الأصغر»، فإن علاقات سرية واسعة النطاق قامت بين الجانبيّن، كان قوامها صفقات أسلحة، وأجهزة تنصت، واستثمارات بمليارات الدولارات. حيث أظهر ملالي طهران ميلًا إلى وضع «الأيديولوجيا» جانبًا، وتقديم أمنهم ومصالح بلادهم الخاصة على ما عداها من شعارات برّاقة، يخدعون بها الرأي العام العربي والإسلامي جهارًا نهارًا.

> المراقبون: دماء الشعوب العربية هي «الوقود الحقيقي» لمعارك إيران وإسرائيل الصغيرة في الشرق الأوسط

والثابت في السياسة الخارجية الإيرانية على مدار السنوات الأربعين الأخيرة، أنّها قائمة على مبدأ النفعية «البراجماتية»، التي تمتزج الانتهازيّة والمغالطة والتزوير. إنها سياسة تُضمر عكس ما تُظهر، تجلّت مجمل أبعادها في علاقة إيران المزيفة بكل من الولايات المتحدة و(إسرائيل). والحقيقة أن العداء بين طهران و(تل أبيب)، لم يتجاوز أبدًا مرحلة «الحرب الكلامية»، وأن حكومتي إيران و(إسرائيل) حوّلتا الإعلام الدولي إلى أداة للنفخ في بالون العداء الزعوم بينهما، إلا أن ثمة واقعًا آخر خلف الستار، فهو عداء يستثمره الجانبان معًا.

وباتت العلاقات الإيرانية- الأمريكية- الإسرائيلية، أكثر تعقيدًا بعد ثورة 1979، وفقًا للسياسة الجديدة الغربية التي تمحورت

على أساس توسيع مشروع «الإسلام السياسي» في منطقة الشرق الأوسط، كبديل للأنظمة الحاكمة، فكانت كل من أمريكا وإيران و(إسرائيل) بحاجة إلى نوع من الغطاء التعبوي، الّذي يضمن قيادة إيران وسيطرتها على موجة الطموح والتطلعات المتزايدة لتحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي. وفي نفس الوقت تستمر العلاقات الاستراتيجية بين ثلاثتهم ولا تتوقف عملية تبادل المصالح.

وقد اتّخذت هذه الدول الخطاب الأيديولوجي والدعاية العدائية الواسعة لهذا الغرض كغطاء تعبوي، بينما بقيت علاقاتهم السرية مستمرة على نحو فعّال.

التحالف الغادر

في كتابه «التحالف الغادر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة»، يؤكد الأكاديمي السويدي من أصل إيراني تريتا بارسي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «جون هوبكينز» الأمريكية، أن إيران و(إسرائيل) ليستا في «صراع أيديولوجي» كما يتخيل الكثيرون، بقدر ما هو نزاع استراتيجي على النفوذ في الشرق الأوسط.

ويكشف الأكاديمي السويدي الكثير من الأسرار حول طبيعة العلاقات والاتصالات التي تجري بين (إسرائيل) وإيران وأمريكا، خلف الكواليس، شارحًا الآليات وطرق الاتصال والتواصل بينهم، في سبيل تحقيق المصلحة المشتركة التي لا تعكسها الشعارات الرنّانة، ولا السجالات الإعلامية الموجّهة.

ويدلل «بارسي»، على ذلك بعدم لجوء أي طرف إلى تنفيذ ما يعلنه خلال «تصريحات نارية» بشأن الطرف الآخر، فالخطابات في واد، والأحداث في واد آخر معاكس، وهو ما يكشف سبب عدم إقدام (إسرائيل) على ضرب المنشآت النووية الإيرانية، رغم أنها هدّدت مرارًا بأنها ستقوم بذلك، سواء بمساندة من الولايات المتحدة أو بمفردها. كما لم يُقدم ملالي طهران أبدًا على تنفيذ وعيدهم المتكرر بـ «إزالة» الكيان الصهيوني من الوجود!

إن إيران و(إسرائيل) تتعاملان معًا وفق سياسة «الإخوة الأعداء»، وما التصريحات الإعلامية المتبادلة بين الطرفين خلال الأعوام الأخيرة، إلا لعبة سياسية لتحقيق المصالح فحسب، مثلما هو الحال مع شعار «الشيطان الأكبر» الذي أطلقته إيران على أمريكا.

وفي فصل بعنوان «تحولات أيديولوجية، واستمراريات جيوسياسية»، يوضح المؤلف

طهران وتل أبيب ليستا في «صراع أيديولوجي» بل هو نزاع استراتيجي على النفوذ في الشرق الأوسط

أذرع إيران التي دمرت المنطقة من أجل مشروع الملالي

آثار الدمار الإسرائيلي في قطاع غزة

كيف أن وحدة الهدف الفارسية- الإسرائيلية تتجاوز الخصومات المعلنة إذا كان المستهدف هو تحطيم قوة العرب. ففي مستهل عام 1980 قام أحمد كاشاني، نجل أبو القاسم كاشاني، أحد قادة الثورة، بزيارة (إسرائيل) لمناقشة صفقات بيع قطع غيار الأسلحة الأمريكية للجانب الإيراني. وأثمرت الرحلة، فقد وافق مناحيم بيجن، رئيس وزراء الاحتلال الأسبق، على شحن إطارات لطائرات «الفانتوم» المقاتلة إلى الجيش الإيراني، مقابل سماح الخميني لعدد كبير من اليهود الإيرانيين بمغادرة إيران إلى الأراضي المحتلة. وقد عبر الآلاف منهم نحو باكستان باستخدام الحافلات، ومن هناك جرى نقلهم بواسطة الطائرات إلى دولة آسيوية أخرى، حيث سُمح لهم بالهجرة اختياريًا إلى الولايات المتحدة، أو إلى (إسرائيل).

كما يكشف «بارزي» أيضًا عن أبعاد اللعبة السياسية التي تتّبعها الأطراف الثلاثة، في تفسير العلاقة بين إيران وأمريكا و(إسرائيل)، مؤكدًا أن «ما نراه أو نسمع عنه من سجال عبر الشعارات والخطابات الاستهلاكية في إيران، يُستخدم كرافعة سياسية وتموضع دبلوماسي فقط. فهي تستخدم التصريحات الاستفزازية، ولكنها لا تتصرف بناءً عليها بأسلوب متهور وأرعن، من شأنه أن يزعزع أمن حلفائها (إسرائيل) وأمريكا، وعليه فيمكن توقع تحركات إيران، وهي ضمن هذا المنظور لا تشكّل خطرًا لا يمكن احتواؤه عبر الطرق التقليدية الدبلوماسية».

المعارك الصغيرة

يعلّق المراقبون، على السيناريو الفاضح والمتكرر للتصعيد العسكري المحدود بين الكيان الإسرائيلي والنظام الإيراني، مؤخرًا، مؤكدين أن هذه المواجهات تظل ذات تأثير محدود ومحددة النتائج مسبقًا، فيما يتحمل العالم العربي الخسائر الأكبر.

ويؤكد المراقبون، أن الساحة العربية هي

أكاديمي سويدي: ملالي طهران لم يُقدموا أبدًا على تنفيذ وعيدهم المتكرر بـ «إزالة» الكيان الصهيوني من الوجود!

الموت للشعوب العربية تحت شعار الطريق إلى القدس

الميدان الحقيقي لهذه «المعارك الصغيرة»، حيث يدفع الدم العربي ثمن هذه الصراعات التي تُدار وتُوظف لتحقيق أجندات سياسية لا تخدم القضايا العربية، وتستغل إيران أدواتها وعناصرها داخل الدول العربية كذريعة في هذه المواجهات لتعزيز نفوذها، ليس على حساب الأمن والاستقرار في المنطقة فقط، بل على حساب الدم العربي في المقام الأول.

إلى ذلك، يقول الكاتب السعودي صالح الغامدي: «إيران الصفوية استطاعت التغلغل في عدد من الدول العربية بخيانة وتواطؤ من بعض أبنائها الذين غُرِّر بهم؛ فظنوا أنهم باحتلال إيران لبلدانهم ستتغير حياتهم إلى نعيم، وما علموا أن الصفويين لم يدخلوا بلدًا إلا ودمروه، وجعلوا أعزة أهله أذلة، وحوَّلوا الأمن فيه إلى قتال؛ فالأخ يقتل أخاه، والابن يقتل أباه. فيتَّموا الأطفال، ورمَّلوا النساء، وقلبوا حياة الجميع من سعادة إلى شقاء، وصوَّروا لأتباعهم أن الناس على ضلال، وأنهم هم المسلمون الحقيقيون».

من جانبه، يقول الكاتب السعودي مشاري الذايدي، إن «النظام الخميني هو الأكثر احتلالًا للقضية الفلسطينية، حتى حرب غزة الحالية، وبرفع كتاب فلسطين المقدّس على أسنة الرماح الإيرانية، يكسب قادة طهران الغنائم السياسية والدعائية ويخترقون الساحات العربية والإسلامية. وكلّه باسم القدس، والقدس لم تكسب سوى نقير من هذا الضجيج الإيراني».

يضيف الذايدي، أن «إيران تعتصر إسفنجة القضية الفلسطينية حتى آخر قطرة دم إنسان غزّاوي، وهي التي تركت أهالي غزة، وقبلهم الجنوب اللبناني، نهبًا لمخالب وأنياب القوة الإسرائيلية الرهيبة، وهي فقط تصبّ الوقود على النار، لآخر غصن فلسطيني، ولن تخسر (إسرائيل) شيئًا لا يمكن تعويضه، وكذا إيران. الخاسر الوحيد هو الإنسان في غزة وبقية فلسطين، وكذلك الأمل العربي في غد آمن ومزهر».

المصادر:

1- إيران تعتصر دماء القضيّة، موقع الشرق الأوسط، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- إسرائيل وإيران.. التحالف الغادر، موقع العين، 18 سبتمبر/أيلول 2018.

3- إيران تستبيح الدم العربي، موقع سبق، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

4- دويد: الدم العربي وقود لمعارك إيران وإسرائيل في الشرق الأوسط، موقع الساحل الغربي، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

كاتب سعودي: نظام الملالي يعتصر إسفنجة القضية الفلسطينية حتى آخر قطرة دم إنسان غزّاوي

أكتوبر... شهر الثورات والمجازر في فلسطين

من تحرير القدس في 1187م، إلى إضراب فلسطين التاريخي في 1936، فمجزرة المسجد الأقصى عام 1990، وهبّة القدس في 2015، وإلى اليوم، ما زال شهر أكتوبر/تشرين الأول يتجدد في الذاكرة. هنا أبرز الأحداث التي وقعت في شهر أكتوبر/تشرين الأول في فلسطين، مع الإشارة إلى وجود كثير من الوقائع التي لا يتسع المجال لذكرها، ومنها اقتحامات الأقصى في موسم الأعياد اليهودية المرتبط بهذا الشهر، وما ينتج عنه من مواجهات سنويا:

مجزرة قبية

1 أكتوبر/تشرين الأول

● 1937: الحكومة البريطانية تحلّ «اللجنة العربية العليا» و«المجلس الإسلامي الأعلى» وهما أعلى تمثيل فلسطيني في ذلك الوقت، وتعتقل مئات الفلسطينيين وتبعد العشرات منهم، وذلك بعد اغتيال أحد قادتها العسكريين.

● 1948: «الهيئة العربية العليا» تصدر إعلان استقلال فلسطين، ومما جاء فيه «نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة، نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن من ذي القعدة سنة 1367 هـ الموافق أول تشرين الأول أكتوبر سنة 1948 استقلال فلسطين كلها».

● 1985: طائرات إسرائيلية تقصف ضاحية «حمام الشط» في تونس حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية، وتوقع 68 شهيدًا، بينهم 18 تونسيًا.

● 1997: إسرائيل تطلق سراح زعيم حركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين، في صفقة قام بها ملك الأردن الملك حسين بن طلال، مقابل إطلاق عملاء حاولوا اغتيال القيادي في حركة «حماس» خالد مشعل في عمان آنذاك.

● 2000: فلسطينيو 48 ينظمون مظاهرات واسعة رفضًا لاقتحام زعيم المعارضة الإسرائيلية وقتئذ، أرئيل شارون، للمسجد الأقصى، أسفرت عن 13 شهيدًا.

● 2015: عملية إطلاق نار نفذتها مجموعة فلسطينية بمستوطنة «إيتمار» شرقي نابلس بشمال الضفة، تؤدي إلى قتل ضابط إسرائيلي وزوجته، وشكلت شرارة هبّة واسعة

بعد ٢٤ ساعة على عملية «باب المغاربة» ٥٠ مقاتلة وقاذفة قصفت «المية ومية» قرب صيدا

اسقاط «فانتوم» اسرائيلية وأسر طيارين في «الغارة ١٣»

القدس
فلسطين
مستشفى هداسا
القدس القديمة
البوابة
مكان الانفجار
لبنان
البحر المتوسط
الأردن
القدس
السعودية
200 miles
مصر
فلسطين المحتلة

● خريطة لموقع العملية الفدائية في باب المغاربة بالقدس

● دورية مدعوة بعد العملية في القدس (رويتر)

● جريح اسرائيلي أمام حائط المبكى

■ منظمة التحرير: نخطط لموجات من العمليات المماثلة

■ تل أبيب تهدد جميع الدول العربية: كلها تؤيد الارهاب

وقال شهود عيان ان الفدائيين المتسللين اطلقوا سيلا من صواريخ سام ٧ على الطائرات الاسرائيلية اثناء الغارات التي بدأت الساعة ٣،٣٠ بعد الظهر، بينما كانت هذه الطائرات تلقي بالونات حرارية لتضادي اصابتها بهذه الصواريخ.

وصرحت مصادر المستشفيات بان الغارات وهي الثالثة عشرة على لبنان هذا العام ادت الى اصابة ٧ اشخاص بجروح والحاق اضرار كبيرة بمخيم المية ومية.

واشارت طائرات هليكوبتر عمليات التزلج على طول الطريق الساحلي في محاولة للعثور على الطيارين.

وجاءت الطائرات الاسرائيلية بعد تهديدات اسرائيلية بالانتقام من الهجوم الفدائي على الجنود الاسرائيليين عند حائط المبكى في حي المغاربة. وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز ان القوات الاسرائيلية ستبذل كل ما في استطاعتها لاعتقال المسؤولين عن الهجوم.

واضاف ان العملية تلزم اسرائيل بابداء اليقظة وبمواصلة مكافحة «الارهاب والجهات التي تدعمه».

(تابع ص ٤)

وقال وزير الدفاع اسحق رابين ان الهجوم الفدائي «دليل على ان الارهاب الفلسطيني ما زال يعمل على ايذائنا في كل مكان وبكل طريقة في كل ساعة».

واضاف ان اسرائيل تملك معلومات بانه يجري التخطيط لشن هجمات عدائية. واعرب عن امله بان الارهاب يحظى بمساندة الدول العربية لتنفيذه.

ووصف وزير الخارجية اسحق شامير الهجوم الفدائي بانه «وحشي». وقال «انهم يريدون مهاجمة وقتل جميع الشعب اليهودي».

(البقية على الصفحة ٤)

شهدت سلسلة حوادث دعس وطعن وإطلاق نار ضد أهداف إسرائيلية.

2 أكتوبر/تشرين الأول

● 1187: فتح القائد صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس، وحرره من الصليبيين.

● 1920: المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل يفتح سجلات بيع أراضي فلسطين لليهود، وذلك بعد 3 سنوات من صدور وعد بلفور.

● 1937: الثورة الفلسطينية الكبرى تتجدد بعد شهور من تعليق أطول إضراب شهدته البلاد ودام شهورًا، واستمرت حتى نهاية عام 1939.

3 أكتوبر/تشرين الأول

● 1938: وقعت معركة طبريا واستمرت 5 ساعات قتل المهاجمون الفلسطينيون فيها 19 شخصًا ما بين جنود بريطانيين ورجال عصابات صهاينة.

6 أكتوبر/تشرين الأول

● 1973: انتصرت مصر على إسرائيل في «حرب أكتوبر» أو حرب «العاشر من رمضان».

7 أكتوبر/تشرين الأول

● 2002: استشهد 14 فلسطينيًا وجرح 147 في توغل قامت به قوات الاحتلال في مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة.

8 أكتوبر/تشرين الأول

● 1990: الاحتلال يرتكب مجزرة بحق المصلين في المسجد الأقصى أدت إلى استشهاد 30 فلسطينيًا وجرح أكثر من 150 آخرين.

تفاصيل المجزرة المروعة في الدوايمة

٣٦ عاما والاحزاب الصهيونية الحاكمة والعالمة تخفي اسرارها

يجب فتح ملف حرب ١٩٤٨ ومجازرها الرهيبة

الخليل
الظاهرية
بحيرة

مصنع «شلربته» في كسرى يستغل عمالته

اعلان بلدية الناصرة

شباب الحي من الجبهة ومتطوعون من بير زيت ومن الخارج يتجزون العديد من الاعمال في يافا

9 أكتوبر/تشرين الأول

● 1981: اغتيال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ماجد أبو شرار بقنبلة وضعت تحت سريره في أحد فنادق روما.

10 أكتوبر/تشرين الأول

● 1936: نداء الملوك والأمراء العرب الداعي إلى وقف الإضراب العام في فلسطين، الذي بدأ في 20 أبريل/نيسان من العام نفسه.

● 1956: قوة إسرائيلية مدعومة بالطائرات تهاجم مدينة قلقيلية شمالي الضفة الغربية وتقتل 70 من سكانها.

● 1993: قرار بإنشاء السلطة الفلسطينية من قبل المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماع له في تونس.

11 أكتوبر/تشرين الأول

● 1994: كتائب القسام في الضفة الغربية تختطف الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان لمبادلته بأسرى، حتى اقتحم جيش الاحتلال الإسرائيلي مكان الاحتجاز، وقتل الجندي الأسير ومحتجزيه في جنوب رام الله.

الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف يخاطب الاجتماع الأول لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط بمدريد في نهاية أكتوبر 1991 (رويترز)

12 أكتوبر/تشرين الأول

● 2017: توقيع اتفاق للمصالحة وإنهاء الانقسام بين فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية، من دون تنفيذه.

13 أكتوبر/تشرين الأول

● 1933: انطلاق مظاهرة القدس الكبرى بعد دعوة القيادة الفلسطينية إلى الاحتجاج على أوضاع البلاد في ظل الانتداب البريطاني.

● 2016: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) تتخذ قرارًا ينفي أي علاقة أو رابط تاريخي أو ديني أو ثقافي لليهود بمدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك.

14 أكتوبر/تشرين الأول

● 1952: جيش الاحتلال الإسرائيلي، بقيادة أرييل شارون، يهاجم قرية قبية، بشمال غرب رام الله، ويستشهد 67 فلسطينيًا وإصابة العشرات، وهدم 41 منزلًا.

● 1974: وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم 3210 الذي نص على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشتها.

القبس

عشرات القتلى والجرحى في عملية "باب المغاربة" في القدس

تدمير ٢٣ هليكوبتر إيرانية في غارات على قاعدة شيراز

الإمارات تجدد للشيخ زايد

الأمير استقبل أعضاء المجلس الأعلى للإسكان وولي العهد ترأس أول اجتماعات المجلس

عملية باب المغاربة

صورة أثناء نقل المصابين في مجزرة الأقصى 1990 (وكالة الأنباء الفلسطينية)

15 أكتوبر/تشرين الأول

● 1986: عملية باب المغاربة في القدس، حيث اصطاد هجوم فدائي أكثر من 70 عسكريًا من لواء جفعاتي كانوا يشاركون في احتفال خاص بيوم الغفران.

16 أكتوبر/تشرين الأول

● 1986: إسقاط طائرة إسرائيلية (فانتوم) جنوبي لبنان، واعتقال قائدها «رون أراد» ثم اختفائه منذ ذلك الحين.

17 أكتوبر/تشرين الأول

● 1948: منظمات يهودية بقيادة موشي ديان تهاجم قرية المجدل وتبيد عائلات بأكملها، في مجزرة أسفرت عن استشهاد 200 من الرجال والنساء والأطفال.

● 2001: اغتيال الوزير الإسرائيلي رحبعام زائيفي في مدينة القدس على يد مجموعة فلسطينية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

تشييع شهداء مجزرة حمام الشط في تونس

مجزرة كفر قاسم

18 أكتوبر/تشرين الأول

● 1948: احتلال مدينة بئر السبع جنوب فلسطين بعد مقاومة عنيفة ومجزرة لم يُعرف عدد الشهداء فيها.

● 2011: بدء تنفيذ المرحلة الأولى من صفقة تبادل للأسرى بين حركة حماس والاحتلال، أفرجت حماس بموجبها عن جندي الاحتلال جلعاد شاليط (أسر في 2006) مقابل 1027 أسيرًا فلسطينيًا، وأطلقت الحركة عليها اسم «صفقة وفاء الأحرار».

22 أكتوبر/تشرين الأول

● 1973: مجلس الأمن الدولي يصدر قراره رقم 338 الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

24 أكتوبر/تشرين الأول

● 2001: مجزرة بيت ريما، قرب رام الله، استشهد فيها 16 فلسطينيًا وجُرح العشرات بالرصاص الإسرائيلي.

26 أكتوبر/تشرين الأول

● 1994: وقع الأردن مع إسرائيل معاهدة سلام في وادي عربة بحضور الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون.

● 1995: اغتيال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في مالطا على يد الموساد الإسرائيلي.

27 أكتوبر/تشرين الأول

● 1933: استشهاد موسى كاظم الحسيني أبرز قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية، إثر إطلاق النار عليه في مظاهرة كبرى بعد صلاة الجمعة في مدينة حيفا.

28 أكتوبر/تشرين الأول

● 1948: هجوم العصابات الصهيونية على قرية الصفصاف قرب صفد شمال فلسطين، أسفر عن نحو 70 شهيدًا.

● 1974: القمة العربية في الرباط تقر بالإجماع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني.

29 أكتوبر/تشرين الأول

● 1948: هاجمت العصابات الصهيونية قرية الدوايمة غرب مدينة الخليل واستشهد أكثر من 500 من أهلها.

● 1956: استشهاد 49 فلسطينيًا بينهم أطفال ونساء، على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي في قرية كفر قاسم في منطقة المثلث المحتلة عام 1948.

● 1956: بدء العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصر، الذي أدى إلى احتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء.

30 أكتوبر/تشرين الأول

● 1948: وقعت مجزرة قرية «عيلبون» (شمال) التي أعدمت فيها العصابات الصهيونية 14 فلسطينيًا وهجّر أهلها شمالًا إلى لبنان.

● 1948: في قرية الحولة (شمال) جمعت العصابات الصهيونية نحو 70 فلسطينيًا ممن ظلوا في القرية خلال النكبة وأطلقت عليهم النار.

● 1991: انعقاد «مؤتمر السلام في الشرق الأوسط» بمدينة مدريد وبحضور أطراف الصراع ورعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كرعاة للمؤتمر.

31 أكتوبر/تشرين الأول

● 2011: المؤتمر العام لليونسكو المنعقد في باريس يقبل انضمام فلسطين عضوًا كامل العضوية في المنظمة الدولية.

■ المصدر: الجزيرة

بعض الرسوم البيانية تحكي عن الانتهاكات اليومية للاحتلال الإسرائيلي

الحرب لم تبدأ في 7 أكتوبر/تشرين أول 2023

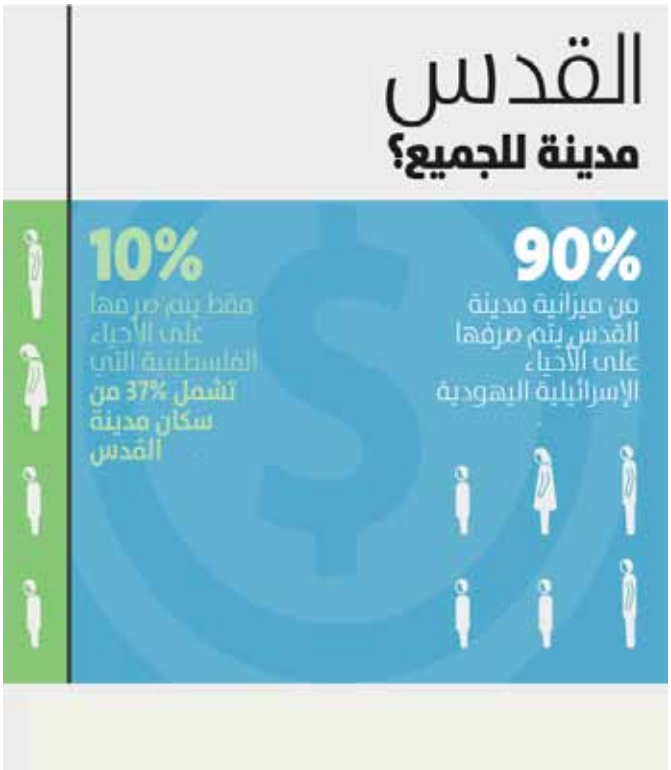

■ المصدر: www.visualizingpalestine.org

ترفض إسرائيل التدريب الطبي
٩٨٪
نسبة رفض أو تأجيل طلبات التصاريح المقدمة من قبل فلسطينيين لحضور تدريبات أو ورش عمل أو مؤتمرات خارج غزة عام ٢٠١٨
VISUALIZINGPALESTINE

ولدوا غير متساوين الضفة الغربية
مدني
إيلان
تحمل هوية فلسطينية
ولدت في قرية فلسطينية (المنطقة ج)
مواطن يهودي من إسرائيل
ولد في مستوطنة إسرائيلية
هل يمكنني ركوب سيارتي والتوجه إلى القدس؟
لا
نعم
هل لدي حق حرية التعبير وحق الاحتجاج؟
لا
نعم
هل يمكنني بناء منزل؟
لا
نعم
VISUALIZINGPALESTINE

ترفض إسرائيل
رعاية مرضى السرطان
٤٦
مريض سرطان فلسطيني توفو خلال فترة الانتظار للحصول على تصريح خروج إسرائيلي عام ٢٠١٧
٢٨٪
من طلبات التصاريح التي قدمت من قبل المرضى في غزة عام ٢٠١٨ كانت لزيارة إخصائيين في طب الأورام
VISUALIZINGPALESTINE

الخليج بودكاست

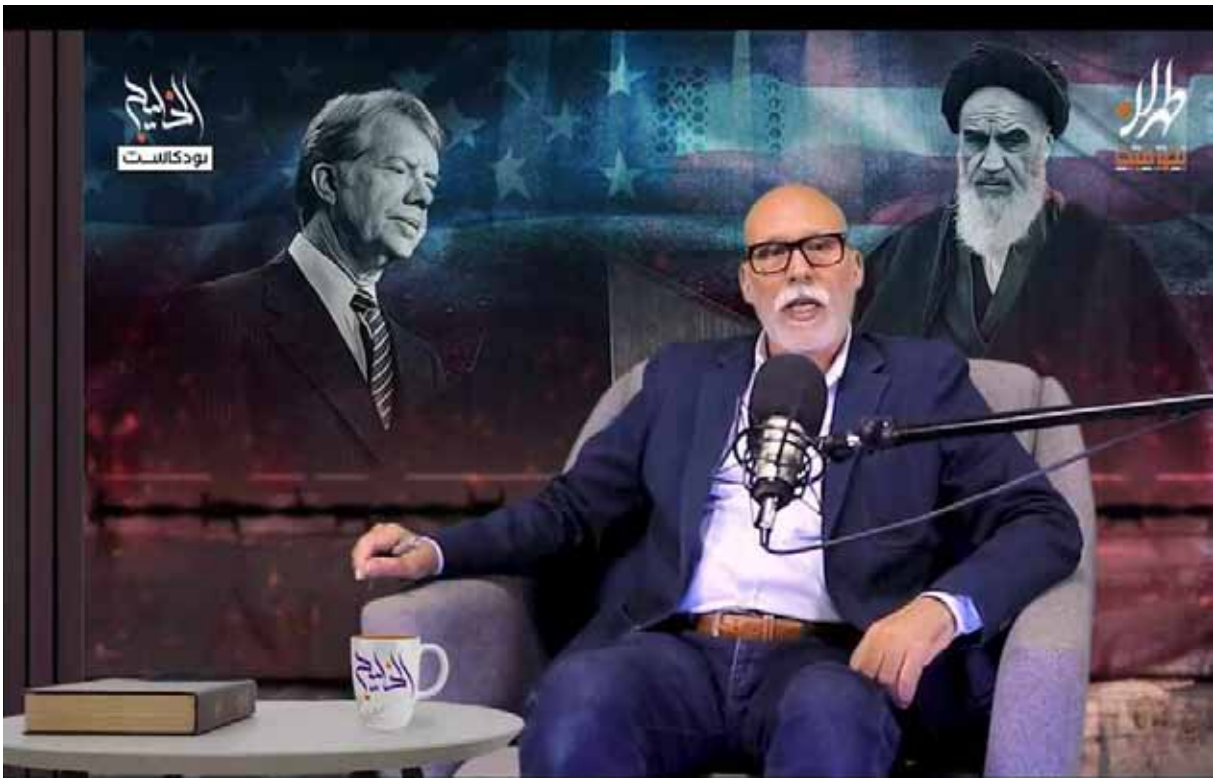

■■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير السنوي
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

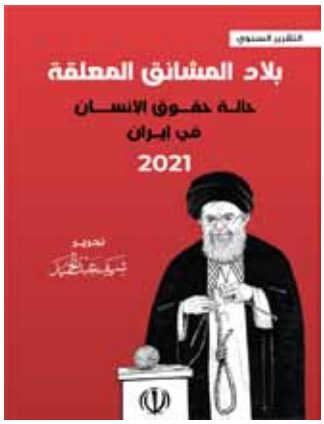

■ الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

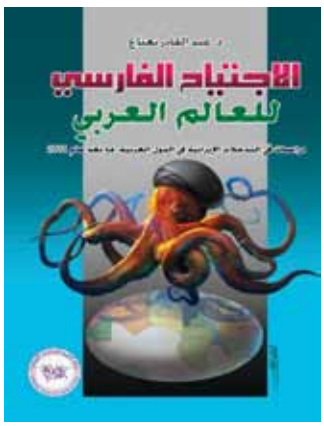

■ إيران: انهيار في الداخل
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
«الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
«الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ طابور إيران الخامس في الوطن العربي
«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

شؤون إيرانية

مجلة «شؤون إيرانية» ليست مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق من مبادئ قومية عروبية، الهدف منه هو مواجهة آلة الإعلام الإيرانية الجبارة، التي تروّج - ليل نهار- لأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشروعه الفارسي التوسعي، في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومان، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرِف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى برّاقة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابد من «شؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسعى منذ عدة عقود إلى استغلال «القوة الناعمة»، بمختلف أدواتها، لفرض هيمنته ومد نفوذه الثقافي إلى الساحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزاوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشنة في سياسته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صدرت المجلة لكي تسد بعضًا من الفراغ الكبير في الإعلام العربي المعاصر، الذي لم يتنبّه – باستثناءات قليلة- إلى أهمية مواجهة إيران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخل أورقة الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلاً عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا استقلال هذه الشعوب المضطهدة، وخصوصًا شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكُرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

وسعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فزّاعة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شؤون إيرانية» هي مجلة «أسبوعية» تصدر شهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي تتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

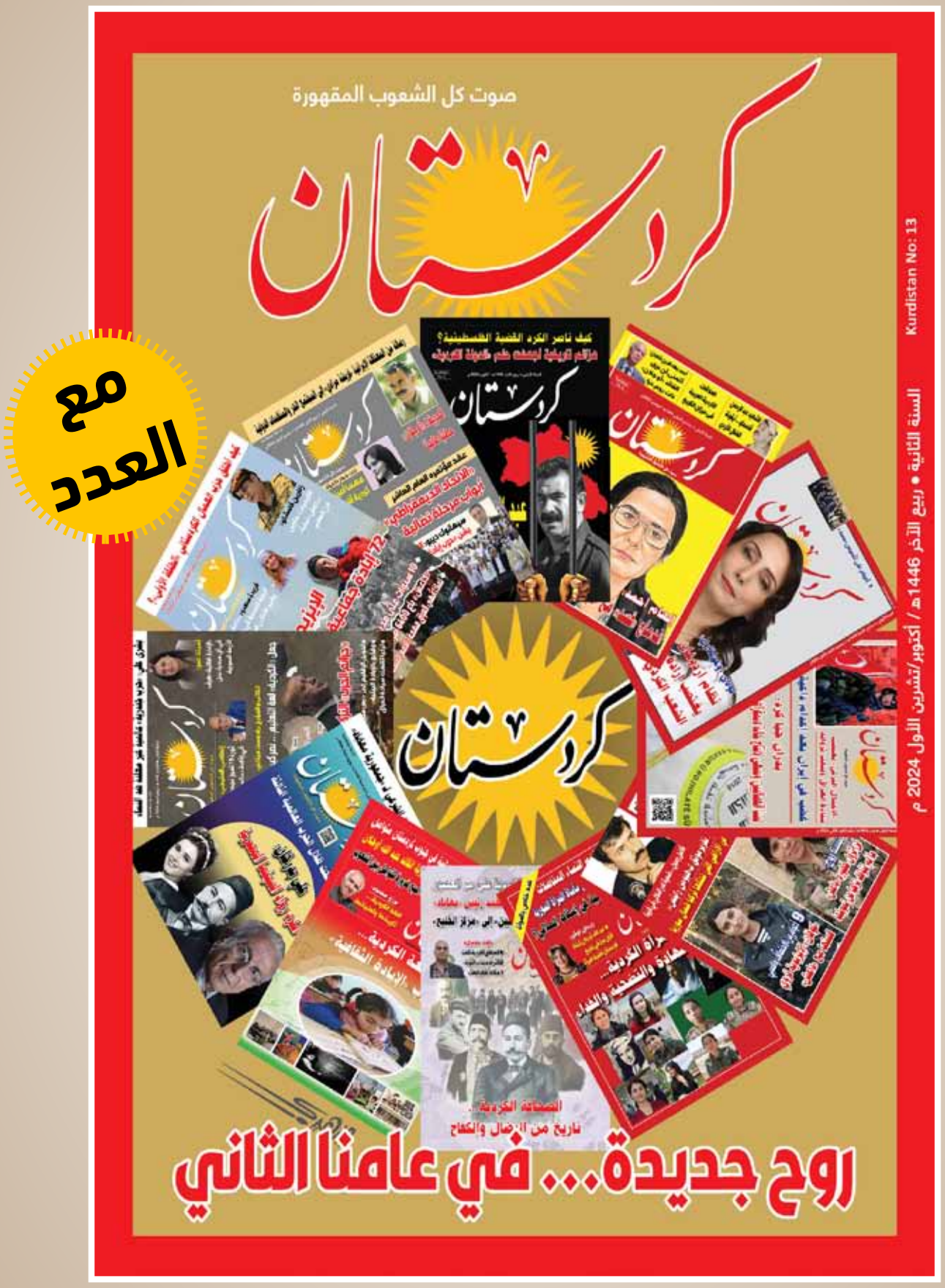
صوت كل الشعوب المقهورة
كردستان
مع العدد
السنة الثانية • ربيع الآخر 1446هـ / أكتوبر/تشرين الأول 2024 م
Kurdistan No: 13
روح جديدة... في عامنا الثاني